## الباب الأول

# الأعلام

الفصل الأول: الأعلام المؤنثة.

الفصل الثاني: الأعلام المعدولة.

الفصل الثالث: الأعلام الأعجمية.

الفصل الرابع: الأعلام المزيدة بالألف والنون.

الفصل الخامس: الأعلام التي على وزن الفعل.

الفصل السادس: الأعلام المركبة.

## «الأعلام المؤنثة»

### آراء النحاة:

يقول النحاة إن الاسم يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث وفي ذلك يقول سيبويه موضحًا أن النكرة هي الأصل ثم يدخل عليها ما يعرفها: (واعلم أن النكرة أخف من المعرفة، وهي أشد تمكنًا لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تُعَرَّف به، فمن ثَمَّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة)[1] وبيّن كذلك أن التذكير هو الأساسي ثم يدخل عليه ما يجعله مؤنثًا ليعطيه حكمًا مختلفًا (واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر هو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكر) ويتابع كلامه معللاً (ألا ترى الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَمَ أذكرٌ هو أم أنثى، والشيء مذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون)[2].

ويقول ابن السراج في الأصول: «والمؤنث على ضربين: ضرب بعلامة وضرب بغير علامة، فأما المؤنث الذي بالعلامة، فالعلامة، للتأنيث علامتان الهاء والألف»[3].

---

(١) سيبويه ١/ ٢٢ عبد السلام هارون.
(٢) سيبويه ١/ ٢٢ عبد السلام هارون.
(٣) الأصول لابن السراج (٢/ ٨٣). تحقيق عبد المحسن الفتلى.

ثـم إن موضـوع العلمـية والتأنـيث فـيه قضايا كثيرة من مثل: وجود تاء التأنـيث أو هـاء التأنـيث كـما يـسميها آخرون[1]، وتأثيرها في صرف الاسم وعـدم صرفه. وعدد الأحرف المكونة للكلمة أيضًا يلعب دورًا كبيرًا في هذا المجـال ولهـذا اخـتلفت الأحكـام النحوية تبعًا لذلك، فحكم العلم الثلاثي يخـتلف عـن الرباعـي، وهـذا راجـع إلى إحـساس العرب بالثقل في النطق، ويتـضح في العلـم المـؤنث الثلاثي فإنهم أعطوا لساكن الوسط حكمًا يختلف عـن متحـركه. ثـم هـناك قضية التسمية، تسمية المذكر باسم المؤنث وتسمية المـؤنث باسـم المذكـر ومـا يـترتب عـلى ذلـك مـن أحكـام، وأسماء البلدان والقـبائل، والـسور والحـروف. وكذلك تصغير الأعلام المؤنثة ومدى تأثير هذه الظاهرة في منع الاسم وصرفه.

وعلـم المؤنث إما واجب المنع من الصرف أو جائزة. فالواجب في أحوال نوجزها بما يلي:

## الممنوع من الصرف وجوبًا:

ورد عن النحاة في الصدد ما يلي:

١) إذا كـان العلـم مختومًا بـتاء التأنيث، سواء كان العلم خاصًّا بالمؤنث كخديجـة وصـفية وفاطمـــة، أم كـان علـمًا لمذكـر كطلحة ومعاوية وعنترة، وســواء أكـان أكثـر مـــن ثـلاثة كـما مـر أم ثلاثيًّا كهبة وعظة إذا جعـلناها اسـمًا لمـؤنث، وقـد عـبر الـزجاج عـن هـذا بقـــوله: (كـــل ما دخلتـه هـاء التـأنـيث وكـان معـرفة لم ينـصرف، فـإن كـان نكـرة انـصرف وذلـك نحو

(١) ما لا ينصرف ٣٨.

«حمـزة وطلحة وجمرة» إذا كان واحد من هذه أسماءَ لمذكر أو مؤنث معروف فإنـه لا ينصرف)[1] إذن فوجود تاء التأنيث عامل قوي في المنع من الصرف. (فأمـا مـا كانـت فـيه هـاء التأنـيث، جمعًا كان أو واحدًا نحو طلحة ونسابة، وأجـربة، وصـياقلة فقد أجملنا القول فيه أنه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكـرة واحـدًا كـان أو جمعًـا، قلـيل العـدد كـان أو كثـيرًا، عربيًّا كان أو أعجمـيًّا)[2] وتظهـر هـنا الأهمـية العلمـية بجانـب أهمية وجود تاء التأنيث للوصول إلى المنع من الصرف.

٢) العلم المؤنث حقيقة بشرط كونه زائدًا على ثلاثة أحرف كزينب وسعاد ومريم كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً ﴾[3] فهذه الأعلام ممنوعة من الصرف؛ لأنها مؤنثة زائدة على ثلاثة أحرف. وقد بيّن ابن الأنباري أن «مريم» ممنوع للعلمية والعجمة وقيل للتعريف والتأنيث[4].وإنما منع من الصرف والحالة هذه لثقله بوجود أربعة أحرف ولهذا يختلف الحكم إذا كان العلم ثلاثيًّا كما سنذكر.

ويقـول المـبرد (فإن كان على أربعة فصاعدًا، ومعناه التأنيث لم ينصرف في المعـرفة، وانـصرف في النكـرة. وذلـك نحو رجل سميته «عقربا أو عناقا أو عقابـا» فإنـه ينـصرف في النكـرة ولا ينـصرف في المعـرفة. وإنـما انصرف في الثلاثة لخفته؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء)[5].

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٢٨.
(٢) المقتضب ٣/ ٣٤٤.
(٣) سورة الزخرف، الآية:٥٧.
(٤) البيان في إعراب غريب القرآن٢/ ٣٥٤.
(٥) المقتضب ٣/ ٣٢٠.

وفي « حاشية الصبان على الأشموني » كلام لطيف في بيان علة منع الرباعي المؤنث، والثلاثي متحرك الوسط بتنزيل الحرف وحركة الأوسط من الثلاثي منزلةَ تاء التأنيث (وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد؛ لأن الرابع يُنَزَّل منزلةَ تاء التأنيث، أو محرك الوسط، كسقر ولظى؛ لأن الحركة قامت مقامَ الرابع)[1]، فالمؤنث الزائد على ثلاثة أحرف ممنوع من الصرف لأن التنوين- وهو عبارة عن نون زائدةٍ، مع الأحرف الأربعة في الرباعي، ومع حركة الوسط في الثلاثي، كل ذلك يؤدي إلى الثقل في اللفظ؛ ولذلك حُرِّم من التنوين والجر وأعطى الفتحة لأنها أخف الحركات.

٣) العلم الثلاثي إذا تحرك وسطه كَقَمَر وأَمَل وفَخِذ ورَجُل أعلامًا لإناث فإنها تمنع من الصرف لقيام حركة الوسط مقام تاء التأنيث (فإن كان الاسم ثلاثيًّا متحركَ الأوسط كجَبَل وحَسَن أو زائدة على الثلاثة كجعفر، فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن مع سادٍّ مسدَّ التاء أو سادٍّ مسدَّ السادّ)[2] والسادّ مسدَّ التأنيث هو الحرف الرابع في جعفر، والحركة في الثلاثي متحرك الوسط. (وإن كان «أي الاسم» ثلاثيًّا، فإما أن يكون متحرك الأوسط أو لا. والأول إن سميت به مؤنثًا حقيقيًّا كَقَدم في اسم امرأة، أو غيرَ حقيقي كَسَقَر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة، ولقيام تحرك الوسط مقامَ الحرف الرابع

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٣٥.

(٢) شرح الكافية ١/ ٥١.

القائم مقام التاء... وإن سميت به مذكرًا حقيقيًّا أو غيرَ حقيقي، فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث، وذلك كرجل سميته بسَقَر وكتاب سميته بَقَدم)[1] إذن فعامل التأنيث عامل قوى مؤثر في المنع من الصرف. كما أن حركة الحرف الأوسط لها دو كبير في هذا الحكم (وأما سَقَر، وما كان مثله، فإن حركة عينه قامت مقام الحرف الرابع)[2].

٤) أن يكون الاسم في الأصل علمًا لمذكر اشتُهر به ثم ينتقل إلى المؤنث كأن تُسمَّى امرأة بسَعْد أو زَيْد أو قَيْس، فإن هذه الأسماء تمتنع عن الصرف وإن كانت ساكنة الوسط ومخالفة لكل الشروط السابقة. وهذا مذهب سيبويه وكثير من العلماء إلا عيسى بن عمرو والجرمي والمبرد (وأجمعوا إلا عيسى وحدَه على أنهم: إن سموا امرأة بـ «زَيْد» أو«عَمْرو» لم يصرفوهما، وذلك أنهم سموا المؤنث بالمذكر فكان عندهم أثقل لأن المذكر لا يجانس المؤنث. وكان عيسى يذهب إلى أن السكون الذي في وسطه قد خففه فحطه عن الثقل)[3] كما أن السكون في نحو «هِنْد- دَعْد» قد خفف من ثقلها فجوّز فيها الصرفَ للخفة، والمنع من الصرف حملاً على أخواتها المؤنثات. ولهذا نجد سؤالاً مطروحًا ونجد فيه جانبًا من الصواب (لي ههنا بحث، وهو أنه: كيف يتحتم منع نحو«زيد» إذا سمي به مؤنث عند «سيبويه» والجمهور، ولا يتحتم عندهم منع نحو «هند» مع عروض تأنيث الأول، وأصالةِ تأنيث الثاني،

---

(١) شرح الكافية ١/ ٥٠.
(٢) شرح المفصل ١/ ٦٩.
(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف٥١.

ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة، وهلا جاز الوجهان في الأول كالثاني، أو تحتيم منع الثاني كالأول، ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد فتأمل[1] هذا تساؤل في محله، فكيف يجب منع «زيد» من الصرف إذا سمي به مؤنث مع أنه في الأصل علم لمذكر بينما يجوز المنع والصرف في نحو «هند» مع أنه وضع أصلاً علمًا لمؤنث. فإن كان ينظر إلى المنع باعتبار المؤنث «فهند» في هذه النقطة أرجح؛ لأن التأنيث أصل فيه، وإن كان الضابط عدد الحروف والحركات فهما متساويان إذ كلاهما ثلاثي وساكن الوسط، بل ربما «هند» أقوى من «زيد» لأن أصوله كلها صحيحة بينما عين «زيد» حرف علة. فلماذا إذن يمنع زيد من الصرف وجوبًا حالة كونه علمًا لمؤنث بينما يجوز الأمران في «هند»؟.

٥) ومن الأحوال التي يجب فيها منع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث إذا كان الاسم الثلاثي الساكن الوسط علمًا لمؤنث أعجمي وذلك نحو «ماه، وجُور، وحِمْص، بَلْخ» وهي أسماء لبلدان ونحو «رام» علم امرأة، و«سيب» علم على التفاح. فهذه الأسماء ممنوعة من الصرف وجوبًا؟ وإن كانت الأسماء الأربعة الأولى (ماه، جور، حِمْص، بَلْخ) من أسماء البلدان التي يجوز فيها المنع من الصرف إذا اعتبرنا أن معناها مؤنث وهو البقعة، ويجوز فيها الصرف على اعتبار أن المعنى مكان وهو مذكر، ولكن هذه الأسماء الأعجمية انضمت إليها علة أخرى مع التأنيث والعلمية وهي العجمة مما أدى إلى تقوية الحكم ووجوب المنع. (أو يكون أعجميًّا كجور وماه اسمي بلدين؛لأن

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٣٥.

العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة، لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع)[1] فانضمام علة العجمة مع العلمية والتأنيث قوَّت حكم المنع كما هو واضح من النص التالي: (أما «ماه وجور» إذا سُمِّي بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما؛ لأنه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب: التعريف، والتأنيث، والعجمة)[2].

٦) ومن الصور التي يجب ذكرها عند حديثنا عن وجوب التأنيث هي ما إذا سمي المذكر باسم مؤنث خالٍ من التاء، فإن كان ثلاثيًا صُرف مطلقًا وفي هذا يقول أبو إسحاق الزجاج (اعلم أن ما كان على ثلاثة أحرف، مذكرًا كان أو مؤنثًا عربيًا كان أو أعجميًا سميت به مذكرًا فإنه ينصرف في المعرفة والنكرة)[3] ويوضح هذه القاعدة بصورة أكثر في النص كائنًا ما كان عجميًا كان أو مؤنثًا، إلا ما ذكرنا من المعدول نحو «عمر» أو «فُعِل» نحو «دُئِل» فإن هذا النحو لا ينصرف)[4] والحقيقة أن هذه النقطة فيها خلاف بين النحاة (إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء، فإن كان ثلاثيًا صُرف مطلقًا خلافًا للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو «فَخِذ» أم سُكن نحو «حَرْب»، ولابن خروف في المتحرك الوسط وإن كان زائدًا على الثلاثة لفظًا نحو:

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٥٣.

(٢) شرح المفصل ١/ ٧١.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٣٩.

(٤) المصدر نفسه ص ٥٦.

سعاد، أو تقديرًا كاللفظ نحو جَيَل مخفف جَيْأَل للضبُع بالنقل منع من الصرف)[1]. والجزء الأخير من هذا النص ينقلنا إلى الحالة التي نحن بصددها والتي يجب فيها منع الاسم من الصرف وذلك زائدًا على ثلاثة أحرف، وهي في الحقيقة حالة مشروطة (ولو سمِّي مذكر بمؤنث مجرد من التاء منع بشرطين: أحدهما: زيادة على ثلاثة لفظًا، كزينب وعنتاق اسم رجل أو تقديرًا كَجَيَل مخفف جَيْأَل اسم رجل، فإن الحرف المقدر كالملفوظ به بخلاف الثلاثي، فإنه يصرف على الأصح مطلقا سواء تحرك وسطه أم لا ككَتِف وشَمْس اسم رجل، وذهب الفرء إلى منعه مطلقًا... الشرط الثاني: أن لا يسبقه تذكير انفرد به كدَلال ووِصال اسمي رجل، فإنه كثرت التسمية بهما في النساء، وهما في الأصل مصدران مذكران، أو غلب فيه كذراع فإنه في الأصل مؤنث ثمَّ غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم: هذا ثوب ذراع أي قصير فصار لغلبة تذكيره قبل العلمية)[2]، فشرط منع الاسم الزائد على ثلاثة أحرف المسمى به مذكر كونه أصلاً في التأنيث محققًا فكلمة «دلال» على الرغم من أنها تستعمل الآن علمًا للمؤنث إلا أن أصلها مذكر؛ لأنه مصدر، وكذلك كلمة «حائض»، ولو سُمِّي مذكر بوصف المؤنث كحائض وطامث وظلوم وجريح، فالبصريون تصرف رجوعًا إلى تقدير أصالة التذكير أن تلك أسماء مذكرة، وصف بها المؤنث لأمن اللبس، وحملاً على المعنى فقولهم: (مررت بامرأة حائض بمعنى شخص

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٥٤-٢٥٥.
(٢) الهمع ١/ ٣٤ .

حـائض)[1]. والدليل على ذلك أن العرب لم يأتوا بتاء التأنيث عند تصغيرها فلـم يقولوا: حويضة، بل قالوا: حويض. (والكوفيون تمنع بناءً على مذهبهم في أن نحـو «حـائض» لم تدخلـه الـتاء لاختصاصه بالمؤنث والتاءً إنما تدخل للفـرق)[2] وزاد بعـضهم شرطًـا آخـر لوجوب منع الاسم المسمى به مذكر وهـو: أن لا يحـتاج تأنيـثه إلى تأويـل لا يلـزم فمـثلاً إذا سُـمى مذكر بكلمة «رجـال» فإنهـا تُـصرف وإن أُوِّلـت «رجـال» إلى جماعة؛ لأن هذا التأويل لا يلـزم الجـواز أن يكـون تأولـيها بمعنـى الجمـع وهو مذكر. فجواز التأويل (بالمؤنث والمذكر)[3]. أدى إلى صرف «رجال» إذا سمي به مذكر لعدم ثبات التأويل ولزومه.

ويـتلخص لـنا شروط وجـوب مـنع المـؤنث الخالي من التاء إذا سمي به مذكر بما يلي:

١) أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف.

٢) أن لا يسبق له تذكير انفرد به محققًا أو مقدرًا.

٣) أن لا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم.

٤) أن لا يغلـب اسـتعماله قـبل العلمـية في المذكـر كـما بينّا ذلك في كلمة «ذراع» التـي هـي في الأصل مؤنث، إلا أنها غلب عليها التذكير فقالوا: هذا ثوب ذراع أي قصير.

* * *

(١) الهمع١/ ٣٤.
(٢) الهمع١/ ٣٤ .
(٣) الهمع١/ ٣٤.

## الممنوع من الصرف جوازاً

وورد عن النحاة كذلك أن هناك حالات يجوز فيه صرف الاسم ومنعه من الصرف وذلك لوجود أسباب للمنع، وأسباب أخرى للصرف، وتلك الحالات هي:

١) إذا كان الاسم علمًا لمؤنث خاليًا من التاء وليس أعجميًّا ولا منقولاً من مذكر إلى مؤنث احترازًا من حالات الوجوب. وبعد ذلك يشترط في الاسم الجائز المنع والصرف أن يكون ثلاثيًّا ساكن الوسط وذلك نحو«هِنْد»، «ودَعْد»، فمن منع صرف أمثالها نظر إلى وجود علتي المنع وهما العلمية والتأنيث، ومن صرف ذهب إلى الخفة بسكون الوسط، والاسم إنما يمنع من الصرف أساسًا للثقل الذي يقربه إلى الفعل، فلما خف ثقله بسكون الوسط قل شبهه بالفعل فصُرف تبعًا لذلك. ويبين سيبويه ذلك بقوله: (اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنًا، وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء نحو قِدْر، وعَنْز وَدَعْد وجُمْل ونُغْم، وهِنْد)[1]. ويقول صاحب شرح المفصل : (اعلم أن ما كان

---

(١) سيبويه ٢/ ٢٢.

ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة، فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه، وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسط فكأن الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف)[1] وهناك شواهد لهذا الحكم مثل:

لم تَتَلَفَّعْ بفضلِ مِئزرِها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

فصرف (دَعْد الأولى) ولم يصرف (دَعْد الثاني)[2] فالشاهد هو صرف «دعد» ومنع صرفه؛ وذلك لسكون الحرف الأوسط مع كونه ثلاثيًا.

ومثله الآخر قول:

ألا حبذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ وهندٌ أتى من دونها النأيُ والبُعد

وصرف «هندًا» في موضعين من البيت، وليس ذلك من قبيل الضرورة لأنه لو يصرف لم ينكسر وزن البيت[3].

وكان الزجاج لا يرى صرف نحو «هند ودعد وجمل» ولا صرف شيء من المؤنث الثلاثي ساكن الوسط. ولذلك فهو يقول: «وزعموا أنه يجوز صرف المؤنث في المعرفة الذي أوسطه ساكن»، وأنشد سيبويه:

لم تتلفع بفضل مئزرها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العلب

فصرفها في البيت ومنعها الصرف فيه أيضًا[4].

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧٠ لابن يعيش.
(٢) سيبويه ٢/ ٢٢، ديوان جرير ٨٢. شرح المفصل ١/ ٧٠، الكامل ١/ ٣١٤.
(٣) شرح المفصل ١/ ٧٠.
(٤) ما ينصرف/ ٥٠ ديوان جرير، ٨٢ ديوان عبد الله، ١٧٨ شرح المفصل ١/ ٧٠، الكامل ١/ ٣١٤.

ويقـول المبرد إذا كان متحركَ فإنه ممنوع من الصرف نحو «قدم وقَمَر» أما إذا كـان الـساكنَ الوسـط فالأمـر بالخيار المنعُ وعدمُه. وملخص رأيه هو أن المؤنث الثلاثي ممنوع من الصرف إذا كان متحرك الوسط، وذلك نحو قَدَم_ وقَمَـر وفَخِـذ ورجل، أعلامًا لإناث. أما إذا كان ساكن الوسط فأنت الخيار إن شـئت صرفـته وإن شـئت منعـته مـن الـصرف. وذلـك نحو دَعْد وهند وجُمْـل. وحجة من صرفها أنها قد خفّت أنها قد خفت لقلة أصولها، فكان ما فـيها من خفة معادلاً ثقلَ التأنيث، وحجة المانع من الصرف قوله:«المانعُ من الـصرف لِمَـا كَثُر عِدّته موجود فيما قلَّ عدده. كما كان ما فيه علامة التأنيث في الكثـير العـدد والقلـيلة سواءً»[1]. هذا إذا كان الثلاثي علمًا للمؤنث، أما إذا كـان المـؤنث الـثلاث الذي لا علامة فيه علمًا لمذكر فإنه ينصرف سواء تحرك وسـطه أو سكن «وما كان مؤنثًا لا علامة فيه سمّيت به مذكرًا وعدد حروفه ثلاثـة أحـرف فإنـه ينـصرف إذا لم تكـن فيه هاء التأنيث، تحركت حروفِه أو سكن ثانيها نحو دَعْد وشَمْس، وقَدَم، وقفا، فيمن أنثها إن سميت بشيء من هذا رجلا انصرف»[2].

فالـرأي إذن جـواز الأمـرين في العلـم الثلاثـي ساكن الوسط « فإذا كان الثلاثـي سـاكن والأوسـط نحـو: هـند وعـد وجـمـل، فمـن العـرب مـن يــصرف لخفـة الاسـم، وأنـه أقـل مـا تكـون عليه الأسـماء مــن العـدد والحــركة، ومـنـهم مـن يلـزم القـياس فـلا يـصرف»[3] وجـاء في حاشـية

(١) انظر المقتضب ٣/ ٣٥٠.
(٢) المقتضب٣/ ٣٢٠.
(٣) الأصول٢/ ٨٥.

الصبان على الأشموني قوله: «الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميًا ولا منقولاً من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة»[1].

وقد أورد الزجاج رأي النحاة في ذلك فقال: «وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث فإنه لا ينصرف في المعرفة أيضًا وينصرف في النكرة. وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف، وأنك إن شئت صرفته»[2].

أما الزجاج فكان يرى منع «هِنْد ودَعْد وجُمْل» من الصرف وكذلك منْعَ أي شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن يقول: «أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق وصواب. وأما إجازتُهم صرفَه فاحتجوا فيه بأنه: لما سكن الأوسط كان مؤنثًا لمؤنث خفّ فصُرف وهذا خطأ، لو كانت هذه العلة توجب الصرفَ لم يجز ترك الصرف. فهم مُجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف وإذا بينوا وجب ألا يكون تركُ الصرف»[3].

ورد على الاستشهاد بجواز الصرف والمنع كما هو في البيت السابق:

لم تتلفع بفصل مئزرها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العلب

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٥٤.
(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٩.
(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص/ ٥٠.

حيث جاءت «دعد» منونةً مرة وغيرَ منونة مرة أخرى. فبين أن ترك الصرف فيه جيد وهو الوجهُ. أما الصرف فعلى جهة الاضطرار.

ومسألة العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط كهِنْد ودَعْد، وجواز الصرف والمنع فيهما، والمنع أقوى عند البعض، هذه المسألة تذكرنا بالعلم الأعجمي الثلاثي نحو «لوط ونوح» وتبين لنا كذلك أن التأنيث أقوى في المنع من العجمة في ذلك يقول ابن يعيش في شرح المفصل: «واعلم أن اعتمادهم في نحو «هند ودعد» وما كان مثلَهما الصرفَ ومنعه، واعتمادَهم في نحو نوح ولوط الصرفَ ألبتة مع تساويهما في الخفة لسكون أوسطهما دليلٌ على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة»[1].

ويقول ابن يعيش معقبًا على صاحب الكتاب وهو الزمخشري في مسألة أن نحو «هند ودعد» أقوى في المنع من نحو «لوط ونوح» ويستدل بذلك على أن التأنيث أقوى من العجمة في المنع: «وصاحب الكتاب (وهو الزمخشري) لم يفرق بين «هند وجمل» وبين «لوط ونوح»، وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد وهو القياس إلا أن المسموع ما ذكرناه»[2].

## انضمام العجمة إلى العلمية والتأنيث:

يقول العلماء إنه عندما تنضم العجمة إلى العلمية والتأنيث فإن هذا الانضمام يحتم منع الاسم من الصرف لاجتماع ثلاث علل في اسم

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧١.
(٢) شرح المفصل ١/ ٧١.

واحد وهي العلمية + التأنيث + العجمة (أما «ماه وجور» إذا سمي بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما لأنه قد اجتمع ثلاثة أسباب: التعريف والتأنيث والعجمة)[1].

جاء في شرح الكافية «وإن كان في العجمة كماه وجور فإن سميت مذكرًا حقيقيًّا أوْ لا فالصرفُ لا غير، إذ هما كنوح ولوط كما يجيء، وإن سميت به مؤنثًا حقيقيًّا أو لا فترك الصرف لا غير»[2].

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني أن انضمام العجمة إلى المؤنث الثلاثي الساكن الوسط لا يؤثر في المنع وعدمه، وإنما يؤثر في حتمية المنع وتوكيده «أو يكون أعجميًّا كجور وماه اسمي بلدين؛ لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع»[3].

فانضمام العجمة إلى العلتين السابقتين يقوي منعه من الصرف ويحتمه لأنه بانضمام العجمة فقد قل تمكنُ الاسم وقرُب شبهُه بالفعل. إلا أن العجمة وحدَها مع العلمية والحالة هذه لا تؤثر في المنع، وإلا فلِم صُرف نحو «نوح ولوط» مع أن الاسم قد اجتمع فيه التعريف والعجمة وهو بعد ذلك ثلاثي ساكنُ الوسط، فهو إذن شبيه بنحو «هند ودعد» في عدد حروفه وفي حركاته ومع ذلك فقد جاز في نحو «هند ودعد» الأمران الصرف والمنع مع رجحان كفة المنع. بينما كان في نحو «لوط ونوح» الصرف.

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧١.
(٢) حاشية الصبان ٣/ ٢٥٣.
(٣) شرح الكافية ١/ ٥٠.

٢) ومن الصور التي يجوز فيها الأمران المنع والصرف أن يكون العلم المؤنث ثنائيَّ الحروف كـ«يد، وفم» علمًا لمؤنث، جاء في حاشية الصبان على الأشموني «قال في شرح الكافية: وإذا سميت امرأة بيد ونحوه ما هو على حرفين جاز فيه ما جاء في «هند»، ذكر ذلك سيبويه هذا لفظه، وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل[١]: «وإن علق على مؤنث وهو مجرد من الهاء، فإن كان ثنائيًّا كيد مسمى به ففيه المنع والصرف وقيل يصرف بلا خلاف»[٢].

٣) ويجوز الصرف والمنع إذا كان الاسم من أسماء الأَرَضين كـ«واسط ودابق» وغيرهما، فإنه يجوز فيه الصرف والمنع «إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة، وكان مؤنثًا أو كان الغالب عليه المؤنث كعُمان فهو بمنزلة قِدْر وشَمْس ودَعْد»[٣]. وقد تطرق سيبويه في معرض كلامه عن أسماء الأرضيين إلى أنه إذا كان الاسم ثلاثيًّا أعجميًّا وقد سميت به امرأة فإنه لا ينصرف لانضمام العجمة إلى العلمية والتأنيث التي قد بيناها فيما سبق، وذلك نحو: «حِمْص وجور وماه» إذا سمينا بأحدها امرأة لم ينصرف «فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجميًّا لم ينصرف، وإن كان خفيفًا؛ لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجميًّا بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسمًا مؤنثًا، ألا ترى أنك لو سميت مؤنثًا بمذكر خفيف

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٥٤.
(٢) الارتشاف ١/ ٦٦.
(٣) سيبويه ٢/ ٢٣.

لم تصرفه كما لم تصرف المذكر إذا سميته بعناق ونحوها»[1] فاسم الأرض إذا كان جائز التذكير والتأنيث فإنه يجوز فيه الصرف والمنع تبعًا للمعنى المقصود ما لم ترجح العجمة جانبَ المنع فتؤكده، يقول الزجاج: «اعلم أنك إذا سميت أرضًا باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وكان ذلك الاسم مؤنثًا أو اسمًا الغالبُ عليه التأنيثُ، فالاختيارُ تركُ الصرف، وإن شئت صرفت على مذهب البصريين»[2]. ويقول بعد ذلك إن ترك الصرف مذهبي الذي أسير عليه، وضرب أمثلة لهذا «وذلك الاسم نحو «قِدْر وشَمْس وعَنْز» لو سميت بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها»[3] ومن شواهد سيبويه على منع صرف «هَجَر» ما جاء من قول بعضهم «كجالب التمر إلى هجر» فأنّث ولم يصرف وفتح في موضع الجر»[4].

وقد تطرق ابن السراج إلى هذه النقطة مبينًا أن منع الاسم من الصرف على أساس تفسيره بالبقعة وما شابه ذلك من الصفات المؤنثة، وأما صرفه فعلى البلد أو المكان أو أي معنى مذكر آخر قريب من المقصود، «واعلم أن أسماء البلدان والمواضع ما جاء منها لا ينصرف فإنما يراد به البلد والمكان ووقع هذا في المواضع؛ لأن تأنيثه ليس بحقيقي، وإنما المؤنث في الحقيقة هو الذي له فرج من الحيوان فمن ذلك: «واسط» وهو اسم قصر، و«دابق» وهو نهر، و«هجر» ذكر، و«منى» ذكر، و«الشام» ذكر، و«العراق» ذكر»[5] ولم ينسَ جانب العجمة وتأثيرَها في رجحان كفة

---

(١) سيبويه ١/ ٢٣.
(٢) ما ينصرف ٥٢.
(٣) نفس المصدر ٥٢.
(٤) ما ينصرف ص٥٣.
(٥) الأصول لابن السراج ٢/ ٩٩ - ١٠٠.

المنع فقال «وأما ما يذكر ويؤنث فنحو: «مصر وأضاخ وقباء». وحِراء وحجر وحنين وبدر ماء، وحمص وجور وماه لا ينصرف؛ لأن المؤنث من الثلاثة الأحرف إن كان أعجميًّا لم ينصرف؛ لأن العجمة قد زادته ثقلاً، وإنما صرفته، ومن صرفه فلأنه معرفة مؤنث فقط لخفته في الوزن، فعادل في خفة أحد الثقلين، فلما حدث ثقل ثالث قاوم الخفة»[1] فعلّل كيف أن العجمة تُحدث ثقلاً في الاسم يُضاف إلى العلمية والتأنيث مما يجعل كفة المنع أرجح.

وقد جاء هذا المعنى عند المبرد وبنفس التفسير حيث قال: «فأما البلاد فإنما تأنيثها على أسمائها، وتذكيرها على ذلك، تقول: هذا بلد، وهي بلدة وليس بتأنيث الحقيقة، وتذكيره كالرجل والمرأة. فكل ما عنيتَ به من هذا بلدًا ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه، وكل ما عنيتَ به من هذا بلدةً منَعه من الصرف ما يمنع المرأة، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث، على أن منها ما يغلب عليه أحد المذهبين والوجه الآخر فيه جائز، والأصل ما ذكرت لك. وذلك نحو «فلج» (اسم بلد وقيل واد[2]). و«حجر» (مدينة باليمامة وأم قراها) و«قباء»، و«حِراء»[3]، أو أن التأنيث معنوي فإن كان التأنيث حقيقيًّا فهو ممنوع من لم يكن ثلاثيًّا ساكنَ الوسط كهند، وقد تطرقنا لهذا الموضوع. وأما إذا كان التأنيث معنويًّا كالتأنيث في الأسماء السالفة الذكر، ففيها الصرف والمنع حسب المقصود؛ لأن التأنيث المعنوي ضعيف فيما يرتبه من أحكام وقضايا ولهذا أوجبوا التأنيث في نحو قولنا: «جاءت فاطمة»

---

(١) نفس المصدر ٢/ ١٠٠.
(٢) معجم البلدان ٤/ ٢٧٢.
(٣) المقتضب ٣/ ٣٥٧.

بينما جوّزوا في نحو قولنا: «طلعت الشمس أو طلع الشمس» هذا ما لم يُضف إلى التأنيث أمور أخرى تُقوّي جانبَ المنع فيها، وذلك نحو «بغداد» فالعجمة تمنعها[1]. «فأما المدينة والبصرة والكوفة ومكة فحرف التأنيث يمنعها»[2]. فأمور كالعجمة، وتاء التأنيث رجحت كفة المنع؛ لأن لها تأثيرًا في الأسماء، وإلا فلم مُنع من الصرف نحو «حمزة وطلحة وعطية» إذا لم يكن لتاء التأنيث حيث إنها أعلام الذكور؟.

ولكن هناك اختلافًا بين بعض العلماء حول تأنيث بعض هذه الأسماء وتذكيرها وما يترتب عليه من صرفها أو منعها من الصرف، فبينما نجد سيبويه يقول «ومنها ما لا يكون إلا على التأنيث نحو عمان والزاب وإراب»[3] وأيده أبو إسحق الزجاج «فمن أسمائها (أي أسماء الأرضين) ما لا تقول فيه إلا هذه ولا يستعمل إلا مؤنثًا»[4] وبناءً على ذلك فإنه يتحتم منعها من الصرف. وقد أشار إلى هذا الأمر الإمام السيوطي «وكذا إن أريد باسم البلد المكان كبدر صرف، أو البقعة كفارس وعمان مُنع»[5] نرى المبرد في المقتضب يذهب إلى جواز التذكير والتأنيث فيقول: «وعمان ودمشق فالأكثر فيهما التأنيث يراد البلدتان والتذكير جائز يراد البلدان»[6] وأرى أن الخلاف هنا ليس خلافًا جذريًا بل هو في تغليب جانب على آخر

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٥٨.
(٢) نفس المصدر ٣/ ٣٥٨.
(٣) سيبويه ٢/ ٢٤.
(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٢.
(٥) الهمع ١/ ٣٤.
(٦) المقتضب ٣/ ٣٥٨.

أو تساويهما، وقد ينجلي هذا الأمر بوضوح حين نقرأ هذا النص الوارد عند السيوطي حيث يقول: «وقد جاء بالوجهين في النوعين أسماء وذلك ثلاثة أقسام: قسم يغلب فيه اعتبار التذكير كقريش وثقيف ومنى وهجر وواسط وحنين، وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث كجذام وسدوس وفارس وعمان، وقسم استوى فيه الأمران كثمود وسبأ وحراء وقباء وبغداد»[1] فقد قسم الأسماء حسب التذكير والتأنيث مع ترجيح أحد الطرفين على الآخر أو تساويهما معًا، وقد اتضح أن التأنيث غالب على عمان، فمنَعْهُ من الصرف أكثرُ بناءً عليه.

كما ينبغي أن نلتفت إلى لفظ آخر وهو «بغداد» الذي أشار السيوطي إلى استواء التذكير والتأنيث. بينما أشار المبرد كما ذكرنا إلى رجحان منعه من الصرف لانضمام العجمة إليه.

ومن أسماء الأرضين التي يجوز فيها الصرف والمنع مع رجحان كفة الصرف «دابق» لغلبة التذكير عليها (و «دابق» الصرف والتذكير فيه أجود، قال الراجز: «ودابقٌ وأين مني دابُق» وقد يؤنث فلا يُصرف)[2]. يقول الزجاج: «ومن الأسماء التي غلب عليها التذكير «دابق» قال الشاعر:

ودابقٌ وأين مني دابقُ

فصرف وإن شئت جعلته اسمًا للبلدة فلم تصرف»[3].

وجاء في الكتاب: «وكذلك «منى» الصرف والتذكير أجود وإن شئت

---

(١) الهمع ١/ ٣٤ - ٣٥.
(٢) سيبويه ٢/ ٢٢ البيت لغيلان بن حريث.
(٣) ما ينصرف ص٥٤.

أنثت ولم تصرفه»[1] فمثل هذه الأسماء الغلبة فيها للتذكير والصرف، وكذلك «هجر» يؤنث ويذكر. قال الفرزدق:

منهن أيامُ صدقٍ قد عرفت بها: أيامُ فارسَ والأيامُ مِنْ هَجَرا

فهذا أنث»[2]

وفي ذلك يقول أبو إسحاق الزجاج «ومنها ما استعمل على التأنيث والتذكير فالذي استعمل على التذكير والتأنيث، والأكثر فيه التذكير «منى» أكثرهم يقول «هذا منى» فيذكر ويصرف، وبعضهم يقول: «هذه منى» فيترك التنوين ولا يصرف. وكذلك «هجر» الأكثر فيه التذكير والصرف وبعضهم يقول: «هذه هجر» ولا ينون ولا يصرف»[3].

وأما «حجر اليمامة» فيذكر ويصرف، ومنهم من يؤنث فيُجريه مجرى امرأة سُمّيت بعمرو؛ لأن حجرًا شيء مذكر سُمّي به المذكر[4].

ومن الأسماء التي يغلب فيها جانب التذكير والصرف كلمة «واسط» التي هي اسم مكان وسط البصرة والكوفة «وأما «واسط» فالتذكير والصرف أكثر، وإنما سُمِّي واسطًا؛ لأنه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا «واسطة»، ومن العرب من يجعلها اسم الأرض فلا يصرف»[5] فمن جعلها اسم مكان وهو الغالب صرفها؛ لأنه ذكر، ومن أراد البلدة لم يصرف حيث أنث. ويقول المبرد في هذا: «كما أن

---

(١) سيبويه ٢/ ٢٣.

(٢) سيبويه ٢/ ٢٣. البيت للفرزدق وقيل للأخطل.

(٣) ما ينصرف ٢٥ - ٣٥.

(٤) سيبويه ٢/ ٢٤.

(٥) سيبويه ٢/ ٢٣.

واسطًا الأغلب عليه التذكير، لأنه اسم مكان وسط البصرة والكوفة، فإنما هو نعت سُمي به. ومن أراد البلدة لم يصرفها، وجعلها كامرأة سُمّيت ضاربًا»[1].

ويوضح الزجاج هذه الكلمة معلقًا على كلام سيبويه: «ومن أسماء البلدان ما يكون مذكرًا صفة يسمى به المكان، فذلك مصروف، وذلك نحو: «واسط» تقول «دخلت واسطًا» و«واسط طيب» وزعم سيبويه: أنه سُمي «واسطًا» لأنه مكان وسط الكوفة والبصرة أي توسطهما، يقال: «وسط يسط فهو واسط» يعني متوسط. وبعضهم وهو قليل جدًّا: يجعله اسمًا للبلدة فلا يصرفه ويكون صفة سُميت به البلدة كما أن «نابغة» نبغ، فقيل له «نابغة» فوُصف بذلك وجُعلت صفتُه اسمًا له»[2]. فبينما رأينا عند سيبويه أن المقصود من «واسط» هو اسم مكان وسط البصرة والكوفة ذهب ابن السراج في الأصول إلى أن «واسط» هو اسم قصر ويقول «فمن ذلك، واسط وهو اسم قصر، ودابق وهو نهر، وهجر ذكر، والشام ذكر، والعراق ذكر»[3].

ويتلخص لنا أن أسماء الأرضين ثلاثة أقسام كما بينها السيوطي فيما ذكرنا وتأتي هذه القسمة حسب وجود التأنيث والتذكير وقوة ترجيح أحد الطرفين على الآخر أو تساويهما، ويتبع ذلك الصرفُ والمنعُ مع قوة أحدهما، ففي الأسماء التي يغلب عليها التذكير مثل واسط، ومنى، وهجر، فإنه يجوز فيها الأمران مع ترجيح كفة الصرف، وقسم يغلب

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٥٨.
(٢) ما ينصرف ص٥٣.
(٣) الأصول ٢/ ١٠٢.

عليه جانب التأنيث كفارس وعمان ودمشق، فهذه الأسماء الغالب فيها منعُ الصرف مع جواز الصرف. وإلى جانب هذين القسمين هناك قسم ثالث يستوي فيه الطرفان التذكير والتأنيث كثمود وحراء وقباء. هذا ما لم ترجح العجمة جانب التأنيث ومنع الصرف كما في بغداد. أو تاء التأنيث كما في نحو: المدينة والبصرة والكوفة ومكة. فحرف التأنيث وهو التاء يرجح تأنيثها ومن ثَمّ منعَها من الصرف.

ومن الشواهد الواردة في هذا المجال قول الراجز[1]:

**ودابـــقٌ وأيـــن منـــي دابـــقُ**

والشاهد فيه صرف «دابق» حيث جعله اسمًا للمكان والبلد وهو مذكر ويجوز فيه كذلك تأنيثه ومنعه من الصرف إذا أردناه بمعنى البقعة والبلدة لكن التذكير هو الغالب. وقد سبق ذكر هذا البيت وأنه لغيلان بن حريث.

ومن الشواهد الدالة على تأنيث «هجر» ومنعها من الصرف مع غلبة التذكير عليها قول الفرزدق[2]:

**فمنهن أيام صدق قد عرفت بها أيام فارس والأيام من هجرا**

ففي البيت شاهدان، الأول تأنيث «هجر» ومنعه من الصرف مع جواز تذكيره وصرفه وهو الغالب، والثاني: تأنيث «فارس» ومنعه من الصرف مع جواز تذكير وصرفه لكن الغالب هو التأنيث عكس «هجر». ومنها قول جرير في منع حراء من الصرف لتأنيثها:

---

(١) انظر سيبويه ٢/ ٢٣.

(٢) سيبويه ٣/ ٢٣.

ســـتعلمُ أيَّـنـا خـــيرٌ قـــديمًا وأعظمُـــنا بـــبطن حِـــراءَ نـــارا

الشاهد في هذا البيت هو قوله «حراء» حيث منعه من الصرف للعلمية والتأنيث فالعملية لأنه علم جبل قرب مكة وكثيرًا ما يسير الحجاج إليه ويوقدون به النيران لإطعام المساكين[1]، والتأنيث لأنه أراد بها معنى البقعة، ولو أراد معنى المكان لجاز وصُرف تبعًا لذلك.

ومن الشواهد الواردة في هذا الموضع قول الحجاج: «ورب وجه من حراءٍ «مِنحن» «الشاهد فيه صرف حراء حملاً على المكان، ولو حمله على معنى البقعة ولم يصرف لجاز «والوجُه» الناحية»[2].

٤) أسماء القبائل والأحياء:

هي من الأسماء التي يجوز فيها الصرف وعدمه، وذلك حسب التأويل الذي تريده فإن أولته بالأب صُرف، وإن أولته بالقبيلة مُنع من الصرف وذلك بعد حذف المضاف منها، فإما أن يقوم مقام المضاف فيُصرف إذا نظرت غلبة نظرة المذكر. كقولنا مثلاً: «هذه بنو تميمٍ» فإذا حذف «بنو» قلت هذه تميم بالتنوين والصرف. ويجوز أن تقول «هذه تميمُ» بمعنى القبيلة فتمنعه الصرف. يقول سيبويه «فلما حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف؛ لأنه صار في مكانه فجرى مجراه فصرفتَ «تميما وأسدًا» لأنك لم تجعل واحدًا منهما اسمًا للقبيلة فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تحذف المضاف»[3] ويتابع

---

(١) البيت لجرير انظر: حاشية الشنتمري على سيبويه ٢/ ٢٤، والمقتضب ٣/ ٣٥٩.
(٢) حاشية الشنتمري على سيبويه ٢/ ٢٤.
(٣) سيبويه ٢/ ٢٥.

كلامه في هذا الموضوع فيذكر التأويل الثاني المقصود «وإن شئت جعلت «تميمًا وأسدًا» اسم قبيلة في الموضوعين جميعًا فلم تصرفه والدليل على ذلك قول الشاعر:

نَبَا الخَزُّ عن رَوْح وأنكر جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجيجًا من جُذامَ المطارفُ[1]

فالشاهد في هذا البيت هو قوله «جذام» حيث منعه من الصرف لأنه أوّله بمعنى «قبيلة»، ويجوز صرفه كذلك حملاً على معنى «الحي».

ومن الكلمات التي يجوز فيها الأمران كلمة «سدوس». قال سيبويه: «وسمعنا من العرب من يقول «للأخطل»:

فإنْ تبخلْ سدوسُ بِدَرْهَمَيْها فإن الريحَ طيبةٌ قبولُ»[2]

والشاهد في البيت قوله «سدوس» فلقد منعها من الصرف للعلمية والتأنيث؛ لأنه أراد معنى القبيلة، ويجوز فيها الصرف حملاً على معنى الحي فإن قلت: «هذه سدوسُ» فأكثرهم يجعله اسمًا للقبيلة، وإذا قلت: «هذه تميمٌ» فأكثرهم يجعله اسمًا للأب. وإذا قلت: «هذه جذامُ» فهي كسدوس، فإذا قلت: «من بنى سدوسٍ»، فالصرف، لأنك قصدت قصد الأب»[3].

والقاعدة هذه وردت أيضًا عند المبرد في كتابه المقتضب وبنفس التأويلين السابقين عند سيبويه: «تقول: «هذه تميم» و«هذه أسد» إذا أردت هذه قبيلة «تميم» أو «جماعة تميم» فتصرف؛ لأنك تقصد قصد

---

(١) البيت للنابغة الجعدي، انظر سيبويه ٢/ ٢٥، والمقتضب ٣/ ٣٦٤، وجمل الزجاجي / ٢٣٠.

(٢) البيت للأخطل، انظر سيبويه ٢/ ٢٦، جمل الزجاجي / ٢٢٩، ديوانه / ١٢٦.

(٣) سيبويه ٢/ ٢٦.

تميم نفسه، وكذلك إذ قلت: «أنا أحب تميما، أو أنت تهجو أسدا» إذا أردت ما ذكرنا، أو جعلت كل واحد منهما اسمًا للحي، فإن جعلت شيئًا من ذلك اسمًا للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قبلُ، تقول: «هذه تميمُ فاعلم»، و«هذه عامرُ قد أقبلت»[1]. ويتابع بحثه للموضوع «وعلى هذا تقول: هذه تميم بنت مر، وإنما تريد القبيلة كما قال:

لولا فوارسُ تغلِبَ ابنةِ وائلٍ نَزَلَ العدوُّ عليكَ كُلَّ مكانِ

وكما قال الله عز وجل: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[2] لأن المعنى: الجماعة وعلى هذا: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ﴾[3] و﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ﴾[4] لأنه عنى القبيلة والجماعة[5] فلما أراد معنى القبيلة والجماعة ألحق بالفعل تاء التأنيث. هذا إذا كان الاسم مما يقع عليه «بنو كذا» فأما ما كان من هذا اسمًا لا يقع عليه بنو كذا، فإن التذكير فيه على وجهين: على أن تقصد قصد الحي، أو تعمد للأب الذي سمي به القبيل وذلك نحو: «قريش وثقيف»، تقول: جاء قريش يا فتى، إنما تريد: حي قريش وجماعة قريش. فهي بمنزلة ما قبلها إلا فيما ذكرنا من أنك لا تقول: «بنو قريش» كما تقول «بنو تميم»، لأنه اسم للجماعة، وإن كانوا سموا بذلك لرجل منهم[6]. أما تأنيث نحو: قريش وثقيف فعلى معنى القبيلة

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٦٠.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٠٥.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ١٢٣.

(٤) سورة القمر، الآية: ٢٣.

(٥) المقتضب ٣/ ٣٦١ - ٣٦٢ البيت للفرزدق يمدح الأخطل ويهجو جريرًا ٨٨٢- ٨٨٣ من ديوانه.

(٦) المقتضب ٣/ ٢٦٢.

والجماعة كالأسماء السابقة. ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات لم يصرف، كما قال:

غَلَبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادُها[1]

جعله اسمًا للقبيلة، كما قال الأعشى:

ولسنا إذا عُدَّ الحصى بأقِلّةٍ وإن مَعَدَّ اليومَ مُودٍ ذَليلُها[2]

جعل (معد) اسمًا للقبيلة يدلك على ذلك قوله: مُودٍ ذليلُها على أنه قد يجوز أن يقول (مود ذليلها) لو أراد أبا القبيلة؛ لأنه يريد: جماعة معد، ولكن ترك الصرف قد أعلمك أنه يريد القبيلة، وأن ذليلها على ذلك جاء»[3] والشاهد في البيت الأول هو قوله: «قريش» فقد منعه من الصرف للعلمية والتأنيث حملاً على معنى القبيلة، ويجوز فيه الصرف أيضًا وهو الأكثر إذا قصد به معنى الحي. أما الشاهد في البيت الآخر المنسوب للأعشى فهو قوله: «معد» حيث منع من الصرف حملاً على معنى القبيلة، وقد يجوز فيه الصرف على معنى الحي كذلك. «فإذا قلت: ولد كلاب كذا، وولد تميم كذا. فالتذكير والصرف لا غير، لأنك الآن إنما تقصد الآباء. وأما قوله:

بَكَى الخَزُّ مِنْ عَوْفٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجيجًا مِن جُذامَ المطارِفُ

فإنه جعله اسمًا للقبيلة»[4] بخلاف نحو سلول وسدوس فالغالب فيها منع الصرف لتأنيثها ومعرفتها إلا في حالة النكرة فتصرف «وكذلك

---

(١) البيت لعدي بن الرقاع العاملي من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك.
(٢) انظر سيبويه ٢/ ٢٦.
(٣) المقتضب ٣/ ٣٦٢ - ٣٦٣.
(٤) المقتضب ٣/ ٣٦٣ - ٣٦٤.

سدوس فليس من هذا مصروفًا إلا في النكرة، وإنما ذلك بمنزلة «باهلة وخندف» وإن كان في باهلة علامة التأنيث»[1].

فالأسماء التي لا يجوز فيها أن نقول: «من بني فلان» فإنها تصرف يقول سيبويه: «وأما أسماء الأحياء فنحو معد قريش وثقيف وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه من بني فلان ولا هؤلاء بنو فلان فإنما جعله اسم حي»[2] ومن ذلك «معد بن عدنان» إنما يقال «فلان من معد» ولا يستعمل فيقال من «بني معد» وكذلك قريش[3] وقد قال سيبويه عن هذه المسألة بما معناه «إنك إن شئت جعلتها اسمًا للقبيلة كالحي فلم تصرفها والأكثر فيها الصرف تقول: «فلان من قريش يا هذا» و«من معد» و«من ثقيف» فأما قولك «من باهلة يا هذا» فلا ينصرف لأن فيه هاء التأنيث[4] وإن شئت جعلت هذه الأسماء أسماء للقبيلة فلم تصرفها كلها وقلت: «فلان من قريش يا هذا» و«من معد يا هذا». فهذه الأسماء «قريش، ثقيف، معد، وباهلة» لا تستعملها العرب إلا أسماء للحي، بمعنى أنها مذكرة في الغالب وهي التي لا تقول فيها «من بني فلان» كما مر؛ لأنها لا تصلح أن تكون آباء أو أمهات، فكلمةٌ مثل «باهلة» لم يرد عن العرب أنهم قالوا «فلان من بني باهلة» وكذلك لم يقولوا «فلان من بني قريش أو من بني معد» وإنما قالوا «فلان من باهلة أو من قريش أو من معد». وهذه عكس «تميم وأسد، وسلول» التي نقول فيها «فلان من بني تميم أو من بني أسد أو من بني سلول» وهذه الأسماء مصروفة إذا كانت للحي،

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٩٤. البيت لحميد بنت النعمان بن بشير الأنصاري.
(٢) سيبويه ٢/ ٢٦.
(٣) ما ينصرف ٥٨.
(٤) سيبويه ٢/ ٢٦.

وغير مصروفة إذا قُدّرت بمعنى القبيلة، وقال ابن السراج عن أسماء الأحياء «فأما أسماء الأحياء فمعد وقريش وثقيف وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه من بني فلان، وإذا قالوا: هذه ثقيف فإنما أرادوا جماعة ثقيف ويتابع كلامه: فإن جعلت «قريش» وأخواتها أسماء للقبائل جاز. . فما جعلته اسمًا للقبيلة لم تصرفه[1] وملخص ما جاء في كتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجاج حول أحوال «تميم وأسد» ما يلي: «فإذا قلنا: «هذه تميم» وأردنا «جماعة تميم» أو «هذه بنو تميم» و«أسد» وما أشبههما مصروف ذلك كله لأننا لما قلنا «هذه تميم» وأردنا «هذه بنو تميم أو جماعة تميم» ثم حذفنا المضاف «بَني وجماعة» وأقمنا المضاف إليه مقامه وهو «تميم» الذي يجوز فيه والحالة هذه لصرف حملاً على معنى «الحي» وعدم الصرف حملاً على معنى «القبيلة». «فهذه أربعة أوجه في تميم» وما أشبهه: ثلاثة منها تنصرف فيها؛ لأنك أردت في وجهين من الثلاثة «بني تميم» و«جماعة تميم» وأردت في الثالث أن تجعله اسمًا للحي، فصار مذكرًا سميت به مذكرًا، والوجه الذي لا ينصرف فيه أن تجعله اسمًا للمؤنث، فلم ينصرف؛ لأنه معرفة وأنه لمؤنث»[2]، وجاء في الارتشاف أنه قد تسمى القبيلة باسم الأب والحي باسم الأم فيوصفان بابن وبنت، قالوا في اسم الأب: تميم بن مر وتميم بنت مر. وقالوا في اسم الأم باهلة بن أعصر، وباهلة بنت أعصر «أنثوا فيهما على معنى القبيلة وذكّروا على معنى الحي»[3].

---

(١) الأصول ٢/ ١٠٣.

(٢) ما ينصرف ٥٨.

(٣) الارتشاف ١/ ٤٤٤.

ومن الأسماء التي يجوز فيها التذكير والتأنيث، «ثمود وسبأ» فهما تارة منصرفان كما في قوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم﴾[1] فثمود هنا منصرف، لأنه بمعنى الحي، وقال تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[2] «سبأ» هنا منصرف، بينما وردا ممنوعين من الصرف في آيات أخرى كما في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ﴾[3] فقد جاء «ثمود» غير منصرف؛ لأنه بمعنى القبيلة. قال الشاعر:

مِنْ سَبَأَ الحاضِرينَ مَأْرِبَ إذْ ... يَبْنونَ مِن دونِ سَيْلِهِ العَرِما[4]

والشاهد في البيت هو قوله «سبأ» حيث جاءت غير مصروفة حملاً على معنى القبيلة ولو صرفت على معنى الحي جاز كما في الآية الكريمة السابقة. وكما جاءت أيضًا في الشاهد الذي أورده سيبويه بهذا الخصوص:

أَضْحَت ينفّرُها الوِلْدانُ مِنْ سَبَأٍ ... كأنّهم تحت دَفَّيْها دَحاريجُ[5]

والشاهد في البيت هو مجيء «سبأ» مصروفًا؛ لأنه بمعنى الحي وهو مذكر. وكان أبو عمرو «كما ورد عند سيبويه»[6] لا يصرف سبأ، بل يجعله اسمًا للقبيلة. لكننا رأينا جواز الأمرين كما مر في الشواهد السابقة وخاصة الآيات القرآنية الكريمة التي هي من مصادر اللغة الأساسية. وقال الفراء في

---

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٣٨.
(٢) سورة النمل، الآية: ٢٢.
(٣) سورة الإسراء، الآية: ٥٩.
(٤) سيبويه ٢/ ٢٨ والبيت للنابغة الجعدي.
(٥) سيبويه ٢/ ٢٨ والبيت للنابغة الجعدي.
(٦) سيبويه ٢/ ٢٨، ما ينصرف ٥٩ معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨٩.

سبب منع «سبأ» من الصرف «ولو جعلته اسمًا للقبيلة إن كان رجلاً، أو جعلته اسمًا لما حوله إن كان جبلاً لم تجره أيضًا»[1]. وقال الشاعر في إجرائه:

الواردون وتيمٌ في ذُرا سَبَأٍ قد عضّ أعناقَهم جِلدُ الجواميسِ[2]

وقد وردت كلمة «سبأ» مصروفة في البيت لأنها بمعنى الحي:

وقد أورد سيبويه شواهد للدلالة على منع نحو هذه الأسماء من الصرف كقول الشاعر:

علم القبائلُ من مَعَدَّ وغيرِها أن الجواد محمدُ بنُ عطارد[3]

شاهده ترك صرف «معد» حملاً على معنى القبيلة وإن كان الأكثر هو ترك صرفه على اعتبار معنى الحي وهو الغالب. وكذلك:

ولَسْنا إذا عُدّ الحصى بأقلّةٍ وإن مَعَدَّ اليومَ مُودٍ ذليلها

وأيضاً قول الآخر:

وأنت امرؤٌ من خيرِ قومِك فيهمُ وأنت سواهم في مَعَدَّ مخيَّرُ

وقد مر ذكر هذين وموضع الشاهد فيهما[4].

وقال زهير:

تَمَدُّ عليهم من يمينٍ وأَشْمُلٍ بحورٌ له من عهد عادَ وتُبَّعَا[5]

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠.
(٣) سيبويه ٢/ ٢٧.
(٤) انظر ص/ ٤٧.
(٥) سيبويه ٢/ ٢٧، والإنصاف/ ٥٠٤، وليس في ديوانه.

فالشاهد في البيت هو ترك صرف «عاد» للعلمية والتأنيث حيث قدره بمعنى القبيلة وإن كان الغالب فيه هو صرفه؛ لأنه بمعنى الحي كمعد. وقال (ولم يذكر الشاعر):

لو شَهْدُ عادَ في زمان عاد  لابتزها مَبارِكُ الجلاُد[1]

والشاهد في البيت هو في ترك «عاد» من الصرف حملاً على معنى القبيلة كما مر في البيت السابق، وإن كان يجوز فيه الصرف وهو الغالب.

٥) وبعد أن ألقينا نظرة على أسماء الأرضين التي يجوز تفسيرها بمعنى الحي وبمعنى القبيلة، وما يترتب على ذلك من جواز الصرف وعدم الصرف ننتقل إلى الأسماء التي لم تستعمل إلا للقبيلة بمعنى أنها مؤنثة وبناء على ذلك هي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث من مثل «يهود ومجوس» والذي أسماه سيبويه «بباب ما لم يقع إلا اسمًا للقبيلة» وقال: «كما أن «عمان» لم يقع إلا اسمًا لمؤنث وكان التأنيث هو الغالب عليها وكذلك «مجوس ويهود» قال الشاعر (هو امرؤ القيس):

أَحارِ أُريكَ بَرْقًا هَبَّ وَهْنًا  كنارِ مجوسَ تستعِرُ استعارا

وقال (لرجل من الأنصار)

أولئك أَوْلَى من يهودَ بمِدْحةٍ  إذا أنت يومًا قلتَها لم تُؤنَّبِ[2]

والشاهد في البيتين هو ترك صرف «مجوس ويهود» حملاً على معنى القبيلة وهو الغالب والكثير، وقد يجوز على قلة صرفُهما إذا أردنا معنى

---

(١) نفس المصدر ٢/ ٢٧.
(٢) نفس المصدر ٢/ ٢٨ - ٢٩.

الحي. لكن هنا نقطة يجدر بنا أن نشير إليها وهي متعلقة بكلمة «يهود» فإننا لو حملناها على معنى الحي فهي ممنوعة من الصرف ومنعها من الصرف ليس للعلمية والتأنيث وإنما للعلمية ووزن الفعل وذلك لزيادة الياء في أولها.. «فلو سميت رجلاً بمجوس لم تصرفه كما لا تصرفه إذا سميته «بعمان»[1] ويقول ابن السراج: «وأما مجوس ويهود فلم تقع إلا اسمًا للقبيلة، ولو سميت رجلاً بمجوس لم تصرفه»[2] وشبه سيبويه دخول الألف واللام عليهما بدخول الألف واللام على زنجي وزنج» وأما قولهم اليهود والمجوس فإنما أدخلوا الألف واللام ههنا كما أدخلوها في المجوسي واليهودي، لأنهم أرادوا اليهوديين والمجوسيين ولكنهم حذفوا ياءي الإضافة وشبهوا ذلك بقولهم زنجي وزنج إذا أدخلوا الألف واللام على هذا فكأنك أدخلتها على يهوديين ومجوسيين وحذفوا ياءي الإضافة وأشباه ذلك، فإن أخرجت الألفة واللام من المجوس صار نكرة كما أنك لو أخرجتها من المجوسيين صار نكرة»[3]، وأورد ابن السراج في أصوله نفس القاعدة السابقة عند سيبويه فقال: «وأما قولهم: اليهود والمجوس فإنما أرادوا المجوسيين واليهوديين ولكنهم حذفوا ياءي الإضافة، كما قالوا: زنجي وزنج»[4] بينما فصل الزجاج هذه النقطة بصورة أكثر وقال: «هذا الباب يجري على ثلاثة أوجه: فأحدها وهو شرح ما قال سيبويه: أن «مجوس» و«يهود» اسم لهذا الجيل، نحو «سند» و «وهند»

---

(١) سيبويه ٢/ ٢٩.
(٢) الأصول ٢/ ١٠١.
(٣) سيبويه ٢/ ٢٩.
(٤) الأصول ٢/ ١٠ - ١٠٤.

و «روم» تقول «سندي وسند» و «رومي وروم»، ثم جعلت العرب كل اسم جيل من هذه اسمًا للقبيلة، فإذا كان اسمًا للقبيلة قلت: «هذا رجل من يهود يا هذا» و «من مجوس يا هذا» والذين قالوا «من اليهود والمجوس»، جعلوه على أصله جمع «يهودي ويهود» وأدخلوا الألف واللام للتعريف، فعلى هذا القياس تقول: «هذا رجل من يهود ومن مجوس» تصرفه لأنه جمع. وإن شئت جعلته اسمًا للحي فصرفته أيضًا[1]. والحقيقة أن العنوان الذي جعله سيبويه لهذه النقطة وأعني بها الأسماء التي لا تستعمل إلا اسمًا للقبيلة، هذا العنوان يوحي بأنها لا يجوز فيها إلا المنع من الصرف بناء على معنى القبيلة ولكن مع عرضنا لآراء العلماء في هذه الأسماء نجد أن الغالب فيها هو التأنيث مع جواز التذكير حملاً على معنى الحي وذلك قليل، والغريب أن الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» قد تبع سيبويه ووضع العنوان نفسه على الموضوع. مع أنه ذكر صراحة «وإن شئت جعلته اسمًا للحي فصرفته أيضًا»[2].

وخلاصة القول في أسماء البلدان والقبائل: أن الصرف فيها بتأويل الأب إن كان اسمه كثقيف أو الحي، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضوع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم إن كان في الأصل كخندف أو القبيلة وفي الأماكن بتأويل البقعة ونحوهما[3].

وقد جاء في الهمع أن: «صرف أسماء القبائل والبلاد والكلمة

---

(١) ما ينصرف ٦٠.
(٢) ما ينصرف ص ٨٠.
(٣) شرح الكافية ١/ ٥٢.

وحروف الهجاء ومنعها مبنيان على المعنى، فإن أريد باسم القبيلة الأب كمعد وتميم أو الحي كقريش وثقيف صرف «أو الأم كباهلة» أو القبيلة كمجوس ويهود منع للتأنيث مع العلمية»[1].

ولننظر بعد ذلك إلى هذا التقسيم لأسماء الأحياء والقبائل، وما يتعين من معنى القبيلة في بعضها والحي في بعضها الآخر. وغلبة معنى القبيلة على بعضها، أو غلبة معنى الحي على البعض الآخر: «ثم القبائل والأحياء على أقسام، قسم يتعين للقبيلة وذلك يهود ومجوس علمين للقبيلتين ويمنعان الصرف، فإن جعلتهما جمع يهودي ومجوسي كروم ورومي فيجوز إذ ذاك دخول «أل» عليهما. وقسم يتعين للحي، وقسم يغلب عليه اسم القبيلة كجذام وسدوس وقسم يغلب عليها اسم الحي وهو قريش وثقيف وكلاب ومعد وعاد فيصرف، وقد لا يصرف باعتبار القبيلة. وقسم يجوز فيه الأمران وهو ثمود وسبأ[2].

٦) تسمية الحروف والكلم التي تستعمل وليست ظروفًا ولا أسماء غير ظروف ولا أفعالاً:

وقد أدرجت هذه النقطة ضمن موضوع الصرف وعدمه جوازًا لأن الضابط هنا هو علتا العلمية والتأنيث أو انعدام التأنيث فيأتي الصرف تبعًا لذلك، وهذه الحروف كما يقول سيبويه اختلف العرب في تأنيثها وتذكيرها زعم ذلك يونس وأنشدنا قول:

كافا وميمين وسينا طاسما[3]

---

(١) الهمع ١/ ٣٤.

(٢) الارتشاف ١/ ٩٧.

(٣) سيبويه ٢/ ٣١، الرجز لم يعرف قائله، انظر جمل الزجاجي/ ٢٨٦، ومخصص ابن سيده ١٧/ ٤٩.

الشاهد هو تذكير الحرف «سينا» والدليل على تذكيره هو تذكير نعته «طاسم» وتذكيره على معنى الحرف. ويجوز له التأنيث على معنى الكلمة.

ولذلك علق سيبويه على الرجز بقوله: «ذكر ولم يقل طاسمة». وقال الرضي: «كما بينت كاف تلوح وميمها» فقال: ينت فأنث [1] والشاهد في البيت هو تأنيث الحرف «كاف» حملاً على معنى الكلمة أو اللفظة وتذكيره جائز أيضًا على المعنى السابق وهو الحرف[2].

إذن هذا الموضوع وأعني به «الحروف والكلم» قائم أساسًا على التذكير والتأنيث ومن ثَمّ صرفُها أو منعُها من الصرف تبعًا لهاتين النقطتين فالموضوع كسابقه «أسماء الأحياء والأرضين» ولوضوح علتي المنع «العلمية والتأنيث» واتفاقهما في كل الحروف قدمت هذا الموضوع على «أسماء السور» وذلك لاختلاف علل المنع في كل اسم سورة ليكون الكلام على وتيرة واحدة.

ومن تلك الحروف «إن وليت ولعل وكأن» وقد بدأ سيبويه بـ (أن ولعل) وبيّن الأوجه الجائزة فيهما فقال: وأما «أن وليت» فحُركت أواخرُهما بالفتح لأنهما بمنزلة الأفعال نحو «فصار الفتح أولى، فإذا صيّرت واحدًا من الحرفين اسمًا للحرف فهو ينصرف على كل حال، وإن جعلتَه اسمًا للكلمة وأنت تريد لغةَ من ذكّر لم تصرفها كما لم تصرف امرأة اسمُها «عمرو» وإن سميتها بلغة من أنّث كنت بالخيار»[3]. فنحن إذن أمام ثلاثة آراء في حالة التسمية «بأنّ وليت»

---

(١) سيبويه ٢/ ٣١ - ٣٢.
(٢) الارتشاف ١/ ٧٩.
(٣) سيبويه ٢/ ٣٢.

وذلك إن جعلتهما علمين للحرف صُرِفا للتذكير، وإن جعلتهما علمين للكلمة (وهي مؤنثة) وأنت تريد التذكير «أي معنى الحرف» لم تصرفهما كما لا تصرف امرأة «وهي مؤنثة» سميتها باسم مذكر مثل «عمرو أو زيد أو علي.. إلخ» وإن سميت بهما بلغة من أنث كنت مخيرًا بين الصرف والمنع.

وقال المبرد: «وكذلك ما ضارع الفعل نحو «إن وليت ولعل» لأنها مضارِعةٌ للأفعال التي صح تذكيرها، فما جعلتَه منها اسمًا لحروف فمصروف وما علّقتَه على كلمة فغير مصروف في المعرفة إلا ما كان منها ساكن الوسط وسميت به مؤنثًا فإنه كـ «زيد» سميت به امرأة»[1].

وهناك تفرقة بين «إنَ» المكسورة المهمزة و«أنّ» المفتوحة، فالمكسورة لا تُؤول إلى مصدر بينما المفتوحة تؤول إلى مصدر، ولكل منهما مواضع معروفة في كتب النحو وتلك الفرقة أدت إلى فرقة أخرى من ناحية الصرف وعدمه حين نسمي بهما. يقول سيبويه: وسألت الخليل عن رجل سميته «أنّ» فقال هذا «أن» لا أكسره و«أنّ» غير «إنّ»، «إنّ» كالفعل و«أن» كالاسم ألا ترى أنك تقول: علمت أنك منطلق فمعناه، علمت انطلاقك. ولو قلت هذا لقلت لرجل يسمى بضارب يضرب ولرجل يسمى يضرب ضارب، ألا ترى أنك لو سميته بإنْ الجزاء كان مكسورًا وإن سميته بأَنْ التي تنصب الفعل كان مفتوحًا»[2] ومعنى هذا الكلام أن «إنْ» وهو حرف شرط لو سمي به الحرف فإنه يكون مصروفًا لحمله على معنى الحرف فقط، وأما «إنْ» التي تنصب الفعل فإنها تمنع من

---

(١) المقتضب ٤/ ٤٢.
(٢) سيبويه ٢/ ٣٢.

الصرف لو سمينا بها الكلمة حملاً على معنى اللفظة أو الكلمة لتأويلها مع الفعل إلى مصدر.

وكان سيبويه يرى أن أواخر ذلك الأحرف «إنّ، أنّ، لعلّ، لكنّ، كأنّ» مفتوحة لتنزيلها منزلةَ الأفعال، فقد عملت في الأسماء التي تأتي بعدها لتضمنها معنى الفعل فإن وأن بمعنى: «أؤكد». ولكن بمعنى «أستدرك» وكأن بمعنى «أشبه» ولعل بمعنى «أترجى» وليت بمعنى «أتمنى». هذا رأي سيبويه في فتح أواخر هذه الحروف. وأما الزجاج فقد ذهب إلى أن «آخرها فُتِحَ لالتقاء الساكنين؛ لأنها حروف مضاعفة، فكان الفتح لالتقاء الساكنين أخف الحركات عليه مع ثقل التضعيف، كما أنهم فتحوا «ثم» و «رب» لالتقاء الساكنين[1]. وأما «لو وأو» فهما ساكنتا الأواخر، لأن قبل آخر كل واحد منهما حرفًا متحركًا فإذا صارت كل واحدة منهما اسمًا فقصتها في التأنيث والتذكير والانصراف وترك الانصراف كقصة ليت وإنّ إلا أنك تلحق واوًا أخرى فتثقل وذلك لأنه ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح. قال الشاعر:

**ليت شعري وأين مني ليتُ ... إنّ ليتًا وإنّ لوًّا عَناءُ**[2]

«الشاهد في تضعيف «لو» لما جعلتها اسمًا وأخبرت عنها؛ لأن الاسم المفرد المتمكن لا يكون على أقل من حرفين متحركين، والواو في «لو» لا تتحرك فضوعفت لتكون كالأسماء المتمكنة، وتحتمل الواو لتضعيف الحركة وأراد بـ «لوّها» هنا «لو» التي للتمني في نحو قولك: لو أتيتنا،

---

(١) ما ينصرف ٦٤.

(٢) سيبويه ٢/ ٣٢.

لـو أقمـت عـندنا، أي ليـتك أتيت وأقمت»[1] إذن ما كان آخره حرف عله وهـو عـلى حـرفين نحـو «لـو» أو «في» وقـد سـمينا بأحد منهما لا بد من تـضعيف الحـرف الـثاني لـيكون عـلى ثلاثـة أحرف؛ لأن الاسم لا بد أن يكـون عـلى ثلاثة أحرف إذا كان بهذه الصورة «وذلك لأنه ليس في كلام العـرب اسـم آخـره واو قـبلها حرف مفتوح»[2]. وعلل سيبويه تضعيف الـواو بقـوله: «وإنـما دعـاهم إلى تثقـيل «لـو» الـذي يـدخل الـواو مـن الإجحاف لو نُوّنت وقبلها متحرك مفتوح، فكرهوا أن لا يثقلوا حرفًا لو انكـسر ما قبله أو انضم ذهب في التنوين ورأوا ذلك إخلالاً لو لم يفعلوا، فمـما جاء فيه الواو وقبله مضموم «هُوَ» فلو سميت به ثقّلتَ فقلت «هذا هُوّ» وتدع الهاء مضمومًا؛ لأن أصلها الضم تقول: هما، وهم، وهن. ومما جاء وقبله مكسور هي وإن سميت به رجلاً ثقّلته كما ثقلت هُوَ [3]فما كان ثنائيًّا مـن الألفـاظ وكان الحرف الثاني حرف لين وجب تضعيف حرف اللـين لكي لا يدخله الإجحاف ويضيع الحرف نتيجة سرعة الانتقال من الحـرف الـثاني إلى التـنوين بـل يُـضعّف لـيأخذ حقه من النطق وبصورة أوضـح لـو قلـنا: «هـذا لو» دون تضعيف. ماذا يحدث حتى يدخل «لو» الإجحاف؟ والجواب على ذلك هو أن الضمة في «لو» تستثقل على الواو، أو عـلى الـياء كـما في نحـو «في» فتحذف، وبحذف الضمة يلتقي ساكنان الـواو أو الـياء والتـنوين، فتحذف الواو من «لو» أو الياء من «في» فيبقى اللفـظ عـلى حـرف واحـد، فـدفعا لهـذا الإجحاف ضعّفوا حرف اللين.

---

(١) حاشية الشنتمري على سيبويه ٢/ ٣٢.

(٢) سيبويه ٢/ ٣٢.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٣٣.

ثم إن هذه الحروف عند سيبويه معارف بمنزلة «زيد» و «عمرو»، بمنزلة قولهم للأسد «أسامة» و «أبو الحارث»، لا يجوز أن تقول «الإنُّ» ولا «الأوُّ»[1].

ومن الأسماء الثنائية «هو، ذو» و «إن سميت مؤنثًا بهو لم تصرفه؛ لأنه مذكر»[2] فقد اجتمع فيه علتان، العلمية والتأنيث بجعله علمًا لمؤنث كأن نجعل نحو «زيد وعمرو» علمًا لمؤنث.

أما «ذو» فيقول عنه سيبويه: «ولو سميت رجلاً «ذو» لقلت هذا ذوًا لأن أصله «فَعَلٌ» ألا ترى أنك تقول: «هاتان ذواتا مال» فهذا دليل على أن «ذو» فَعَلٌ، كما أن «أبوان» دليل على أن «أبا» فَعَل»[3]. والحقيقة أن هناك مذهبين في «ذو» من ناحية التحريك والسكون، مذهب سيبويه الذي رأى أن «ذو» فَعَل بالتحريك ودليله على ذلك قولهم: هاتان ذواتا مال كما يقال «أبوان في أب» فهذا دليل على أن أصله «أبو» على وزن «فَعَل» كما أن «ذو» أصله «ذوو» أي فَعَل.

والمذهب الثاني هو مذهب الخليل الذي رأى أن أصل «ذو» «ذَوْوٌ» بالتسكين. ووافقه الزجاج على ذلك. «وحجة الخليل: أنها إنما حُركت العين حيث أتمت ليدل على أن أصلها السكون، كما أنك إذا نسبت إلى «يد» قلت «يدوي» وأصل «يد يدْى» بتسكين الدال، إلا أن الياء حُذفت من آخرها لاستثقالهم إياها فإذا نسب إليها فرددت المحذوف فتحت الدال فقلت «يدوي»[4].

---

(١) ما ينصرف ٦٦.
(٢) سيبويه ٢/ ٣٢.
(٣) سيبويه ٢/ ٣٢.
(٤) ما ينصرف ٦٩.

ويقـول السيرافي تعليقًا على ذلك بقوله: «على أن الاسم إذا حذفت لامه ثـم ثُنّـي فـرُد إلـيه الـلام حركتَ العين وإن كان أصل بنيتها السكون كقول الشاعر:

**يـديان بالمعـروف عـند محـرق قـد يمـنعانك أن تضام وتضطهدا**[1]

و«يـد» فعـل بالسكون ولكنها لما حذفت لامها فوقع الإعراب على الدال ثـم ردوا المحـذوف لم يـسلبـوا الـدالَ الحـركةَ»[2] ومعنـى كلامـه أنه تأييد لمـذهب الخلـيل الـذي يقـول بتـسكين العين، فقـد بيّن السـيرافي أن تحريك العـين عند التثنية بعد رد اللام المحذوف لا يدل على تحريكـها أصلاً، ودليله أن «يـد» فَعْـل بالـسكون لكـنها لمـا رُدت إلـيها عند التثنـية لم يسلبوا حركة العين.

وعلّـق الـسيرافي عـلى ذلـك بقـوله: «ولا في الانصراف وغير الانصراف والتأنـيث والتذكـير ككـي ولـو، وقصتها كقصتها في كل شيء وإذا صارت «ذا» اسـمًا أو «مـا» مُـدت ولم تـصرف واحدًا منهما إذا كان اسمَ مؤنث لأنهما مذكـران. فأمـا «لا» فـتمدها وقـصتها قـصة «في» في التذكـير والتأنـيث والانـصراف وتـركه»[3] وهـذه الألفـاظ «لا، مـا، ذا» المنتهـية بحرف العلة «الألـف» إذا صـارت أسـماء فقـصتها في الانـصراف وعدمـه وفي التذكـير والتأنـيث كقـصة «لـو» وقـد علمـنا فـيما مـضى أنـه يجـب تـضعيف حرف

---

(١) البيت غير معروف القائل، وله رواية أخرى:

**يديـان بيضـاوان عنـد محلّـم قد تمنعانك أن تضام وتضطهدا**

انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١٥١، والخزانة ٣/ ٣٤٧، والمقرب لابن عصفور/ ٨٠.

(٢) هامش السيرافي على سيبويه ٢/ ٣٣.

(٣) سيبويه ٢/ ٣٣.

العلة لكي لا يدخل الاسم الإجحاف، والتضعيف في «لا وما وذا» يعني تكرار الألف، والقاعدة تقول: نقلب الألف الثانية همزة إذا وقعت بعد ألف، بمعنى أنها تقلب إلى «لاء وماء، ذاء». جاء في المقتضب: «وإن سميته (لا) قلت: هذا لاء فاعلم»[1] وما كان على حرفين الثاني منهما ياء أو واو أو ألف إذا حكيت لم تغير فقلت «لو» فيها معنى الشرط و «أو» للشك و«في» للوعاء، فلم تغير شيئًا وإن جعلتها أسماء في إخبارك عنها زدت عليها فصيرتها ثلاثية، أنه ليس في الأسماء اسم على حرفين والثاني منها ياء ولا واو، ولا ألف؛ لأن ذلك يجحف بالاسم؛ لأن التنوين يدخله بحق الاسمية. والتنوين يوجب حذف الحرف الثاني منه. فيبقى الاسم على حرف واحد. مثال ذلك أنا إذا جعلنا «لو» اسمًا ولم نزد فيه شيئًا ولم نلحظ اللفظ الذي لها في الأصل أعربناها فإذا أعربناها تحركت الواو وقبلها فتحة فانقلبت ألفًا فتصير «لا» ثم يدخله التنوين بحق الصرف فتصير «لاً» يا هذا فيبقى حرف واحد، وهو اللام. والتنوين غير معتد به.

وإذا سميت «بفي» ولم تحرك ولم تزد فيها شيئًا وجب أن تقول «ف» يا هذا كما تقول: قاضٍ هذا «فلما كان فيها هذا الإجحاف لو لم تزد فيها شيء زادوا ما يخرجه عن حد الإجحاف، فجعلوا ما كان ثانيه واوًا يزاد فيه مثلها فيشدد وكذلك الياء كقولك في «لو» «لوٌّ» وفي «كي» «كيٌّ» وفي «في» «فيٌّ»[2] ولم أجد هذه النقطة عند الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» مع أنه قد نقل البقية من كتاب سيبويه،

---

(١) المقتضب ٤/ ٤٣.

(٢) المخصص ١٧/ ٥٠.

كما لم أجد تلك المسألة عند السيوطي في «الهمع» ولا في «شرح الكافية» وكذلك لم أجدها في «الخصائص» لابن جني.

ومن الألفاظ التي تجدر الإشارة إليها «فو» بمعنى الفم قال سيبويه: «وسألته (أي الخليل) عن رجل اسمه «فو» فقال العرب قد كفتنا أمر هذا لما أفردوه قالوا «فم» فأبدلوا الميم مكان الواو حتى يصير على مثال تكون الأسماء عليه، فهذا البدل بمنزلة تثقيل «لو» ليشبه الأسماء فإذا سميته بهذا فشبهه بالأسماء كما شبهت العرب، ولو لم يكونوا قالوا «فم» لقلت «فوه» لأنه من الهاء. قالوا أفواه، كما قالوا سوط أسواط[1]. إذن جعل الميم بدلاً من الواو هو بمنزلة التضعيف في «لو» ثم ذكر أنه لو لم يسمع بهذا أي بجعل الميم بدل الواو لقال: «فوه»؛ لأن الأصل فيه الهاء بدليل الجمع على «أفواه» معروف أن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها.

وأيده في هذا الرأي الزجاج حيث قال: «إلا أن الوجه عندي إذا سميت رجلاً «فو» أن تقول «هذا فوه» لأن جمعه أفواه، وأفواه جمع فوه، مثل: ثوب أثواب.

لكن قد يطرأ سؤال بخصوص ذكر «فو» في هذا الموضوع، لماذا ذكر مع الحروف مع أنه ليس بحرف؟ والجواب على ذلك كما يقول ابن سيده «لمشاكلته لها (أي للحروف) في الحذف والقلة»[2].

---

(١) سيبويه ٢/ ٣٣ - ٣٤.

(٢) المخصص ١٧/ ٥٢.

## «حروف الهجاء»

وبعد أن أنهينا الحديث عن الحروف وتسمياتها، ننتقل إلى حروف الهجاء أو حروف المعجم «وأما البا والتا واليا والحا والخا والرا والطا والظا والفا فإذا صرن أسماء مُددن كما مُدت لا، إلا أنهن إذا كن أسماء فهن يجرين مجرى رجل ونحوه. ويكنّ نكرة بغير الألف واللام ودخول الألف واللام فيهن يدلك على أنهن نكرة إذا لم يكن فيهن ألف ولام.. واعلم أنه هذه الحروف إذا تُهجيت مقصورة لأنها ليست بأسماء، وإنما جاءت في التهجي على الوقف، ويدلك على ذلك أن القاف والصاد والدال موقوفة الأواخر فلولا أنها على الوقف حركت أواخرهن ونظير الوقف ههنا الحذف في الباء وأخواتها وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء ولكنك أردت أن تقطّع حروف الاسم فجاءت كأنها أصوات يُصَوت بها إلا أنك تقف عندها لأنها بمنزلة عَهْ»[1].

وشرح هذا الحرف أنك لما أردت أن تتهجى «أحمد قلت: ألف حا ميم دال» لم يجز لك أن تعرب الألف ولا الحاء ولا الميم، لأنك يجب أن تعرب الاسم بكماله ولا تعرب بعضه دون بعض، فأنت مع ذلك تبني الحروف على الوقف ألا ترى أنك لو قلت «ثلاثة أربعة خمسة» لم تعرب ولم تجعل الهاء تاء فإنما تقصد إلى الوقف. فحروف المعجم والتهجي لا يجب أن تعرب لأنها كالأصوات وهي مع ذلك مبنية على

(١) سيبويه ٢/ ٣٤.

الوقف، فإذا جعلتها أسماء أعربتها، ومددت المقصور فقلت: ألف وباء وتاء وزاي. ومن قال «زي» قال «زي»[1]. فزاي فيها لغتان في التَهجي لغة تجعلها مثل «كي» وأخرى بزنة «واو» أي «زاي» وهي الأكثر شيوعًا كما يقول سيبويه[2].

جاء في أصول ابن السراج: «وفي «زاي» لغتان، منهم يجعلها كـ «كي» ومنهم من يقول: «زاي» فإن سميته بـ «زي» على لغة من يجعلها كـ «كي»، قلت: زي فاعلهم، وإن سميت بها على لغة من يقول: «زاي» قلت: زاء وكذا واو وآء... وجميع هذه الحروف إذا أردت بالواحد منها معنى حرف فهو مذكر، وإن أردت به معنى كلمة فهو مؤنث»[3].

وجاء في المخصص: «قال أبو علي: أما من قال «زي» فهو إذا جعلها اسمًا شدد فقال: «زيّ» وإذا جعلها حرفًا قال «زيْ» على حرفين مثل كَيْ، وأما «زاي» فلا تتغير صيغته»[4].

مما مضى نعلم أن حروف التهجي مبنية على الوقف، ولا تعرب ومعنى قولنا: «مبنية على الوقف» أنك تقدر أن تسكت على كل حرف منها، فانطق: ألف، لام، ميم، ذلك. والدليل على أنك تقدر السكت عليها جمعُك بين ساكنين في قولك: «لام» وفي قولك: «ميم»[5]. وهذه الحروف ليست تجري مجرى الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة التي يجب

---

(١) ما ينصرف ٦٧.
(٢) سيبويه ٢/ ٣٤.
(٣) الأصول ٢/ ١١٠.
(٤) المخصص لابن سيده ١٨/ ٥٤.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١.

لها الإعراب، وإنما هي تقطيع الاسم المؤلف الذي لا يجب الإعراب فيه إلا مع كماله. فقولك: «جعفر» لا يجب أن تعرب منه الجيم ولا العين ولا الفاء ولا الراء، دون تكميل الاسم، فإنما هي حكايات وضعت على هذه الحروف، فإن أجريتها مجرى الأسماء وحدّثت عنها قلت: «هذه كاف حسنة» و «هذا كاف حسن»، وكذلك سائر حروف المعجم. فمن قال «هذه كاف» أنّث لمعنى الكلمة، ومن ذكّر فلمعنى الحرف، والإعراب وقع فيها لأنك تخرجها من باب الحكاية[1].

إذن فإعراب هذه الحروف أو عدم إعرابها خاضع لاستقلالها بجعل كل حرف جاريًا مجرى الاسم فتحدّث عنها حينئذ، تؤنث أو تذكر حسب المعنى المقصود، أما إذا كان أي حرف منها غير مستقل بل تحت إمرة كلمة، فإننا حينئذ لا نستطيع إعراب كل حرف على حدة لأنها تقطيع للاسم المؤلف منه هذه الحروف. «فإذا قلت «لاء» فتقديرها «فَعْل»، لأنها قد صارت اسمًا، والألف لا تكون أصلاً في الأسماء، إنما تكون زائدة أو منقلبة من «ياء» أو «واو»، فالألف منقلبة أعني في «لاء» و «باء» و «ياء» من واو أو ياء. والهمزة بدل من ألف كما أن «شاء» الألف مبدلة من واو والهمزة بدل من هاء، وكذلك «ماء» إنما أصله «موه»[2]».

جاء في الكتاب لسيبويه: وأما «أم» و «من» و «إن» و «مذ» في لغة من جر، و «أن» و «عن» إذا لم تكن ظرفًا، و «لم» ونحوهنّ إذ كن أسماء لم تغيَّر، لأنها تشبه الأسماء نحو يد ودم تجريهن إن شئت إذا كُنّ أسماء للتأنيث»[3].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٢.
(٢) ما ينصرف ٦٧.
(٣) سيبويه ٢/ ٣٤.

وهـذه الحـروف التـي ذكـرها سيبويه ثنائية آخرها ساكن لا غير. وأما ما كان على ثلاثة فآخره: ساكن إذا تحرك ما قبله نحو «نَعَمْ» و «أَجَلْ» و «بَلَى»، فـإن كـان قـبل آخـره ساكنٌ حُرِّك لالتقاء الساكنين[1]. يقول سيبويه: و «أما نِعْـمَ وبئس ونحوهما فليس فيهما كلام أنهما لا تغيران، لأن عامة الأسماء على ثلاثـة أحرف، ولا تجريهن إذا كن أسماء للكلمة؛ لأنهن أفعال، والأفعال على التذكير، لأنها تضارع فاعلاً»[2].

**وبعـد ذلـك ننتقل إلى إعراب**: أبي حادٍ، وهوّازِ، وحُطّي، كعمرو في جميع مـا ذكـرنا، وحال هذه الأسماء حال عمرو[3] فقد جعلها سيبويه عربيةً منونةً فإذا قلت وقد رأيت في الكتاب « هوّازًا» فلك فيه أربعة أوجه:

أحـدها: أنـك تقـول: «هذا هوازٌ» تريد: هذا علامة هواز في الخط أو هذا ذكر هوّاز في الخط.

ويبـيّن الـزجاج حكـم ذلـك فيقول: «ويجوز أن تقول: هذه هوازُ يا هذا» فـتجعل هـوازًا اسـمًا للكلمـة، فـلا تـصرفه، ولـك أن تجعلـه اسمًا للحرف فتـصرفه. وكـذلك «حُطّـي» مثله، إلا أن «حطيًا» فيه ياء النسب، فالاختيار صرفـه عـلى كـل حال»[4]. فتلك إذن كلها أسماء عربية منونة إلا أنه يجوز في «هواز» المنع من الصرف حملاً على معنى الكلمة.

وأمـا «كلمـن وسـعفص وقريـشيات فـإنهن أعجمـية لا ينصرفن[5] فأما

---

(١) ما ينصرف ٦٥.
(٢) سيبويه ٢/ ٣٤.
(٣) سيبويه ٢/ ٣٦.
(٤) ما ينصرف ٦٨.
(٥) سيبويه ٢/ ٣٦.

«سعفص» و «قريشيات» و «كلمن» أعجمية غير مصروفة. ويجوز في «قريشيات» الصرف، وترك الصرف الأجود لأنها على لفظ الجمع، ويجوز ترك الصرف لأن فيها تاء التأنيث، ويجوز في «كلمون» «هذا كلمون يا هذا» و «رأيت كلمين يا هذا»، لأنه على لفظ الجمع[1] يقول الزجاج: «فأما «كلمون» و «سعفص» و «وقريشيات» فأعجميات تقول: هذه كلمون يا هذا، وتعلمت كلمون وانتفعت بكلمون، وكذلك «سعفص» فأما «قريشيات» فاسم للجمع مصروفة بسبب الألف والتاء. تقول: هذه قريشيات يا هذا. وعجبت من قريشيات يا هذا»[2].

قال أبو سعيد: «فصل سيبويه بْين «أبي حاد وهواز وحطي» فجعلهن عربيات وبين البواقي فجعلهن أعجميات، وكان أبو العباس يجيز أن يكن كلهن أعجميات. وقال بعض المحتجين لسيبويه إنه جعلهن عربيات؛ لأنهن مفهومات المعاني في كلام العرب. وقد جرى أبو جاد على لفظ لا يجوز أن يكون إلا عربيًّا. تقول هذا أبو جاد، ورأيت أبا جاد، وعجبت من أبي جاد. قال الشاعر:

أتيت مهاجرين فعلموني ثلاثة أحرف متتابعات
وخطوا لي أبا جاد وقالوا تعلم سعفصا وقريشيات

قال أبو سعيد: والذي يقول إنهن غير مبعد عندي إن كان يريد بذلك أن الأصل فيها العجمة؛ لأن هذه الحروف عليها يقع تعليم الخط بالسرياني[3].

---

(١) ما ينصرف ٦٨.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٣ - ٢٤.
(٣) المخصص ٥/ ٥٦.

## التسمية بالظروف

هناك ظروف مذكرة وأخرى ظروف مؤنثة، فمن الظروف المذكرة «خلْف، فوق، تحت، دون، بعد، قبل» والدليل على أنها مذكرة هو عدم إلحاق تاء التأنيث في أواخرها عند التصغير فنقول في تصغيرها «خُليف، فُويق، تُحيت، دُوين، بُعيد، قُبيل»، ولو كانت هذه الظروف مؤنثة للحقتها التاء كما تلحق نحو: «أذن وعين» عند التصغير «أُذَينة، عُيينة». أما وقد علمنا أن هذه الظروف مذكرة، فإننا عندما نسمي بها مؤنثًا فإننا لا نصرفها كما لا نصرف نحو «هند، ودعد» من الأعلام المؤنثة الثلاثية ساكنه الوسط. ويجوز فيها الصرف كذلك في النكرة فيمن صرف «هندًا» ولم يصرفها[1].

قال سيبويه: «اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها لأنها مذكرات ألا ترى أنك تقول تُحيت ذاك، وخليف ذاك، ودوين ذاك، ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء كما دخلت في «قُدَيْديمَة، وَوُرَيِّئَة» وكذلك «قبل وبعد» تقول «قُبيل وبُعيد»[2].

وذكر في المقتضب أنك: «تقول إذا نظرت إلى (خلف) مكتوبة، فأردت الحرف قلت: خلف فاعلم، لأن «خَلْفًا» مذكر وتصغيره «خليف»، ولو كان مؤنثًا لحقته الهاء.. فإن أردت بالمكتوبة الكلمة،

---

(١) انظر ما ينصرف ٧٠.
(٢) سيبويه ٢/ ٣٥.

فجعلت «خلفًا» اسمًا لها لم تصرف إلا في قول من رأى أن يصرف «زيدًا» اسم امرأة[1]. ولننظر إلى مسألة الظروف المسمى بها بصورة أكثر تفصيلاً في المخصص: «اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها، لأنها مذكرات، وجملة هذا أن الظروف وغيرها فيها مذكرات ومؤنثات. وقد يجوز أن يذهب بكل كلمة منها إلى معنى التأنيث بأن تتأول أنها كلمة، وإلى معنى التذكير بأن تتأول أنها حرف، فإن ذهبت إلى أنها كلمة فسميتها باسم مذكر على أنها أكثر من ثلاثة أحرف أو ثلاثة أحرف أوسطها متحرك لم تصرف كما لا تصرف امرأة سميتها بذلك، وإن سميتها بشيء مذكر على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وقد جعلتَها كلمة فحكمها حكم امرأة سميتها بزيد، فلا تصرفها على مذهب سيبويه، وما كان على حرفين فهو بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن. فمن المذكر تحت وخلف وقبل وبعد وأين وكيف وثم وهنا وحيث وكل، وأي. ومنذ ومذ وقط وقَطُّ، وعند ولدي، ولدن، وجميع ما ليس عليه دلالة للتأنيث بعلامة أو فعل له مؤنث[2]. إذن قاعدة الأعلام المؤنثة وما يترتب عليه من الصرف وعدمه قد طبقتها هنا على الظروف من حيث التذكير والتأنيث الذي سنبينه فيما يأتي إن شاء الله. وكذلك من حيث عدد الحروف المكونة للفظ، وأيضًا من حيث حركة الحرف الأوسط وسكونُه.

وبعد ذكر الألفاظ المذكرة من الظروف ننتقل إلى المؤنث منها وهما لفظا «وراء وقدّام» المفهومان من كلام سيبويه بعد ذكر الألفاظ المذكرة

---

(١) المقتضب ٤/ ٤١.
(٢) المخصص ١٧/ ٥٤.

واستدلاله على ذكوريتها بقوله: «ولو كن مؤنثات لدخل فيهن الهاء كما دخلت في قديديمة ووريئة»[1] ويفهم من هذا القول تخصيصه «وراء وقدّام» بالتأنيث دون بقية الظروف. قال الزجاج: إلا «قدّام» و«وراء»، فإنهما مؤنثتان العرب تقول «قديديمة» في تصغير «قدّام» قال الشاعر:

قُديديمةَ التجريبِ والجلم إنني أرى غَفَلاتِ العيشِ قبلَ التجارب[2]

فإذا سميت رجلاً «قدّام» أو «وراء» لم تصرفه، لأنه مذكر سميته بمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف[3]. وجاء في المخصصَ «وأما قدام ووراء فسواء جعلتهما اسمين لكلمتين أو لحرفين فإنهما لا ينصرفان لأنهما مؤنثان في أنفسهما وهما على أكثر من ثلاثة أحرف فإن جعلناهما اسمين لمذكرين أو مؤنثين لم ينصرفا صارا بمنزلة عناق وعقرب إن سمينا بهما رجلين أو امرأتين لم ينصرفا. هذا القول لجميع النحويين في الظروف، فأما أبو حاتم فقال: الظروف كلها مذكرة إلاَّ قدام ووراء بالدليل الذي قدمنا من التصغير، قال: وزعَم بعض من لا أثق به أن «أمام» مؤنثة»[4] فالظروف كلها مذكرة ما عدا «قدّام ووراء» بدليل إلحاق تاء التأنيث بهما عند الصغير وفي النص السابق رد على من ذهب إلى تأنيث «أمام» لأنه كما قال أبو حاتم ممن لا يوثق بهم وبلغتهم، وتأييد لرأي سيبويه القائل بتذكير أمام «وأما أمام فكل العرب تذكره أخبرنا بذلك يونس»[5].

---

(١) سيبويه ٢/ ٣٥.
(٢) البيت للقطامي، انظر المقتضب ٢/ ٢٧٣، والمذكر والمؤنث/ ١٥، ديوانه/ ٥٠.
(٣) ما ينصرف ٧٠.
(٤) المخصص ١٧/ ٥٥.
(٥) سيبويه ٢/ ٣٥.

والحقيقة أنه قد يطرح سؤال بالنسبة لإلحاق تاء التأنيث بـ «قدام ووراء» عند تصغيرهما، فكيف تلحقهما التاء المؤنثة مع أنهما أكثر من ثلاثة أحرف والقاعدة الصرفية تقول: إنه إن صغر المؤنث الخالي من علامة التأنيث الثلاثي أصلاً وحالاً كدار وسن وأذن وعين، أو أصلاً كيد أو مآلاً فقط كحبلى وحمراء، إذا أُريد تصغيرهما تصغير ترخيم... وكسماء مطلقًا، أي ترخيم وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس[1] إذن فإلحاق تاء التأنيث عند التصغير خاص بالمؤنث فكيف تلحق «قدّام ووراء» مع أن عدد أحرف كل منهما فوق ثلاثة أحرف؟

وقد تنبّه ابن سِيدَه في مخصصه لهذه النقطة، «فإن قال قائل فكيف جاز دخول الهاء في التصغير على ما هو أكثر من ثلاثة أحرف؟ قيل له: المؤنث قد يدل فعله على التأنيث وإن لم يصغر ولم تكن فيه علامة التأنيث كقولنا: لسعت العقرب وطارت العقارب، والظروف لا يخبر عنها بأخبار تدل على التأنيث، فلو لم يدخلوا عليها الهاء في التصغير لم يكن على تأنيثها دلالة[2].

وكذلك أشار المبرد إلى هذه النقطة فقال بعد أن تحدث عن عدم إلحاق الهاء بخلف عند التصغير «ألا تراها قد لحقت في الظروف ما جاوز الثلاثة للدلالة على التأنيث، فقلت في «قدّام» قديديمة وفي «وراء» وريئة وتقديرها وُرَيِّئَة»[3].

---

(١) شذا العرف في فن الصرف ص ١٢٩.
(٢) المخصص لابن سيده ١٧/ ٥٥.
(٣) المقتضب ٤/ ٤١.

ومن الظروف الواردة في هذا الموضوع: «إذا ولدن وعن» إذا جُعلت اسمًا بدخول حرف الجر عليها، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر. قال الشاعر:

**ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي**[1]

أي من جانب يميني[2] والشاهد في البيت هو دخول حرف الجر «من» على «عن» مما يدل على اسمية «عن» لأن الحرف لا يدخل على الحرف.

و «عن» هنا يعني «جانب». ولذلك قال سيبويه «ومثلهن (أي مثل الظروف) عن فيمن قال من عن يمينه وكذلك «منذ» في لغة من رفع لأنها كحيث»[3] ومعنى قول سيبويه كـ «حيث» أن لمذ ومنذ استعمالين:

الأول: أن يكونا حرفي جر، ولا يجران إلا الاسم الظاهر كما قال ابن مالك:

**بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكافَ والواوَ وربَّ والتا**

فمنذ ومذ من حروف الجر التي لا تجر إلا الظاهر، وهما مختصان بأسماء الزمان، «فإن كان اسم الزمان حاضرًا كانا بمعنى «في» نحو «ما رأيته منذ يومنا» أي في يومنا. وإن كان الزمان ماضيًا كان بمعنى «من» نحو «ما رأيته مذ يوم الجمعة» أي من يوم الجمعة[4] وأحيانًا» قد يكون اسم الزمان مقدرًا كقولنا: ما رأيته منذ حدث كذا أي ما رأيته منذ زمان حدث كذا.

---

(١) البيت لقطري بن فجاءة، انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٢٤، وشرح ابن يعيش ٨/ ٤٠.
(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٤.
(٣) سيبويه ٢/ ٣٥.
(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ٨.

والـثاني: أن يكـونا اسـمين وذلك إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعًا أو وقع بعـدهما فعـل، فمـثال الأول «مـا رأيـته مذ يومُ الجمعة، أو مذ شهرُنا، فمذ: مبـتدأ خـبره مـا بعـده، وكـذلك «مـنذ»، وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعـدهما، ومـثال الـثاني «جـئت مُـذْ دعـا» فـ «مذ» اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه «جئت»[1].

ويقول ابن السراج: و «وحيث وإذا وعند وعن، فيمن قال من عن يمينه، ومـنذ في لغة من رفع، تصرف الجميع، تحمله على التذكر حتى يتبين غيره»[2] مـصداقًا لقـول سـيبويه: «ولو لم تجد في هذا الباب ما يؤكد التذكير لكان أن يحمله على التذكير أولى حتى يتبين لك أنه مؤنث»[3].

ومـن الظـروف المذكـورة «أيـن وكيـف ومـتى» عندنـا لأنها ظـروف وهـي عـندنا عـلى التذكـير، وهـي في الظروف بمنزلة مـا ومَـنْ في الأسماء، فنظـيرهن مـن الأسـماء غـير الظـروف مذكـر، والظـروف قـد تبـين لنا أن أكثـرها مذكر حيث حُقِّرت فهي على الأكثر وعـلى نظائرهـا»[4] وبينما نجـد أن سـيبويه قـد ذكـر هـذه الظروف الثلاثة نجد أن المبرد قد اقتصر على ذكر «متـى» وذلـك مـن واقـع تـسميته التي تختلف عن تسمية سيبويه، فقد سماه سـيبويه «هـذا الباب تسميـتك الحـروف بالظـروف وغيرهـا مـن الأسماء» بيـنما سـماه المـبرد «تسمية الحـروف» وأدمـج فيه ذكـر الحـروف والظـروف معًـا. لكـن نجـد أن أبـا إسـحاق الـزجاج قـد أفـرد لهـذا الموضـوع وحده

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٢٥ - ٢٦ بتصرف.
(٢) الأصول ٢/ ١١١.
(٣) سيبويه ٢/ ٣٥.
(٤) نفس المصدر ٢/ ٣٥.

جوانب بصورة أكثر دقة فقال: «هذا باب تسمية الكلم بالظروف» ولذلك اقتصر كلامه في هذا الباب على ذكر الظروف فقط، بينما رأينا الدمج عند المبرد بصورة كبيرة لدرجة أنه تحدث عن «أنّ وليتَ ولعلَّ» التي أفرد لها سيبويه بابًا خاصًّا تحدث عنها في أثناء حديثه عن الظروف.

وذكر سيبويه بعد الظروف ألفاظًا أخرى غير ظرفية سنبينها فيما بعد عندما ننتهي من ذكر بقية الظروف.

قال المبرد: «فأما (متى) فلا ينصرف اسمَ كلمة بوجه من الوجوه، وينصرف اسمَ حرف؛ لأنه مثل «جَمَل وقَدَم» لا ينصرفان اسمين لامرأتين في قول من الأقاويل ألبته[1] وتابع تحديده لمعالم هذه الكلمة وحَدُّ «متى» وهذه الظروف كلها أن تكون مذكرات، لأنها أسماء الأمكنة، وأوقات إلا ما دخل عليه منها حرف تأنيث، كالليلة والساعة والغداة والعشية كما قلت لك في: قُدَيْدِيمة ووُرَيّئة[2].

وعندما ننتقل إلى الزجاج نجد أنه قد تكلم عن الظرفين «كيف وأين» ولم يذكر «متى» بخلاف المبرد، قال الزجاج: «فإذا سميت رجلاً بـ «كيف أو أين» صرفته في المعرفة والنكرة وأعربته، فقلت: «هذا كَيْفٌ قد جاء وهذا أَيْنٌ»[3] إذن الصرف والإعراب في حالتي المعرفة والنكرة إذا سمينا بهما مذكرًا حيث تنعدم علة التأنيث وتبقى علة العلمية دون علة أخرى تقويها. ولذلك نرى الحكم مختلفًا إذا سمينا بها مؤنثًا: «فإذا سميت

---

(١) المقتضب ٤/ ٤٢.
(٢) نفس المصدر ٤/ ٤٢.
(٣) ما ينصرف ٧٠.

كلمة ب. «كيف» أو «أين» فالاختيار أن تقول «هذه كيفُ وأينُ» معرب غير منون[1] هاتان حالتان عند التسمية بـ «كيف وأين» الحالة الأولى عندما نسمي بهما رجلاً (مذكر) والثاني: عندما نسمي بهما كلمة (مؤنث). والحالة الثالثة التي أوردها الزجاج بقوله «وإن جعلت كيف اسمًا للحرف قلت: «هذا كَيْفٌ» معرب منون؛ لأنك سميت مذكرًا بمذكر وفيها وجهان آخران: أحدهما: الحكاية تقول: «هذه كيفَ وأينَ» تريد هذه التي تلفظ بها، فيقال فيها «كيفَ زيدٌ»، و «كيفَ» هذه التي تلفظ بها فنقول «أين زيد».

والوجه الآخر: أن تقول: «هذه كيفُ يا فتى» أي هذه علامة هذا اللفظ ثم تحذف علامة وتقيم «كيف» مقامها»[2].

وذكرنا فيما مضى أن سيبويه قد جعل هذا الباب لتسمية الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء إذن فهو لم يخصصه للتسمية بالظروف ولذلك ذكر جملة من الأسماء غير الظروف بعد حديثه عن التسمية بالظروف وما يترتب عليها من أحكام نحوية خاصة بجواز الصرف وعدم الصرف، لكن الملاحظ أنه قد وضع قاعدة الممنوع من الظروف بعد ذكر الظروف والأسماء غير الظروف، فكأنه قد نظر إليها جميعًا من ناحية القاعدة نظرة واحدة. قال سيبويه: «وأما الأسماء غير الظروف فنحو «بعض وكل وأي وحسب» ألا ترى أنك تقول: أصبت حسبي من الماء، و «قط» كحسب وإن لم تقع في جميع مواقعها ولو لم تكن اسمًا لم تقل

---

(١) نفس المصدر ٧٠.
(٢) ما ينصرف ٧١.

قطك درهمان فيكون مبنيًّا عليه»[1]. وقد بيّن هنا اسمية «حسب وقط» مستدلاً على ذلك بدخول الإسناد فقال في حسب «حسبك» وفي قط «قطك درهمان» ولذلك قال: «ولو لم تكن اسمًا لم تقل قطك درهمان»[2]، لكن الاختلاف بين الاسمين كما يقول: إن «حسب أشد تمكنًا ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجر تقول بحسبك وتقول مررت برجل حسبك فتصف به. وقط لا تمكن هذا التمكن»[3] فـ«حسب» اسم معرب لتمكنه، و«قط» اسم مبني لعدم تمكنه.

وفي أثناء حديثه عن الأسماء غير المصروفة تطرق إلى حرف الجر «على» وبيّن أنه «بمنزلة فوق»[4].

ومن الحروف التي انفرد المبرد بذكرها في هذا الباب «كَمْ» فإن سميت رجلاً، أو حرفًا (كم) فالإعراب والصرف، تقول: «هذا كمٌ فاعلم ورأيت كَمًا»[5].

والحقيقة أن حكم «على» كحكم «عن» هما في الأصل حرف جر كما قال ابن مالك في ألفيته:

**هاك حروفَ الجر وهي: من، إلى**

**حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على** [6]

---

(١) سيبويه ٢/ ٣٥.
(٢) نفس المصدر ٢/ ٣٥.
(٣) المصدر نفسه ٢/ ٣٥.
(٤) سيبويه ٢/ ٣٥.
(٥) المقتضب ٤/ ٤٢.
(٦) شرح ابن عقيل ٢/ ٣.

فقد ذكرهما ضمن حروف الجر. ولكن قد يخرجان عن هذا الأصل فيكونان اسمين بدخول حرف الجر عليهما؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر كما بيَّنا هذا الحكم في «عن». ومن الشواهد الدالة على اسمية «على» قول الشاعر:

غَدَتْ مَنْ عَلَيْهِ بعدَما تَمَّ ظمؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قيضٍ بزيزاءَ مَجْهَل[1]

والمقصود من ذكر هذا البيت هنا هو قوله «من عليه» حيث جاء «على اسمًا بمعنى «فوق» بدليل دخول حرف الجر عليه.

وخلاصة القول «أن جميع ما ذكرنا لا ينصرف منه شيء إذا كان اسمًا للكلمة وينصرف جميع ما ذكرنا في المذكر إلا أن وراء وقدام لا ينصرفان، لأنهما مؤنثان وأما ثم وأين وحيث ونحوهن إذا صُيّرن اسمًا لرجل أو امرأة أو حرف أو كلمة فلا بد لهن من أن يتغيرن عن حالهن، يصرن بمنزلة زيد وعمرو لأنك وضعتهن بذلك الموضع»[2].

* * *

(١) نفس المصدر ٢/ ٢٣. البيت لمزاحم العقيلي انظر سيبويه ٢/ ٣١٠، والمقتضب ٣/ ٥٣.
(٢) سيبويه ٢/ ٣٥.

## «باب أسماء السور»

لأسماء السور حالات تكون فيها ممنوعة من الصرف، وجاء أن أسباب منعها مختلفة وليست مقصورة على العلمية والتأنيث ولذا أخرتها بينما ذكرت في الكتب النحوية بعد أسماء القبائل والأحياء، وقبل تسمية الحروف والكلم التي ليست ظرفًا أو التي هي ظرف، وذلك حتى يكون بين المسائل تناسق وتوافق. بدأ سيبويه هذا الباب بقوله: «تقول هذه هودٌ كما ترى إذا أردت أن تحذف «سورة» من قولك: «هذه سورة هود» فيصير هذا كقولك «هذه تميمٌ» كما ترى، وإن جعلت «هودًا» اسم السورة لم تصرفها؛ لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتَها بعمرو»[1]. إذن هنا حالتان للتسمية بهود:

### الحالة الأولى:

أنك أردت بقولك: «هذه هودٌ»: أي «هذه سورة هود» ثم حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه. فهو معرب منون. والدليل على أن المضاف محذوف هو قولك: «هذه الرحمن» أي هذه سورة الرحمن كما بيّن سيبويه: «ومما يدلك على أنك حذفت «سورة» قولهم: «هذه الرَّحْمنُ» ولا يكون هذا أبدًا إلا وأنت تريد سورة الرحمن»[2].

والسبب في عدم صحة قولنا: «هذه الرحمنُ» دون قصد المضاف

---

(١) سيبويه ٢/ ٣٠.

(٢) نفس المصدر ٢/ ٣٠.

«سورة» هو عدم التطابق بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث، فاسم الإشارة «هذه» مؤنث و«الرحمن» مذكر ولهذا قدرنا «سورة» ليتم التطابق.

**الحالة الثانية:**

أن نجعل «هودًا» وما أشبه ذلك من نحو «نوح» اسمًا للسورة دون إرادة المضاف، وفي هذه الحالة، فهو ممنوع من الصرف لأننا سمينا به مؤنثًا «ويصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو، وإن جعلت «نوح» اسمًا لها لم تصرفه»[1].

وبيّن المبرد في «المقتضب» مسألة إرادة الإضافة وما يترتب عليها من الصرف أو جعلها اسمًا للسورة فيمنع، ولكنه نظر إلى «نوح» على أساس العجمة وهذا لم يتلفت إليه سيبويه هنا حسب القاعدة والرأي القائل بصرف العلم الأعجمي الثلاثي سواء تحرك وسطه كَشَتَر أو سكن كنوح. أما المبرد فقط نظر إلى أعجميته وقال: «وأما نوح فإنه اسم أعجمي لا ينصرف إذا كان اسمًا لمؤنث»[2] والحقيقة أنهما لم يختلفا في منعه من الصرف إذا جعل اسمًا للسورة وذلك لوجود العلمية والتأنيث إلا أن المبرد نظر إلى الأعجمية متبعًا الرأي القائل بجواز الصرف وعدمه للأعجمي الثلاثي (سواء تحرك وسطه أم لا) بينما لم يلتفت سيبويه إلى هذه العلة هنا.

وأرى أن امتناع «نوح» من الصرف إذا جعل اسمًا للسورة لعلتي العلمية والتأنيث أقوى وأفضل من هذا الرأي القائل بامتناعه من الصرف

---

(١) نفس المصدر ٢/ ٣٠.
(٢) المقتضب ٣/ ٣٥٥.

«لأنه اجتمع فيه العجمة والتأنيث»[1] فالتأنيث ( بجعله اسمًا للسورة) هو الذي أدى إلى منعه من الصرف وليس العجمة وإلا فلماذا يصرف إذا كان اسمًا لمذكر مع وجود «العلمية والعجمة» وهما علتان كافيتان لمنع الاسم من الصرف إذا توافرت الشروط، ومنها زيادة الأحرف على ثلاثة أحرف، ولهذا كان «يونس وإبراهيم» غير مصروفين سواء جعلناهما للسورة (مؤنث) أو للرجل (مذكر).

وأكد الزجاج هذا الرأي فقال: «تقول: «هذه هودٌ»«هذه نوح» إذا أردت «سورة هود» و «سورة نوح» ثم حذفت «سورة» وأقمت «هودًا» و «نوحًا» اسمًا للسورة لم تصرف. فقلت: «هذه هودُ يا هذا» بغير تنوين، و «قرأت هودَ يا هذا ونوحَ يا هذا» وإنما لم تصرفه، لأن السورة مؤنثة وهي معرفة فصار «هود» و «نوح» اسمين مؤنثين وهما معرفتان»[2]. وذكر ذلك ابن السراج في أصوله: «تقول: قرأت هودًا، إذا أردت سورة «هود» فحذفت سورة، وإن جعلته اسمًا للسورة لم تصرف، لأنك سميت مؤنثًا بمذكر»[3].. ويقول في موضع آخر: «وإن جعلت «هودًا» اسم السورة لم تصرفه، لأنها بمنزلة امرأة سميتها بعمرو وكذا حكم «نوح» ونون»[4].

ويلخص لنا ابن سيده هذه المسألة بقوله: «ومما مضى نعلم أن أسماء السور تأتي على ضربين:

---

(١) هامش المقتضب ٣/ ٣٥٦.
(٢) ما ينصرف ٦١.
(٣) الأصول ٢/ ١٠٠.
(٤) الأصول ٢/ ١٠٢ - ١٠٣.

أحدهما: أن تحذف السورة وتقدر إضافتها إلى الاسم المبقى فتحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه.

والآخر: أن يكون اللفظ المبقى اسم السورة ولا تقدر إضافة، فإذا كانت الإضافة مقدرة، فالاسم المبقى يجرى في الصرف ومنعه على ما يستحقه في نفسه إذا جعل اسمًا للسورة فهو بمنزلة امرأة سميت بذلك فأمّا يونس ويوسف وإبراهيم فسواء جعلتها اسمًا للسورة أو قدرت الإضافة فإنها لا تنصرف، لأن هذه الأسماء في أنفسها لا تنصرف، فأما هود ونوح فإن قدرت فيهما الإضافة فهما منصرفان كقولك: هذه هودٌ، لأنك تريد هذه سورة هود وقرأت سورة هود .. وإذا جعلتهما اسمين للسورة فهما لا ينصرفان على مذهب سيبويه ومن وافقه ممن يقول إن المرأة إذا سميت «بزيد» تصرف ولا تصرف، فهو يجيز في «نوح وهود» إذا كانا اسمين للسورتين أن يصرف ولا يصرف وكان بعض النحويين يقول إنها لا تصرف، وكان من مذهبه أن «هندًا» لا يجوز صرفها ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، كان ذلك الاسم مذكرًا أو مؤنثًا، ولا يصرف دعدًا ولا جملاً ولا نعمًا»[1].

هذا النص يحتوي على جملة أمور قد بيَّنا أكثرها فيما مضى، ولكن هناك نقطة ينبغي الوقوف عندها قليلاً، وهي مسألة العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط وقد تكلمنا عنها سابقًا ولكن نعيدها هنا لارتباطها بأسماء السور.

---

(١) المخصص ١٧/ ٣٦ - ٣٧.

نحن نعلم أن المؤنث الثلاثي ساكن الوسط كهند ودعد يجوز فيه الصرف والمنع على مذهب سيبويه. وبناء على ذلك فلو سمينا مؤنثًا بعلم مذكر ثلاثي ساكن الوسط «كزيد وعمرو وهود» فإنه ينطبق عليه نفس القاعدة السابقة من جواز الصرف وعدمه.

لكن ذهب بعض النحاة إلى أن «هند ودعد» وغيرهما من الأعلام المؤنثة الثلاثية ساكنه الوسط لا يجوز صرفها. وعلى هذا فلا يجوز صرف علم مذكر ثلاثي ساكن الوسط سمينا به مؤنثًا «كزيد وعمرو وهود» وترتب على هذه القاعدة وجوب منع الصرف في «هود ونوح» إذا جعلا اسمين للسورة. و«أما حم» فلا ينصرف جعلته اسمًا للسورة أو أضفته إليه، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي نحو «هابيل وقابيل». وقال الشاعر (وهو الكميت):

وجدنا لكم في آل حميمَ آيةً تأولها منا تقي ومعرب[1]

«الشاهد في ترك صرف حميم؛ لأنه وافق بناء ما لا ينصرف من الأعجمية نحو «هابيل وقابيل» وما أشبهه، يقول هذا لبني هاشم وكان هاشمًا فيهم، وأراد بآل حميم السور التي أولها حميم فجعل «حم» اسمًا للكلمة، ثم أضاف السور إليها إضافة النسب إلى قرابة، كما تقول: آل فلان»[2].

وقال:

أو كُتُبًا بُيِّنَّ مِنْ حاميما قد علِمَتْ أنباءُ إبراهيما[3]

---

(١) سيبويه ٢/ ٣٠. البيت للكميت بن زيد، انظر المقتضب ١/ ٢٣٨، الخزانة ٢/ ٢٠٨.
(٢) شرح الشواهد للشنتمري ٢/ ٣٠.
(٣) البيت للحماني - انظر شرح شواهد سيبويه للشنتمري ٢/ ٣٠.

الشاهد في ترك صرف «حاميم» على ما تقدم، ذكر أن القرآن، وما تضمنه من أمر النبي عليه الصلاة والسلام معلوم عند أهل الكتاب، وخص سور حاميم لكثرة ما فيها من القصص والنبيين، وأراد بأبناء إبراهيم أهل الكتاب من بني إسرائيل لأنهم من ولد إسرائيل وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم[1].

وقال المبرد: «وأما «حاميم» فإنه اسم أعجمي لا ينصرف للسورة جعلته أو للحرف ولا يقع مثله في أمثلة العرب لا يكون اسم على فاعيل، فإنما تقديره تقدير هابيل»[2] ومثل «حاميم» في الحكم «طس» و «يس» إذا جعلا اسمين. واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء «حاميم» و «ياسين» وإن أردت في هذا الحكاية تركته وقفًا على حاله[3]. لأنها حروف مقطعة مبنية.

وقد يجوز كما قرأ بعضهم أن نقول: ياسين والقرآن، وقاف والقرآن فكأنه عدهما أسماء أعجمية ممنوعة من الصرف لذلك، وهي منصوبة بفعل مقدر «فكأنه جعله اسمًا أعجميًّا ثم قال «أذكر ياسين»[4]. وفي ذلك يقول ابن سيده: «وحكي أن بعضهم قرأ ياسين والقرآن، وقاف والقرآن، فجعل «ياسين» اسمًا غيرَ منصرف وقدر «أذكر ياسين» وجعل قاف اسمًا للسورة ولم يصرف، وكذلك إذا فتح «صاد» ويجوز أن يكون «ياسين وقاف وصاد» أسماء غير متمكنة على الفتح كما قالوا: كيف وأين»[5].

---

(١) شرح الشواهد للشنتمري. الكتاب ٢/ ٣٠ - ٣١.
(٢) المقتضب ٣/ ٣٥٥ - ٣٥٦.
(٣) سيبويه ٢/ ٣٠.
(٤) نفس المصدر ٢/ ٣٠.
(٥) المخصص ١٧/ ٣٧.

وكذلك عند التسمية بحاميم فهو لا ينصرف «وذلك في قولك في رجل يسمى «حاميم» «هذا حاميمُ مقبلاً»، لأنه أعجمي»[1]. فالأعجمية مع العلمية أدت إلى منعه من الصرف كما أدت إلى المنع في نحو «طاسين وياسين». قال ابن السراج: «وإن سميت» بحاميم لم ينصرف لأنه أعجمي نحو «هابيل» وإنما جعلته أعجميًّا لأنه ليس من أسماء العرب. وكذلك: طس، وحس، وإن أردت الحكاية تركته وقفًا»[2].

كما رأينا ذلك عند سيبويه فيما مضى، وكما يقول القيسي في مشكل إعراب القرآن: «ولكن لم ينصرف، لأنه (أي حاميم) اسم للسورة فهو اسم مؤنث، ولأنه على وزن الاسم الأعجمي نحو: هابيل»[3].

وجاء في الهمع: «الخامس (من أقسام أسماء السور) ما وازن الأعجمي كحميم وطسين ويسن فأجاز ابن عصفور فيه الحكاية، لأنها حروف مقطّعة، وجوّز الشلوبين فيه ذلك والإعراب غير مصروف لموازنته «هابيل وقابيل» وقد قُرئ «يسينَ» بنصب النون، وسواء في جواز الأمرين أضيف إليه سورة أم لا»[4]. وجاء في الارتشاف بخصوص نحو «ياسين وحاميم» ما يلي: «فإن وازن الأسماء الأعجمية، وأضفت إليه «سورة» لفظًا أو تقديرًا نحو: ياسين وحاميم» قال ابن عصفور: فالحكاية. وقال الأستاذ «أبو علي» الحكاية وإعرابه إعراب ما لا ينصرف وهو نص سيبويه، قال: جعلته اسمًا للسورة أو أضفته إليه.

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٦٥.
(٢) الأصول ٢/ ١٠٣.
(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٦٣.
(٤) الهمع ١/ ٣٥.

والحكاية وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، وهو نص سيبويه، قال: جعلته اسمًا للسورة أو أضفته إليه. وقال الأستاذ أبو علي: لا يجوز التركيب[1]. ولم يرد اسم «حاميم» عند أبي إسحاق الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» ولكن ذكر ما يجري مجراه في الحكم مثل «طس ويس» إذ قال: فالأجود أن تقول «هذه طسينُ وياسينُ» ولا تصرف وتُجريها مجرى الأسماء الأعجمية نحو «هابيل وقابيل»[2].

إذن فالرأي في «حاميم وطس ويس» الوقف على الحكاية لأنها حروف مقطعة، إعرابها إعراب ما لا ينصرف، والعلة المانعة التي وردت عند النحاة كم رأيناها العلمية والعجمة لشبهها بهابيل وقابيل، وهما الاسمان الممنوعان من الصرف؛ وذلك لأن «حاميم» في الأصل ليست عربية كما يقول سيبويه: «ومما يدل على أن حاميم ليس من كلام العرب، العرب لا تدري ما معنى «حاميم»[3] وكذلك هي ليست أعجمية: مثل قابيل وهابيل.. لهذا فإننا لو جعلنا العلة المانعة من الصرف العلمية والتأنيث وذلك في حالة كونها علمًا للمؤنث لكانت أقوى، بالإضافة إلى تنزيلها منزلةَ الاسم الأعجمي، فتلك علة مساعدة للمنع من الصرف.

و«أما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسمًا أعجميًّا؛ لأن هذا البناء والوزن من كلامهم، ولكنه يجوز أن يكون اسمًا للسورة فلا تصرفه، ويجوز أيضًا أن

---

(١) الارتشاف ١/ ٤٤٤ - ٤٤٥.

(٢) ما ينصرف ٦٣.

(٣) سيبويه ٢/ ٣١.

يكـون «ياسـين، وصـاد» اسـمين غـير متمكنـين فيلـزمان الفتح كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات نحو كيف وأين وحيث وليس»[1].

ومـن الصور الجائزة في «صاد وقاف» تلك الصور التي ذكرها الزجاج في «نون» فهي نفس حالات الإعراب الجائزة في «صاد وقاف» وهي:

١) إعـرابهما منونـين وذلـك عـلى نـية الإضافة مع حذف المضاف وإقامة المـضاف إلـيه مقامه فإذا قلنا: «هذه صادٌ وهذه قافٌ». فإنما نريد «هذه سورة صـاد وهذه سورة قاف» ونحذف «سورة» ونقيم المضاف إليه مقامه كما قلنا في «هود» و «نوح».

٢) أن نجعلهـما اسـمًا للـسورة فـنقول: «هـذه صـادُ وتلـك قـافُ». فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث.

٣) الوقـف، ونحـن نـريد حكايـة الحرف على ما كان يلفظ به في السورة فنقول «هذه قافْ يا هذا» و «هذه صادْ يا هذا».

٤) أن تـصرفها وأنت تريد اسم السورة، لأن «نون» مؤنثة فتصرفها فيمن صرف «هـندًا» ومـا يماثلها من المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، والأجود ترك الصرف للعلمية والتأنيث[2].

وجـاء في معـاني القـرآن وإعـرابه: «وقـال أبو الحسن الأخفش: يجوز أن يكـون صـاد، وقـاف، ونـون أسـماء للسور منصوبة إلا أنها لا تصرف كما لا تصرف جملة أسماء المؤنث»[3].

ولا يـصح أن نجعـل «صـاد وقاف» أعجميين «لأن هذا البناء والوزن في

---

(١) سيبويه ٢/ ٣٠.

(٢) انظر ما ينصرف ٦٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٧.

كلامهم فإن جعلت اسمًا للسورة لم نصرفه، ويجوز أن يكون «يس وص» مبنيين على الفتح لالتقاء الساكنين»[1] وذكر في المخصص «ويجوز أن يكون «ياسين وقاف وصاد» أسماء غير متمكنة بنيت على الفتح كما قالوا: كيف وأين»[2] وجاء في الهمع: الرابع (من أسماء السور) حرف الهجاء كـ «ص ون وق» فتجوز فيه الحكاية، لأنها حروف فتُحكى كما هي، والإعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكيرِ الحرف وتأنِيثه وسواء في ذلك أضيف إليه سورة أم لا، نحو «قرأت صادْ أو سورة صادْ» بالسكون والفتح»[3].

وجاء في الكتاب: وأما «طسم» فإن جعلته اسمًا لم يكن بد من أن تحرك النون وتصير ميمًا كأنك وصلتها إلى طاسين فجعلتها اسمًا واحدًا بمنزلة درابَ جَرْدَ، وبعَلَ بكَّ وإن شئت حكيت، وتركت السواكن على حالها[4].

وفصّل الزجاج ذلك فقال: «فإذا قلت: «هذه طسم» فالأجود أن تفتح آخر سين وتضم آخر ميم فنقول: «هذه طسينَ ميمُ» فتجعل «طسين» اسمًا و«ميم» اسمًا وتضم أحدهما إلى الآخر فتجريهما مجرى «حضرموت» و«بعلبك» وإن شئت أسكنت كما أسكنت في السورة»[5]. وهذا ما ذهب إليه ابن السراج فقال: فإن جعلت «طسم» اسمًا واحدًا حركت الميم بالفتح، فصار مثل: درابَ جرد وبعل بك، وإن حكيت تركت السواكن على حالها[6].

---

(١) الأصول ٢/ ١٠٥.
(٢) المخصص ١٧/ ٣٧.
(٣) الهمع ١/ ٣٥.
(٤) سيبويه ٢/ ٣٠ - ٣١.
(٥) ما ينصرف ٦٢.
(٦) الأصول ٢/ ١٠٥ - ١٠٦.

والحقيقة أن «طسم» تُجَرَّأ إلى اسمين الأول «طس» يستقل بنفسه ثم «ميم» اسم آخر ثم يُركبان تركيب «حضرموت وبعلبك» أي تركيبًا مزجيًّا وفي ذلك يقول الزجاج: فالأجود أن تفتح آخر سين وتضم آخر «ميم» فتقول: «هذه طسين ميم» فتجعل «طسين» اسمًا و «ميم» اسمًا وتضم أحدهما إلى الآخر فتجريهما مجرى «حضرموت» و «بعلبك» وإن شئت أسكنت كما أسكنت في السورة.

تلك هي الآراء في «طسم» وكلها تدور حول نقطتين:

**الأولى**: منعُها من الصرف لأنها رُكبت تركيبًا مزجيًّا كحضرموت وبعلبك فكوّن التركيب المزجي مع العلمية ثنائيًّا مانعًا من الصرف.

**الثانية**: جعلُها ساكنةً على الحكاية كما تُركت ساكنةً على حالها في السورة. ومن الأسماء الواردة في هذا الباب «كهيعص» فلا يجوز فيها إلا الحكاية، وعلل سيبويه ذاكرًا عدم جواز صور كثيرة «إن جعلتها بمنزلة «طاسين» لم يجز، لأنهم لم يجعلوا «طاسين» كحضرموت ولكنهم جعلوها بمنزلة «هابيل» و «قابيل» و «هاروت» وإن قلت أجعلها بمنزلة «طاسين» زيم» لم يجز لأنك وصلت ميمًا إلى «طاسين». ولا يجوز أن تصل خمسة أحرف إلى خمسة أحرف، فتجعلهن اسمًا واحدًا، وإن قلت أجعل الكاف والهاء اسمًا ثم أجعل الياء والعين اسمًا، فإذا صارا اسمين ضممت أحدهما إلى الآخر فجعلتهما كاسم واحد لم يجز ذلك؛ لأنه لم يجئ مثل حضرموت في كلام العرب موصولاً بمثله، وهو أبعد؛ لأنك تريد أن تصله بالصاد فإن قلت أدعه على حاله

وأجعله بمنزلة إسماعيل لم يجز لأن إسماعيل قد جاء عدة حروفه على عدة حروف أكثر العربية نحو أشهيبات وكهيعص ليس على عدة حروفه شيء، ولا يجوز فيه إلا الحكاية»[1]. وقد عقب أبو سعيد السيرافي على كلام سيبويه وسبب تطويله احترازاته - كما أورد ذلك ابن سيده في المخصص على لسان أبي سعيد: «طوّل سيبويه هذا الفصل لأنه أورد وجوهًا من الشبه على ما ذهب إليه في حكاية ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ و ﴿ الٓمٓر ﴾ وذلك أن أصل ما بُني عليه الكلام أن الاسمين إذا جعلا اسمًا واحدًا فكل واحد منهما موجود مثله في الأسماء المفردة، ثم يضم أحدهما إلى الآخر، فمن أجل ذلك أجاز في «طسم» أن يكون اسمين جعلا اسمًا واحدًا، فجعل «طاسين» اسمًا بمنزلة «هابيل» وأضافه إلى «ميم» وهو اسم موجود مثله في المفردات، ولا يمكن مثل ذلك في ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ و ﴿ الٓمٓر ﴾ إذا جعل الاسمان اسمًا واحدًا لم يجز أن يضم إليهما شيء آخر فيصير الجميع اسمًا واحدًا لم يجز لأنه لم يوجد مثل حضرموت في كلام العرب موصولاً بغيره. فقال سيبويه: لم يجعلوا «طاسين» كحضرموت فيضموا إليها «ميم» لئلا يقول قائل: إن اسمين جعلا اسمًا واحدًا ثم ضم إليهما شيء آخر، وكأن قائلاً قال: اجعلوا الكاف والهاء اسمًا ثم اجعلوا الياء والعين اسمًا، ثم ضموه إلى الأول فيصير الجميع كاسم واحد ثم صلوه بالصاد، فقال: لم أرَ مثل حضرموت يضم إليه مثله في كلامهم، وهذا أبعد، بأن يضم إليهما الصاد بعد ذلك . ثم

(١) سيبويه ٢/ ٣١، وانظر ما ينصرف/ ٦٣.

احتج على من جعله بمنزلة إسماعيل، لأن لإسماعيل نظيرًا في أسماء العرب المفردة في عدة الحروف وهو أشهيبات: ﴿ كَهيعَصَ ﴾ ليس كذلك[1]. إذن شرط ضم الاسمين إلى بعضهما البعض وجعلهما اسمًا واحدًا، أن يكون لكل اسم منهما مثيل في اللغة كـ «طسم» بخلاف ﴿ كَهيعَصَ ﴾ حيث لا مثيل له. ومن ثَمّ لا يجوز وصل خمسة أحرف إلى خمسة أحرف أخرى لتجعلها جميعًا اسمًا واحدًا لما في ذلك من الثقل وعدم ورود الشبيه في اللغة، وأورد ابن سيده أن أبا على الفارسي ذكر أن يونس كان يجيز ﴿ كَهيعَصَ ﴾ وتفرقه إلى «كاف ها يا عين صاد» فيجعل صاد مضمومًا إلى كاف كما يضم الاسم إلى الاسم ويعجل الياء فيه حشوًا أي لا يعتد به[2].

وجاء في الهمع أن السبب في منع إعراب «كهيعص وحم عسق» هو عدم وجود نظير لهما في الأسماء المعربة ولا تركيب المزج، لأنه لا يركب أسماء كثيرة[3].

ثم قال: «وأجاز يونس في ﴿ كَهيعَصَ ﴾ أن تكون كلمة مفتوحة، والصاد مضمومة ووجهه أن جعله اسمًا أعجميًّا وأعربه وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة[4]. فالسبب الذي جعل «يونس» يذهب إلى إعراب ﴿ كَهيعَصَ ﴾ هو أنه نظر إليه على أساس العجمة وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة.

---

(١) المخصص لابن سيده ١٧/ ٣٨.
(٢) المخصص ١٧/ ٣٨.
(٣) الهمع ١/ ٣٥.
(٤) نفس المصدر ١/ ٣٥.

ولكـــن الـرأي الأقـوى هـو مـا ذهـب إلـيه سـيبويه وجمهور العلماء من الحكايـة وعـدم جـواز الإعـراب، والـسبب كـــما علـمنا هـو منـع تركيب أسـماء كثـيرة مـن ناحـية وعـدم ورود الشبه في الأسماء المعـربة مـن نـاحية ثانية.

ومـن الأسماء الواردة أيضًا «نَ»، فهي عند سيبويه تجري مجرى «هند» لأن «نـون» مـؤنث بمنـزلة «هـند»، وهند مؤنث كما أن «نون» مؤنث سميت بها مؤنـثًا وهـي «سـورة»، وقد ذهب سيبويه إلى جواز الصرف والمنع في «هند» ومـا ماثلهـا من الأعلام الثلاثية المؤنثة ساكنة الوسط ومن هنا جوّز الأمرين في «نـون» لأنها مُنَزَّلة مَنْزِلة «هند» قال: «وأما نون فيجوز صرفها في قول من صرف «هندًا» لأن النون تكون أنثى «فترفع وتُنصب»[1].

وجـاء في المقتضب «فأما (نون) في قولك: قرأت نونًا يا فتى فأنت مخيّر إن أردت سـورة «نـون» وجعلـته اسـمًا للـسورة جاز فيه الصرف فيمن صرف «هندًا» وتدع ذلك في قول من لم يصرفها، وكذلك صاد، وقاف»[2] والحقيقة أن أوجـه الإعـراب الجائـزة في «نون» أربعة أوجه كالأوجه التي ذكرناها في «صـاد وقـاف» وهـي: الـصرف على نية حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامـه. والمـنع مـن الـصرف. والحكايـة، ثـم الـصرف على رأي من صرف «هندًا».

ومـن أسماء السور التي انفرد الزجاج بذكرها في كتابه «ما ينصرف وما لا ينـصرف» «طـه»، حـيث ذكـر «فـإذا قلت: «هذه طه» فهي على ضربين: إن

---

(١) سيبويه ٢/ ٣١.
(٢) المقتضب ٣/ ٣٥٧.

شئت حكيت، وإن شئت جعلتَه اسمًا للسورة فلم تصرف. والحكاية في هذا والإعراب سواء، لأن آخره ألف فالتقدير فيها، إذا كانت معربة أنها في موضع رفع»[1].

تلك إذن هي أسماء السور والتسمية وموقعها من الصرف وعدمه وقد عرفنا أن غالبيتها فيها الحكاية يجانب منعها من الصرف إذا جُعلت اسمًا للسورة باستثناء «كهيعص وحم عسق» فليس فيهما إلا الحكاية، والعلل المانعة لها من الصرف تدور حول العلمية والتأنيث، ثم تأتي علل أخرى كالعجمة كما رأينا في نحو «طس ويس».

وللسيوطي تقسيم لأسماء السور ذكرها في الهمع فقال: أسماء السور أقسام:

أحدهما: ما فيه ألف ولام، وحكمه الصرف كالأنفال والأنعام والأعراف.

الثاني: العاري منها، فإن لم يضف إليه سورة مُنع الصرفَ نحو: هذه هودُ، وقرأت هودَ، وإن أضيف إليه سورة لفظًا أو تقديرًا صرف نحو: قرأت سورة هودٍ ما لم يكن فيه مانع، فيمنع نحو قرأت سورة يونسَ.

الثالث: الجملة نحو: «قل أوحي إليَّ»، «أتى أمر الله» فتحكى فإن كان أولها همز وصل قطع؛ لأن همز الوصل لا يكون في الأسماء إلا في ألفاظ متعددة تحفظ ولا يقاس عليها، أو في آخرها تاء التأنيث قلبت هاء في الوقف؛ لأن ذلك شأن التاء التي في الأسماء وتعرب لمصيرها أسماءَ ولا موجبَ للبناء، وتمنع

---

(١) ما ينصرف ٦٣.

الصرفَ للعلمية والتأنيث نحو: «قرأت اقتربت» وفي الوقف «اقتربه».

الرابع: «حرف الهجاء كـ «صْ ونْ وقْ»، فتجوز فيه الحكاية، لأنها حروف فتُحكى كما هي، والإعرابُ لجعلها أسماء لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه، وسواء في ذلك أضيف إليه سورة أم لا ، نحو: قرأت صاد أو سورة صاد بالسكون والفتح منونًا وغير منون.

الخامس: ما وازن الأعجمي كحميم وطسين ويسن فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية لأنها حروف مقطعة، وجوّز الشلوبين فيه ذلك والإعراب غيرَ مصروف لموازنته هابيل وقابيل. وقد قُرئ يسن ينصب النون، وسواء في جواز الأمرين أضيف إليه سورة أم لا.

السادس: المركب كـ «طسيم» فإن لم يضف إليه سورة ففيه رأي ابن عصفور، والشلوبين فيما قبله، ورأي ثالث، هو البناء للجزئين على الفتح كخمسةَ عشرَ، وإن أضيف إليه سورة لفظًا أو تقديرًا، ففيه الرأيان، ويجوز على الإعراب فتح النون وإجراء الإعراب على الميم كبعلبك، وإجراؤه على النون مضافًا لما بعده، وعلى هذه في «ميم» الصرفُ وعدمهُ بناءً على تذكير الحرف وتأنيثه، أما «كَهيعَص وحمّ عسّقَ» فلا يجوز فيهما إلا الحكاية سواء أضيف إليها سورة أم لا، ولا يجوز فيهما الإعراب، لأنه لا نظير لهما في الأسماء المعربة

ولا تـركب المـزج لأنـه لا يـركبه أسـماء كثـيرة، وأجاز يونس في «كهـيعص» أن تكـون كلمة مفتوحة، والصاد مضمومة، ووجهه أنـه جعلـه اسـمًا أعجمـيًّا وأعربه، وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة[1].

***

(١) الهمع ١/ ٣٥.

## «تسمية المذكر بالمؤنث»

جاء في كتب النحو أن لتسمية المذكر بالمؤنث حالات، ويتبع هذه الحالات صرفها أو منعها من الصرف فإن كان المسمى به المذكر ثلاثيًّا كهند ودعد صُرف، أما كان رباعيًّا حقيقة كزينب، وسعاد، أو تقديرًا كجَيَل مخفف جَيْأَل، فإنه يمنع من الصرف وذلك بشروط سنبينها إن شاء الله فيما بعد. وعلل سيبويه سبب المنع بقوله: «اعلم أن كل مذكر سميتَه بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدًا لم ينصرف»[1].

ويفهم من هذا أن الاسم الرباعي يمنع الصرف. ثم بيّن علة منع العلم المؤنث الرباعي إذا سمي به مذكر بقوله: «وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فعلوا ذلك به كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي، فمن عَنَاقُ وعَقْرَبُ وعُقابُ وعَنْكَبُوتُ وأشباه ذلك»[2]. ويقول الزجاج بعد أن ذكر القاعدة وهي كون الاسم المؤنث المسمى به مذكرًا زائدًا على ثلاثة أحرف «وذلك نحو «عَناق» و«عَقْرَب» و «عَنْكبوت» و «صَعُود» و«هَبُوط» و «حَدُور» فإذا سميت بشيء من هذا مذكرًا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة»[3].

---

(١) سيبويه ٢/ ١٩.
(٢) نفس المصدر ٢/ ١٩.
(٣) ما ينصرف ٥٥.

وللمبرد توضيح آخر وتعليل لصرف الثلاثي فيقول: «وما كان مؤنثًا لا علامة فيه سميت به مذكرًا، وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التأنيث، تحركت حروفه أو سكن ثانيها. وذلك نحو: دعْد، وشمس وقَدَم، وقَفا فيمن أنثها. إن سميت بشيء من هذا رجلاً انصرف وكذلك كل مذكّر سوى الرجل. فإن كان على أربعة أحرف فصاعدًا ومعناه التأنيث لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة، وذلك نحو رجل سميته عقربًا، أو عناقًا، أو عقابًا، فإنه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة وإنما انصرف في الثلاثة لخفته؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء»[1] فتحليله لصرف الثلاثي هو الخفة لكونه ثلاثيًا، ولو صرف ونون فإن ثقل التنوين (لأن التنوين عبارة عن نون ينطق بها ولا تلفظ فهو إذن حرف)، هذا الثقل تقابله خفة الثلاثي ليصير التعادل بينها بخلاف الرباعي فهو ثقيل لكثرة حروفه ولو نُوّنَ لزاده ثقلاً، وهذا ما لا يريده العرب الذين يميلون إلى الخفة. أضف إلى هذه العلة علة أخرى ذكرها سيبويه، وهي عدول الاسم عن أصل وضعه، فالاسم المؤنث وضع أصلاً للمؤنث، والمذكر خصصت له أسماء أخرى عُرف بها، فتسمية المذكر بالمؤنث عدول عن الأصل، فهو ثقل معنوي بجانب الثقل اللفظي وهو التنوين ولهذا منع من الصرف، وإذا علمنا أن الأصل هو الصرف والمنع فرع رأينا كيف حصلت المطابقة بينها حيث جُعل الفرع وهو المنع من الصرف للفرع وهو المؤنث المسمى به مذكرًا الزائد على ثلاثة أحرف.

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٢٠.

وهناك اسمان رباعيان سأل سيبويه الخليل عنها «ذراع وكراع» أمذكران هما؟ أم مؤنثان؟ أم يجوز فيها أو في أحدهما الوجهان؟ يقول سيبويه: وسألته عن ذراع. فقال: ذراع. فقال: ذِراع كثر تسميتهم به المذكر وتمكن في المذكر، وصار من أسمائه خاصة عندهم، ومع هذا أنهم يصفون به المذكر، فيقولون: هذا ثوب ذراع فقد تمكن هذا الاسم في المذكر، وأما كِراع، فإن الوجه فيه ترك الصرف، ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع لأنه من أسماء المذكر وذلك أخبث الوجهين[1]. فالواضح من جوانب الخليل أن كلمة «ذراع» تمكنت في المذكر وصارت من أسمائه، وأحيانًا يوصف بها المذكر فيقال: هذا ثوب ذراع.

وأما «كراع» فالغالب فيه ترك الصرف لتأنيثه، وقد يصرف حين لا ينظر إلى تأنيثه تشبيهًا له بذراع، ووصف هذا الرأي بأنه «أخبث الوجهين» ونجد في شرح الكافية تقسيمًا عقليًّا لمثل هذه الأسماء حيث تصور كل الصور الممكنة والحكم الإعرابي للاسم تبعًا للصورة المقدرة يقول الشارح (إن المصنف ترك شروطًا لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر)[2] من ضمن هذه «وثالثها أن لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به، وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على أربعة أضرب قسمة عقلية إما أن يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنّثة فإذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه، أو يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلا الصرف، أو يغلب استعمالها مؤنثةً

---

(١) سيبويه ٢/ ١٩.

(٢) انظر شرح الكافية ١/ ٥٠.

فالوجه ترك الصرف إذا سمي بها مذكر، وجاز الصرف أيضًا، أو لا تستعمل إلا مؤنثةً فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلا منع الصرف»[1].

وذكر السيوطي أن الغالب في «ذراع» التذكير مع أنه في الأصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم: «هذا ثوب ذراع» أي قصير، فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الأصل، فإذا سمى به رجل صُرف لغلبة تذكيره قبل العلمية[2].

ومن الأسماء المؤنثة التي أوردها سيبويه «ثماني وثلاث» فقال: «وإن سميت رجلاً ثماني لم تصرفه؛ لأن ثماني اسم مؤنث كما أنك لم تصرف رجلاً اسمه «ثلاث» لأن ثلاثًا «كعناق». في كونه مؤنثًا رباعيًّا»[3].

وجاء عند الزجاج: «وكذلك «ثلاث» التي للعدد، وكذلك «ثمان» التي للعدد تقول: «قد جاءني ثلاثُ يا هذا» بغير تنوين إذا كان اسمًا لرجل»[4].

وقال ابن سيده في المخصص «وإن سميت رجلاً بثمان لم تصرفه، لأن «ثمان» فهو كثلاث وعناق إذا سميت بهما. قال الفراء: هو مصروف، لأنه جمع وتصغيره ثليث»[5].

ومن المسائل التي أدخلها سيبويه هنا مسألة تصغير «حبارى» وجعله

---

(١) الكافية ١/ ٥١.
(٢) الهمع ١/ ٣٤.
(٣) سيبويه ٢/ ١٩ - ٢٠.
(٤) ما ينصرف / ٥٥.
(٥) المخصص ١٧/ ٥٩.

علمًا لرجل فقال: «ولو سميت رجلاً حُبارى ثم حقرته فقلت حُبَيِّرٌ لم تصرفه لأنه لو حقرت الحبارى نفسها فقلت: حُبَيِّرٌ كنت إنما تعني المؤنث، فالياءُ إذا ذهبت فإنما هي مؤنثة كعُنَيِّق»[1]. وأوضح ابن سيده هذه المسألة في مخصصه قال: «قال سيبويه: ولو سميت رجلاً حبارى لم تصرفه؛ لأنه مؤنث وفيه علامة التأنيث الألف المقصورة، فإن حقرته حذفت الألف فقلت: «حبير» لم تصرفه أيضًا، لأن حبارى في نفسها مؤنث فصار بمنزلة عنيق ولا علامة فيها للتأنيث»[2]. فكلمة «حبارى» مؤنثة في ذاتها ووجود الألف قوى تأنيثها، ولذلك فعدم وجودها عند التصغير لم يؤثر في منع الاسم من الصرف، مثل الأعلام المؤنثة المختومة بتاء التأنيث نحو: فاطمة وعائشة وطاهرة، فهي أعلام مؤنثة في ذاتها والتاء في آخرها تؤكد ذلك، وأورد سيبويه مجموعة من الأسماء التي غلب عليها التأنيث ولذلك هي ممنوعة من الصرف إذا سمي الرجال بأحدها. قال: «وإذا سميت رجلاً بسُعادَ أو زينبَ أو جَيْأَلَ، وتقديرها جَيْعَل لم تصرفه من قبل أن هذه الأسماء كانت تمكنت في المؤنث واختص بها، هي مشتقة وليس شيء منها يقع على شيء مذكر كالرباب والثواب والدلال، فهذه الأشياء مذكرة وليست سعاد وأخواتها كذلك ليست بأسماء للمذكر، ولكنها اشتقت فجعلت مختصًّا بها المؤنث في التسمية، فصارت عندهم كعناق. وكذلك تسميتك رجلاً بمثل «عُمان»، لأنها ليست بشيء مذكر معروف ولكنها مشتقة لم تقع إلا علمًا لمؤنث وكان الغالب عليها المؤنث فصارت عندهم حيث

---

(١) سيبويه ٢/ ٢٠.
(٢) المخصص ١٧/ ٥٩.

لم تقع إلا لمؤنث كعناق لا تُعرف إلا علمًا لمؤنث كما أن هذه مؤنثة في الكلام فإن سميت رجلاً برباب أو دلال صرفته لأنه مذكر معروف»[1].

فقد ذكر جملة من الأسماء متمكنة في التأنيث ومختصة به وهي ممنوعة من الصرف إذا سمي بها الرجل من مثل: سعاد، زينب، جيأل وكذلك عمان. فهذه الأسماء كما يقول سيبويه لم تقع إلا على المؤنث.

وجاء في شرح المفصل نفس تلك القاعدة الواردة عند سيبويه: «ولو سميت رجلاً بزينب وسعاد لم تصرفهما أيضًا لغلبة التأنيث على الاسم فكذلك لو سميته بعناق لكن حكمه حكم سعاد في غلبة التأنيث فلا ينصرف»[2].

وجاء في المخصص: «وأما ما صيغ لتعريف المؤنث ولم يكن قبل ذلك اسمًا فنحو سعاد وزينب وجيأل وتقديرها جيعل إذا سميت بشيء من هذا رجلاً لم ينصرف في المعرفة، لأن سعاد زينب اسمان للنساء ولم يوضعا على شيء يعرف معناه، فصارا لاختصاص النساء بهما بمنزلة اسم الجنس الموضوع على المؤنث. وجيأل اسم معرفة موضوع على الضبع وهي مؤنث ولم يوضع على غيرها فهي كزينب وسعادة»[3].

## تسمية المذكّر بصفة المؤنث:

ومن المسائل الواردة عند النحاة مسألة تسمية المذكر بصفة المؤنث كحائض وطامث فإذا سمينا المذكر بإحدى هذه الصفات المؤنّثة صرفناها

---

(١) سيبويه ١/ ٢١.
(٢) شرح المفصل ١/ ٦٠.
(٣) المخصص ١٧/ ٥١.

لأنها في الأصل صفات مذكرة وصف بها المؤنث: يقول سيبويه: «واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته، وذلك أن تسمى رجلًا بحائض أو طامث أو متئم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات؛ لأنها مذكرة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا لمذكر وذلك نحو قولهم: رجل نكحة، ورجل ربعة، ورجل خجأة، فكأن هذا المؤنث وصف لسلعة أو لعين أو لنفس وما أشبه هذا، وكأن المذكّر وصف لشيء فكأنك قلت هذا شيء حائض ثم وصفت به المؤنث، كما تقول: هذا بكر ضامر، ثم تقول ناقة ضامر»[1].

ثم بين العلة في صرف هذه الصفات عند تسمية المذكر بها على لسان الخليل «وزعم الخليل أن فَعولاً ومِفْعالاً إنما امتنعا من الهاء، لأنهما إنما وقعا في الكلام على التذكير ولكنه يوصف به المؤنث كما يوصف بعدل وبرضا، فلو لم تصرف حائضًا لم تصرف رجلاً يسمى قاعدًا إذا أردت القاعد من الزوج، ولم تكن لتصرف رجلاً يسمى ضاربًا إذا أردت صفة الناقة الضارب، ولم تصرف أيضًا رجلاً يسمى عاقرًا، فإن ما ذكرت لك مذكّر وُصف به مؤنّث كما أن ثلاثة مؤنث لا يقع إلا لمذكرين»[2] فقد شبه صرف الصفات السابقة وهي «حائض وطامث» بصرف نحو «عاقر وضارب وقاعد» لأنها صفات مذكرة وصف بها المؤنث.

وذكر أبو سعيد السيرافي في حاشية الكتاب تعليقًا على قول سيبويه (لأنها مذكرة وصف بها المؤنث... إلخ): «ومن الدليل على ذلك أنا

---

(١) سيبويه ٢/ ٢٠.

(٢) نفس المصدر ٢/ ٢٠.

نُـدخل عـلى حائض «الهاء» إذا أردنا به الاستقبال فقول: «هذه حائضة غدًا» فلـما احـتمل حائض دخول الهاء عليها علمنا أنها مذكّر وكذلك يقال: امرأة طالق»[1].

وذكـر في المخصص: «وإن كانت تلك الصفة لا تكون إلا لمؤنث، وذلك أن تسمية بحائض أو طامث أو متئم، وذكر أن تقديره إذا قلت مررت بامرأة حـائض وطامث ومتئم بشيء حائض، وكذلك ما وصف من المذكر بمؤنث كقـولهم رجـل نكحـة ورجـل ربعة ورجل خجأة، أي كثير الضراب، وكأن هـذه الـصفة وصـف لمـؤنث كأنـك قلت: هذه نفس خجأة، وقد روي عن النبـي ﷺ أنـه قال: «لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة» وذلك واقع على المذكر والأنثـى... وتابـع كلامـه فقـال: «ومن الدليل على ما قاله سيبويه أنّا نُدخل عـلى حـائض الهـاء إذا أرادنـا بهـا الاسـتقبال فنقول: هذه حائضة غدا» فلما احـتمل دخـول الهـاء علـيها علمـنا أنهـا مذكـر وعـلى أنهـا قـد تؤنث لغير الاستقبال قال الشاعر:

رأيـت خُـتُونَ العام والعام قبله  كحائـضةٍ يَـزْني بهـا غير طاهر[2]

وكـذلك يقال: امرأة طالق وطالقة، فلما كانت الهاء تدخل على هذا النحو علمنا أنها إذا أسقط الهاء منها صار مذكرًا[3].

ونلاحـظ أن ابـن سيده قد أدخل بين هذه النقطة الخاصة بنحو «حائض»

---

(١) حاشية سيبويه ٢/ ٢٠ الكتاب.

(٢) البيت لم يعرف قائله انظر شرح ابن يعيش ٥/ ١٠٠، ولسان العرب (حيض).

(٣) المخصص ١٧/ ٥٨.

والـنقطة التـي أوردها سيبويه على لسان الخليل والتي شبه بها تسمية الرجل بحـائض وطامث بالتسمية بنحو عاقر وضارب وقاعد وغيرها من الصفات المذكّـرة الموضـوعة لإناث. أدخل ابن سيده مسألة أخرى هي الخاصة بذراع وكراع وثمان. وكأنها نقطة مقحمة بينها.

وجـاء في الأصـول لابـن الـسراج: «وإن سـميت رجـلاً بطالق وطامث فالقـياس صرفه، لأنك قد نقلته عن الصفة، وهو في الأصل مذكر وُصف به مـؤنث»[1]، وهـذا هـو رأي الـنحاة البصريين، وأما الكوفيون فيمنعونها من الصرف كما جاء في الارتشاف: «وإن كان وصفًا خاصًّا بالمؤنث نحو حائض وطامـث وطالـق، سـميت بـه مذكـرًا انـصرف خلافًـا للكوفيين فإنه يُمنع الصرفَ عندهم»[2].

وبخـصوص التـسمية بـنحو «طالـق وطامـث» جـاء في شرح الكافية ما يـلي: «وكـذا لـو سـميت بـنحو حـائض وطالـق مذكـرًا انـصرف؛ لأنـه في الأصـل لفـظ مذكّـر وصـف بـه المـؤنث إذ معـناه في الأصـل شـخص حـائض؛ لأن المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو الـتاء موضـوعًا للمـؤنث، فكـل نعـت لمـؤنث بغـير الـتاء فهـو صيغة موضوعة للمذكر أُستعملت للمؤنث»[3].

فخلاصـة القـول في التـسمية بنحو «طامث ومتئم» هي صرفها؛ لأنها في

---

(١) الأصول ٢/ ١٠٣.

(٢) الارتشاف ١/ ٩٧.

(٣) شرح الكافية ١/ ٥١.

الأصل صفات مذكّرة وضعت للإناث فعند تسمية المذكّر بها فإنها ترجع إلى الأصل وهو التركيز فتصرف. وتلك هي النقطة الأولى.

والنقطة الثانية هي التسمية المذكر بأسماء الرياح نحو «جنوب وشمال، وحرور، وسموم، وقبول، ودبور، إذا سميت رجلاً بشيء منها صرفته، لأنها صفات في أكثر كلام العرب سمعناهم يقولون: هذه ريح حَرور، وهذه ريح شمال، وهذه ريح الجَنوب، وهذه ريح سَموم، وهذه ريح جَنوب، سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره قال الأعشى:

لها زَجَلٌ كحفيفِ الحصا ... دِ صادفَ باللّيلِ ريحًا دَبورا[1]

والشاهد فيه هو قوله «دبورا» حيث جعله وصفًا للريح، وعليه فلو سمي المذكّر بهذا الوصف لانصرف في المعرفة والنكرة لأنه صفة مذكّرة وصف بها مؤنث مثلها في ذلك مثل «طالق وطامث». أما إذا جُعل «دبور» وغيرُها كم الصفات السابقة الخاصة بالرياح أسماء وسمي بها مذكر فإنها تمنع من الصرف؛ لأنها تصير بمنزلة عقرب وعناق وذراع وغيرها. ومن الشواهد التي وردت فيها «الجنوب» اسمًا ما أورده سيبويه:

ريحُ الجنوبِ بها وغَيَّرَ آيَها ... صرفُ البِلَى تجري به الريحانِ
ريحُ الجنوبِ مع الشمال وتارةً ... رِهَمُ الربيع وصائبُ التهتان[2]

«والشاهد فيه إضافة الريح إلى الجنوب للتخصيص؛ لأن الريح تكون

---

(١) سيبويه ٢/ ٢٠.
(٢) سيبويه ٢/ ٢٠ – ٢١. والبيتان لم يعرف قائلهما.

جنوبًا وغير جنوب فأضافها إلى نوعها للتبيين، ودلَّ بالإضافة إليها على أنها اسم؛ لأن الشيء لا يضاف إلى صفته ويضاف إلى اسمه تأكيدًا للاختصاص»[1].

ويعلق سيبويه على ذلك قوله: «فمن جعلها أسماء لم يصرف شيئًا منها اسمَ رجل وصارت بمنزلة الصَّعود والهَبوط والحَرور والعَروض»[2].

ويقول الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» نقلاً عن سيبويه: «أنها تُستعمل صفاتٍ أكثرَ مما تستعمل أسماء، فإذا سميت رجلاً «شمالاً» أو «دبورًا» أو «جنوبًا» لم تصرفه على هذا الوجه»[3]. وأورد بعد ذلك شاهدين أحدهما أورده سيبويه في نفس الموضوع وقد أشرنا إليه فيما مضى وهو قول الأعشى:

لها زجَلٌ كحفيف الحَصا ... دِ صادف باللَّيل ريحًا دَبُورًا[4]

والشاهد كما قلنا استعماله «دبورا» صفة لـ «ريحًا» وهو الأكثر استعمالاً. وأما الشاهد الثاني فهو قول النابغة الذبياني:

عفا آيَهُ ريحُ الجنوب مع الصَّبا ... وَأَسْحَمُ دانٍ مُزْنُهُ مُتَصَوِّبُ[5]

والشاهد فيه هو ورود «الجنوب اسمًا بدليل إضافة «ريح» إليه لتخصيصه. وجاء في «الهمع» بهذا الخصوص: «ولو سُمي مذكر بما

---

(١) حاشية الشنتمري على سيبويه ٢/ ٢١.
(٢) سيبويه ٢/ ٢١.
(٣) ما ينصرف ٥٦.
(٤) نفس المصدر ٥٦، ديوان الأعشى ٩٩.
(٥) نفس المصدر ٥٦، ديوان النابغة ٧٣.

هو اسم في لغة ووصف في لغة كجنوب ودبور وشمال وسموم وحرور، فإنها عند بعض العرب أسماء للريح كالصعود والهبوط، وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ففيه الوجهان المنع كبابِ زينب والصرف كبابِ حائض»[1].

وذكر في المخصص لابن سيده نفس الكلام الذي ذكره سيبويه بهذا الخصوص «وكذلك جنوب وشمال وقبول ودبور وحرور وسموم إذا سميت رجلاً بشيء منها صرفته لأنها صفات في أكثر كلام العرب سمعناهم يقولون: هذه ريح حرور، وهذه ريح شمال، وهذه الريح الجنوب، وهذه ريح جنوب: سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره»[2]، ثم قال: «فمن أضاف إليها جعلها أسماء ولم يصرف شيئًا منها اسمَ رجل، وصارت بمنزلة الصعود والهبوط، والحدور والعروض، وهذه أسماء أماكن وقعت مؤنثة، وليست بصفات، فإذا سميت بشيء منها مذكرًا لم تصرفه[3]».

وتأكيدًا لهذا الكلام جاء في الارتشاف «وما كان اسمًا على لغة، ووصفًا على لغة وذلك «جنوب وحرور وسموم ودبور وشمال» فإذا سميت بها مذكرًا انصرف على تقدير أنها أوصاف فصارت كحائض، ومُنعت الصرفَ على تقدير أنها أسماء فصارت كصعود مسمى به. وفي المخصص: جنوب وحرور وسموم وقبول ودبور أسماء في قليل

---

(١) الهمع ١/ ٣٤.
(٢) المخصص ١٧/ ٥٩ - ٦٠.
(٣) نفس المصدر ١٧/ ٦٠.

الكلام، فإذا سميت بها امتنعت الصرف وصفات في كثير الكلام، فإذا سميت بها انصرفت»[1].

ومما تقدم من أقوال النحاة يتضح لنا أن أسماء الرياح صفات غالبًا بدليل الوصف بها حيث نقول: ريح شمال أو جنوب أو سموم أو دبور... إلخ. وعلى ذلك فلو سمينا مذكرًا بإحدى هذه الصفات فإنها تصرف.

وقد تمتع على قلة عند التسمية بها على اعتبار اسميتها عند بعض العرب كما قال سيبويه، وبناء عليه فإنها تمنع من الصرف وصارت بمنزلة الصعود والهبوط والعروض التي هي أسماء أماكن مؤنثة، فكأنه عندئذ قد اجتمع فيها العلتان والحالة هذه هما العلمية والتأنيث.

ومن المسائل الواردة في هذا الباب التسمية بجموع التكسير وهل تمنع من الصرف عند التسمية بها أم لا؟ وذلك كتسمية الرجل «بخروق وكلاب وجمال» إلى غير ذلك من جموع التكسير، والحكم في ذلك هو الصرف كما يقول سيبويه: «واعلم أنك إذا سميت رجلاً خروقًا أو كلابًا أو جمالاً صرفته في النكرة والمعرفة، وكذلك الجماعُ كلُّه ألا تراهم صرفوا أنمارًا وكلابًا وذلك أن هذه تقع على المذكر، وليس يُختص به واحد المؤنث فيكون مثلَه ألا ترى أنك تقول: «هم رجال» فتذكر كما ذكرت في الواحد فلما لم تكن فيه علامة التأنيث، وكان يُخْرَج إليه المذكّر ضارع الذي يوصَف به المؤنثُ، وكان هذا مستوجِبًا للصرف»[2].

---

(١) الارتشاف ١/ ٩٧.
(٢) سيبويه ٢/ ٢١.

وجاء في شرح الكافية: «وكل جمع مكسّر خالٍ من علامة التأنيث لو سميت بها مذكرًا انصرفت، لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل لنا أن نؤولها بالجمع فيكون مذكرًا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تأنيثها باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا»[1] إذن فعلّة صرف جموع التكسير أن تأنيثها يحتاج إلى علة صرف جموع التكسير أن تأويلها ليس بلازم أي يمكن تأويلها بالمؤنث وبالمذكر فالتأويلان المذكر والمؤنث غير لازمين يجوز تأويل أيّ منهما، بينما بيّن سيبويه أن علة صرفها أنها تقع على المذكرين وليست باسم يختص به واحد من المؤنث»[2].

ويقول ابن سيده كلامًا مطابقًا لكلام سيبويه: «وما كان من الجموع المكسرة التي تأنيثها بالتكسير إذا سمينا به مذكرًا انصرف نحو خروق وكلاب وجمال. والعرب قد صرفت أنمارًا وكلابًا اسمين لرجلين؛ لأن هذه الجموع تقع على المذكرين وليست باسم يختص به واحد من المؤنث فيكون مثله، ألا ترى أنك تقول «هم رجال» فتذكّر في الواحد.

فلما لم يكن فيه علامة التأنيث وكان يخرج إليه المذكر ضارع المذكر الذي يوصف به المؤنث، وكان هذا مستوجبًا للصرف[3].

ومثل تلك المجموع السابقة وحكمها في الصرف، التسمية بعنوق جمع عناق فإنه مصروف كذلك جاء في أصول ابن السراج: «فإن قلت ما نقول

---

(١) شرح الكافية ١/ ٥١.
(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢١.
(٣) المخصص ١٧/ ٦٠ - ٦١.

في رجل يسمى بعنوق عَنوقًا بمنزلة خَروق؛ لأن هذا التأنيث هو التأنيث الذي يجمع به المذكر وليس كتأنيث عناق، ولكن التأنيث تأنيث الذي يجمع المذكرين، وهذا التأنيث الذي في عَنوق تأنيث حادث، فعنوق البناء الذي يقع للمذكرين والمؤنث الذي يجمع المذكرين»[1].

«وقال أبو العباس: إذا سميت رجلاً بنساء صرفته في المعرفة والنكرة لأن نساء اسم للجماعة، وليس لها تأنيث لفظ، وليس لها تأنيث لفظ، وإنما تأنيثها من جهة الجماعة، فهي بمنزلة قولك: كلاب، إذا قلت: بني كلاب لأن تأنيثه كلاب إنما هو تأنيث جماعة»[2].

ويقول سيبويه: «فأما الطاغوت اسم واحد مؤنث يقع على الجميع كهيئة للواحد»[3] فإن سمينا بالطاغوت فإننا نمنعها من الصرف؛ «لأن طاغوت اسم واحد مؤنث يقع على الجمع والواحد، وليس له واحد من لفظه فيكسر عليه فصار بمنزلة عَناق»[4]. فعلة منع الطاغوت من الصرف كونه اسمًا مؤنثًا يقع على الواحد والمجموع.

* * *

(١) الأصول ٢/ ١٠٤.
(٢) نفسه ٢/ ١٠١.
(٣) سيبويه ٢/ ٢٢.
(٤) المخصص ١٣/ ٦١.

## تسمية المذكر باسم لجمع مؤنث

والمسألة الأخيرة في هذا الباب هي تسمية المذكر باسم لجمع مؤنث وهو الذي لا واحد له في لفظه فتأنيثه كتأنيث الواحد، وتبعًا لذلك فحكمه المنع من الصرف عن التسمية به. قال سيبويه: «وأما ما كان اسمًا لجمع مؤنث لم يكن له واحد، فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسمَ رجل نحو: إبل وغنم، لأنه ليس له واحد، يعني أنه إذا جاء اسمًا لجمع ليس له واحد كُسر عليه فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف لم تصرفه اسمًا لمذكر»[1].

فاسم الجمع الذي «ليس له واحد من لفظه فيكسر عليه فصار بمنزلة عناق وإذا كان جمعًا فهو بمنزلة إبل وغنم لا واحد له من لفظه»[2].

وجاء في الارتشاف: «ولو سميت بـ «إبل» «وغنم» رجلاً، سيبويه لا يرى صرفه لأنه لا واحد له من لفظه، فتأنيثه كتأنيث الواحد»[3].

والحقيقة أن هذه النقطة تحتاج إلى وقفة، فحسب قول سيبويه أن التسمية بإبل وغنم توجب منعهما من الصرف، لكونهما اسمي جمع لمؤنث لا واحد لهما من اللفظ. ثم قال: «فتأنيثه كتأنيث الواحد» و «إبل وغنم» ثلاثيان، والمؤنث الثلاثي نحو «هند وقدم» ساكن الوسط ومتحركه، إذا سمي به مذكّر ولم يكن فيه هاء التأنيث فإنه يصرف وهذا

---

(١) سيبويه ٢/ ٢٢٢.
(٢) المخصص ١٧/ ٦١.
(٣) الارتشاف ١/ ٩٧.

مـا أراه في هـذا الموضوع[1]. وقال الزجاج بهذا الخصوص: «فأما ما كان على ثلاثـة أحـرف سـميت به مذكّرا فذلك مصروف كائنًا ما كان عجميًّا كان أو مؤنـثًا، إلا مـا ذكـرنا من العدول نحو «عمر» أو «فعل» نحو «دئل» فإن هذا النحو لا ينصرف[2].

وفي موضـوع تـسمية المذكـر بالمـؤنث نـورد هـذه الـشروط التي يستلزم وجـودها في الاسم عند التسمية به لكي يصير ممنوعًا من الصرف وقبل ذكر هـذه الـشروط فإنـنا سـبق أن قلنا بأنه إذا سمي المذكر باسم مؤنث خال من الـتاء فإنـه يـصرف مطلقًـا أي كعمـر، أو ما كان على وزن «فُعِل» كدُئِل فإن هذين النوعين يمنعان من الصرف.

أمـا مـا كـان زائـدًا عـلى أربعـة أحـرف فإنه يمنع من الصرف بالشروط التالية:

١) أن يكـون رباعيًّا فأكثر، حقيقة كزينب وسعاد، أو تقدير كَجيَل مخفف جَيْأَل.

٢) ألا يكـون التذكـير هو الأصل فيه قبل استعماله علمًا مؤنثًا، ولا يعرف اسـتعماله، بغير التذكير قبل العملية، مثل: «دَلال» علم امرأة فإنها منقولة من التذكـير وحده، إذ أصلها مصدر، ولم تستعمل مؤنثة فإن سمي بها بعد ذلك مذكر وجب صرفها.

٣) ألا يكـون مـن الأسماء التي تستعمل مذكرة ومؤنثة قبل استعمالها علمًا

---

(١) انظر قول المبرد ص٩٧.

(٢) ما ينصرف ٥٦.

للمذكر، نحو: ذراع، فإنها مذكرة مؤنثة، فإن سمي بها مذكر وجب صرفها.

٤) ألا يكون تأنيثه مبنيًّا على تأويل خاص يجعله غير لازم، كتأنيث أكثر جموع التكسير، مثل كلمة «رجال» فإن تأنيث « رجال » وأشباهها مبني على تأويله بالجماعة، وهذا التأويل غير لازم، إذ يصحّ تأويله بالجمع، والجمع مذكر. فإذا سمي مذكر بكلمة: « رجال » وجب صرفه[1].

* * *

(١) انظر النحو الوافي ٤/ ١٨٣ - ١٨٤، شرح الكافية ١/ ٥٠ - ٥١ الهمع ١/ ٣٤..

## «باب تسمية المؤنث»

تقدم الكلام فيما مضى على العلم المؤنث وحكمه من الصرف وعدمه. وعلمنا أن العلم المؤنث الثلاثي المتحرك الوسط كامرأة اسمها قَمَر أو سَمَر. فإن الحكم فيه هو المنع من الصرف.

وكذلك المؤنث الرباعي فإنه يمنع من الصرف إذا سمينا به امرأة سواء كان فيه تاء التأنيث كفاطمة أو لم تكن فيه التاء نحو زينب سعاد وعلمنا كذلك أن الحركة الموجودة في الثلاثي متحرك الوسط قد قامت مقام الحرف الرابع.

أما العلم الثلاثي ساكن الوسط ففيه الوجهان الصرف وتركه، وترك الصرف أجود كما يقول سيبويه[1] سواء كان هذا العلم مؤنثًا نحو: امرأة سميتها بشَمس وهو اسم مؤنث. أو كان مستعملاً للتأنيث نحو: جُمْل - دَعْد - هِنْد[2]. وبيَّن سيبويه العلّة في ذلك وقال: «وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم تكن كالمذكر؛ لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تُختصّ بعدُ فكل مؤنّث شيء والشيء يذكر، فالتذكير أول وهو أشد تمكنًا، كما أن النكرة هي أشد تمكنًا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرّف، فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنًا، فالأول أشد تمكنًا عندهم»[3]، ويقول المبرد معلّلاً جواز الوجهين: «فأما من صرف

---

(١) سيبويه ٢/ ٢٢.
(٢) انظر سيبويه ٢/ ٢٢، والمقتضب ٣/ ٣٥٠.
(٣) سيبويه ٢/ ٢٢.

فقال: رأيت دعدًا وجاءتني هندٌ، فيقول: خُفّت هذه الأشياء؛ لأنها على أقل الأصول، فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث.

ومن لم يصرف قال: المانع لما كَثُرَ عدته، نحو: عقرب وعناق، موجود فيما قلّ عدده، كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليلة سواء»[1]، وجاء في شرح الكافية أن سيبويه والمبرّد والزجّاج قد أوجبوا منع العلم المؤنث ساكن الوسط فقال: «.. وذلك إذا كان ثلاثيًّا ساكن الأوسط فلا يخلو إمّا أن يكون فيه عجمة أو لا فإن لم يكن فإن سميت به مذكرًا سواء كان حقيقيًّا أو لا كهند إذا جعلته اسم رجل أو اسم سيف مثلاً فلا خوف في صرفه وإن سميت به مؤنثًا حقيقيًّا أو غيره فالزجّاج وسيبويه والمبرّد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنّثًا بالموضوعين اللغوي والعلمي فظهر فيه أمر التأنيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التأنيف وما يسد مسد الساد»[2].

وقد ورد في هذا النص أن سيبويه والمبرّد والزجّاج قد جزموا بمنع صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، ولكننا حين ننظر إلى رأي سيبويه والمبّرد فإننا نلاحظ أنهما تركا الأمر خيارًا بين الصرف والمنع مع رجحان كفة المنع عند سيبويه كما رأينا في النصين السابقين[3]. إذن هما لم يجزما بالمنع ولكن الأمر عندهما بالخيار.

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٥٠.

(٢) الكافية ١/ ٥٠.

(٣) ما ينصرف ٤٩.

أما الزجاج فإننا نستطلع منه الجزم بالمنع حيث يقول: «وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث فإنه لا ينصرف في المعرفة أيضًا وينصرف في النكرة وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف وأنك إن شئت صرفت»[1].

فرأي سيبويه والمبرد هو جواز الأمرين مع القول برجحان المنع دون إلزام، بينما ذهب الزجاج إلى المنع من الصرف في حالة التعريف ومنها التسمية.

هذا إذا سمينا المؤنث بالمؤنث كما مرّ. أما إذا سمينا المؤنث بالمذكر الذي على هذا الوزن هو الثلاثي ساكن الأوسط كعمرو، وزيد «لم يجز الصرف، هذا القول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس؛ لأن المؤنث أشدّ ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لأنه على أخف الأبنية[2].

وجاء في الأصول لابن السراج: «فإن سميت امرأة باسم مذكر وإن كان ساكن الأوسط لم تصرفه نحو: «زيد وعمرو؛ لأن هذه من الأخف وهو المذكّر إلى الأثقل وهو المؤنث، فهذا مذهب أصحابنا أي البصريين[3] وهو في هذا الموضع نظير رجل سميته بسعاد وزينب وجيأل فلم تصرفه، لأنها أسماء اختصّ بها المؤنث، وهو على أربعة أحرف والرابع كحرف التأنيث[4].

---

(١) انظر سيبويه ٢/ ٢٢ والمقتضب ٣/ ٣٥٠.
(٢) سيبويه ٢/ ٢٢.
(٣) الكتاب ٢/ ٢٣ المقتضب ٣/ ٣٥٠ - ٣٥١.
(٤) الأصول ٢/ ٨٦ - ٨٧.

وهذا ما نراه في الارتشاف حيث يقول: «وإذا سميت بثلاثي مذكر ساكن الوسط نحو «زيد ونعم وبئس» مؤنثًا فابن أبي إسحق وأبو عمرو والخليل ويونس وسيبويه والأخفش والفراء والمازني لا يجيزون فيه إلا منع الصرف وعيسى وأبو زيد والجرمي ويونس في نقل خطاب عنه يصرفونه»[1].

وجاء عند المبرد أنه «إن سميت مؤنثًا بمذكر على هذا الوزن عربي فإن فيه اختلافًا:

فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني، فيرون أن صرفه لا يجوز، لأنه أُخرج من باب يثقل صرفه، فكان بمنزلة المعدول. وذلك نحو امرأة سميتها زيدًا أو عمرًا. ويحتجون بأن «مصر» غير مصروفة في القرآن، لأن اسمها مذكر عنيتَ به البلدة. وذلك قوله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾[2] فأما قوله عزّ وجل: ﴿ٱهْبِطُوا مِصْرًا﴾[3] فليس بحجة عليه، لأنه مصرٌ من الأمصار، وليس مصر بعينها. هكذا جاء في التفسير، واللهُ أعلم.

وأما عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي، وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثًا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزًا، ويقولون نحن نُجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرناه، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحق بالصرف، كما أنّا لو سمّينا رجلاً، أو غيره من المذكر باسم

---

(١) الارتشاف ١ ٩٧.
(٢) سورة الزخرف، الآية: ٥١ .
(٣) سورة البقرة، الآية ٦١ .

مـؤنث عـلى ثلاثـة أحـرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف، وذلك أنك لو سـميت رجـلاً «قَـدَمًا أو فَخِـذًا أو عَـضُدًا» لم يكـن فـيه إلا الـصرف لخفـة التذكير»[1]، وذكر ابن سيده قول أبي سعيد السيرافي: «كأن سيبويه جعل نقل المذكـر إلى المـؤنث لمـا كـان خـلاف الموضوع من كلام العرب، والمعتاد ثقلاً يعادل نهاية الخفة التي بها صرف من صرف هندًا. وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلـك أولى، وإلـيه يـذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، لأن زيدًا وأشـباهه إذا سـمينا بـه المؤنث فأثقل أحواله أن يصير مؤنثًا، فيثقل بالتأنيث وكـونه خفـيفًا في الأصـل لا يـوجب لـه ثقـلاً أكثـر من الثقل الذي كان في المؤنث فاعلمه»[2].

فقـد ذكـر الـسيرافي أن المـبرّد يرى أن الصرف أرجح وأولى، ولكننا قد رأيـنا في الـنص الـذي أوردناه للمبرّد أنه ذكر الرأيين دون ترجيح أحدهما عـلى الآخـر وهـذا مـا نـراه عند كثير من النحاة كما جاء في «التصريح على التوضـيح»: وقـال عيـسى بـن عمر الثقفى وأبو عمرو وأبو العباس المبرّد وأبـو زيـد في نحـو زيـد اسم امرأة أنه كهند في جواز الوجهين[3]. وجاء في حاشـية الـصبان عـلى الأشـموني: «فقـيل إنـه كهـند في جواز الوجهين أو مـنقولاً مـن مذكـر نحو «زيد» إذا سمي به لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثم عـادل خفـة اللفـظ. هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمر والجرمـي والمـبرد إلى أنه ذو الوجهين واختلف النقل عن يونس»[4]، وذكر الـسيوطي في الهمـع كلامًـا ممـاثلاً لـسابقه: «الثانـية أن يكـون مذكـر

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٥١ - ٤٥٢.
(٢) المخصص ١٧/ ٦٢.
(٣) التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨.
(٤) حاشية الصبان ٣/ ٢٥٣.

الأصل كزيد اسم امرأة؛ لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صَرف من صَرَف هندًا. وجوّز المبرد وغيره فيه الأمرين كما يجوّزان في المنقول من مؤنث إلى مذكر، وهو نقلٌ من ثقل إلى ثقل[1]. الواضح من أقوال النحاة أن المبرّد ذهب إلى جواز الأمرين دون ترجيح أحدهما على الآخر كما رأينا في قول أبي سعيد السيرافي.

وجاء في الارتشاف «وإذا سميت بثلاثي مذكر ساكن الوسط نحو «زيد ونعْمَ وبئْسَ» مؤنثا فابن أبي إسحاق وأبو عمرو والخليل ويونس وسيبويه والأخفش والفراء والمازني لا يجيزون فيه إلا منع الصرف، وعيسى وأبو زيد والجرمي والمبرّد ويونس في نقل خطاب عن يصرفونه»[2] فرأي الخليل وسيبويه والبصريين هو منع نحو «زيد وعمرو» إذا سُمِّي بهما مؤنث وجاء في الكتاب «وهو القياس لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث كما أن أصل المذكر بالمذكر»[3] فلما سُمي المؤنث بالمذكر حدث في الاسم ثقل عادل خفة الاسم فمنع من الصرف.

وجاء في «حاشية الصبان على الأشموني» تعليقًا على هذا الرأي: «لي ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو «زيد» إذا سمي به مؤنث عند سيبويه والجمهور، ولا يتحتم عندهم منع نحو «هند» مع عروض تأنيث الأول وأصالة تأنيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة، وهلا جاز الوجهان في الأول كالثاني أو تحتم منع الثاني، ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرّد فتأمل»[4].

---

(١) الهمع ١/ ٣٤

(٢) الارتشاف ١/ ١٧

(٣) الكتاب ٢/ ٣

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٥٣

ولكني أرى أن رأي سيبويه هو الأرجح، وأنه لا حجة لصاحب الحاشية في قوله لماذا لا يتحتم منع نحو «هند» وغيره من الأعلام المؤنثة الثلاثية ساكنة الوسط وذلك؛ لأن هذا العلم لم تختلف صورته كما أنه لم يخالف أصل وضعه اللغوي فهو مؤنث وُضع لمؤنث ليس غير، بجانب وجود السكون الذي جعل فيه نوعًا من الخفة فجاز فيه الأمران الصرف والمنع. أما نحو «زيد وعمرو» فصحيح أن الوزن مماثل لوزن «هنْد ودعْد» في عدد الحروف والحركات، ولكن حين تجعلها علمًا لمؤنث، فكأنها خالفا أصلها اللغوي فأحدث ذلك فيهما نوعًا من الثقل يضاف إلى علتي المنع وهما العلمية والتأنيث فتحتم المنع من الصرف. وعلى هذا فرأي سيبويه والبصريين هو الأرجح في هذه النقطة.

* * *

## «الواقع اللغوي»

عـرفنا ممـا جـاء عند النحاة أن الأعلام المؤنثة من المواضع التي يمنع فيها الاسـم مـن الـصرف وعلمـنا آراء الـنحاة في ذلـك وناقـشنا ما مرَّ من تلك الآراء، والآن سـنلقي نظـرة على الواقع اللغوي من خلال عرض نماذج من أبـيات شـعرية لـشعراء يُحـتج بكلامهم من مثل الشعراء الجاهليين وشعراء صـدر الإسـلام والعصر الأموي لنرى مدى صحة ما جاء على لسان النحاة مـن آراء مـتعلقة بهـذا الموضوع بوصفه عملية إحصائية تعتبر شواهد على ما نقـول وقـد رجعـت إلى مجموعة من الكتب المهتمة بشعر هؤلاء كالدواوين وجمهـرة أشـعار العرب، وشرح أشعار الهذليين والأصمعيات، والمفضليات وخرجت من ذلك بعدة نتائج:

١) ورد مجمـوعة كبـيرة مـن الأعلام المؤنثة في تلك الأشعار سواء كانت مختومة بالتاء أم لا، كما وردت مجموعة كبيرة من تلك الأسماء التي تدل على القـبائل والأماكن والأرضين مثال ذلك كلمة (ثعلبة) التي وردت مرّتين في الأصمعيات عند المفضل البكري حيث يقول:

### أولاً: المختومة بالتاء

أ: الأسماء المختومة بتاء التأنيث عامة:

**وســـائلة بثعلـــبة بـــن ســـير  وقـــد أودت بثعلـــبةَ العَلـــوقُ**[1]

---

(١) الأصمعيات ٢٠٣ وهو للمفضل البكري.

ويقول أيضًا:

لقينا الجهم ثعلبة بن سير أَضرَّ بمن يجمِّع أو يسوق[1]

كما وردت هذه الكلمة في المفضليات للمرقش الأصغر حيث يقول:

أَبأْتُ بثعلبةَ بن الخشا م عمرو بن عوف فزاح الوهَلْ[2]

ومن الكلمات التي وردت قليلاً كلمة «عُجْرة» وهي اسم لشخص من لحيان بن هذيل وقد ذكرت مرتين في «شرح أشعار الهذليين» ضمن أبيات لأبي ذؤيب فهو يقول:

ويل أم قتلى فويق القاع من عُشَرٍ من آل عُجرةَ أمسى جدُّهم هُصِرا[3]

ويقول أيضًا:

أبعد ابن عُجْرَة ليث الرجا ل أمسى كأن لم يكنْ ذا نفر[4]

فهاتان الكلمتان «ثعلبة وعجرة» من الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث كحمزة ومعاوية ولذلك منعتا من الصرف كما نص على ذلك النحاة.

ومن هذه الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث كلمة «كندة» التي ذكرها عنترة بقوله:

طرقتُ ديارَ كندةَ وهي تدوي دوي الرعدِ من ركْضِ الجيادِ[5]

---

(١) الأصمعيات / ٢٠١.
(٢) المفضليات ٢٥٠.
(٣) شرح أشعار الهذليين ١/ ١٧٠.
(٤) شرح أشعار الهذليين ١/ ١١٨.
(٥) ديوان عنترة / ٥٥.

كما ذكرها الحارث بن حِلّزة بقوله:

أعلينا جناحُ كندةَ أن يغـ ـنم غازيهم ومِنّا الجزاءُ[1]

كما أنها وردت عند امرئ القيس حيث يقول[2]:

فأبلغ معدًا والعِبادَ وطيِّئا وكندةَ أني شاكرٌ لبني ثُعَل

ويقول أيضًا:

تميم بن مُرٍّ وأشياعُها وكندةُ حولي جميعًا صُبُرْ[3]

ومن الكلمات المؤنثة كذلك كلمة «نخلة» التي هي اسم لموضع وقد جاءت في الجمهور على لسان أمية بن أبي الصلت حيث يقول:

وهم قتلوا الشّنيَّ أبا رِغالٍ بنخلةَ حين أن وَسقَ الوَضِينا[4]

كما جاءت هذه الكلمة مرتين في الأصمعيات مرة حين ذكرها «دؤاد» بقوله:

وسبتي بنات نخلةَ لو كنـ ـتُ قريبًا ألمَّ بي إلمام[5]

ومرة أخرى حين ذكرها «سبيع بن الخطيم» في قوله:

أرباب نخلةَ والقريظ وساهم إني كذلك آلفٌ مألوفُ[6]

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٤٧٩.
(٢) ديوان امرئ القيس ١٩٨.
(٣) جمهرة أشعار العرب ١/ ٦٦.
(٤) الجمهرة ٢/ ٥١٣.
(٥) الأصمعيات ١٨٦.
(٦) الأصمعيات ٢٢٣.

ووردت أيضًا في «شرح أشعار الهذليين» مرتين كذلك عند «أبي صخر الهذلي» بقوله:

هدوءًا وأصحابي بنخلةَ بعدما　　بدا لي سماكُ النجم أو كاد يغرُبُ[1]

وعند «أبي ذؤيب» حين يقول:

وقلتُ لعبد الله أيمٌ مُسَيَّبٌ　　بنخلةَ يُسْقَى صاديا ويَعِيجُ[2]

ذكرت أيضًا في المفضليات[3] على لسان «سبيع بن الخطيم» وهو: الذي ذكره صاحب الأصمعيات مع اختلاف في كلمة «وشاهم» فقد ذكرت في «المفضليات» و «ساهم» بينما ذكرت في الأصمعيات «وشأهم». وعلى كل حال فإن كلمة نخلة وردت عند الجميع كما مرّ ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث وهي اسم لمكان.

وورت كلمة «كاظمة» (التي هي اسم لمكان يقع الآن ضمن حدود الكويت قرب البصرة) عند امرئ القيس في بيت شعر ذكر في «ديوانه» وفي «الأصمعيات»:

إذ هنّ أقساط كرجل الدبى　　أو كقطا كاظمةَ الناهل[4]

وورد مع اختلاف قليل في «الأصمعيات»:

إذ هي أقساط كرجل الدبى　　أو كقطا كاظمةَ الناهل[5]

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٣٦.
(٢) المصدر السابق ١/ ١٣٧.
(٣) المفضليات ٣٤٧.
(٤) ديوان امرئ القيس ١٢١.
(٥) الأصمعيات ١٣٥.

ولكنه جاء مختلفًا في «شرح السبع الطوال» إذ يقول:

**فهـن أرسـالٌ كمـثل الـدَّبا أو كقطـا كاظمـةَ الـناهلِ**[1]

وهـناك كلمـة «وجرة» التي قيل عنها إنها اسم لموضوع بين مكّة والبصرة فـيه وحـوش كثيرة، وقيل إنها اسم لفرس يزيد بن سنان أخي هرم بن سنان ممـدوح زهـير بـن أبي سـلمى وقد ذكرها امرؤ القيس ممنوعة من الصرف في بيت من معلقته حيث يقول[2]:

**تـصُدُّ وتُـبدي عن أسيلٍ وتتقي بناظـرةٍ مـن وحشِ وَجْرةَ مُطْفِلِ**

كـما ذكرها النابغة الذبياني مرّتين، مرة في المعلقة كما جاء في الجمهرة حيث يقول:

**مُطَـــرَّردٍ أفـــردَتْ عـــنه حلائِلُـــهُ**

**مـن وحـش وجـرةَ أو مـن وحـش ذي قـار**[3]

ومرة في الديوان:

**ومن وحش وجرة موشي أكارعه طـاوي المصير كسيف الصقيل الفَرَد**[4]

وجاءت كذلك عند «لبيد» في قوله ضمن المعلقة:

**زُجَـلاً كـأن نعاج توضح فوقَها وظـباءَ وجـرةَ عطَّفًـا آرامُهـا**[5]

وجاء في الجمهرة كذلك ضمن معلقة «الأعشى» حيث يقول:

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٩.
(٢) شرح القصائد السبع الطوال ٥٩. والجمهرة ١/ ١٤٤.
(٣) الجمهرة ١/ ٢٢٨.
(٤) ديوان النابغة الذبياني ٣١.
(٥) الجمهرة ١/ ٢٩٥.

ظبـيةٌ مـن ظـباء وجـرةَ أدمـا ءُ تـسفُّ الكـباثَ تحت الهدال [1]

وذكر أيضًا في بيت لجرير يقول فيه:

فيـئ فلـست غَـدًا لهنّ بصاحب بحزيـز وجـرةَ إذ يخدْن عجالا[2]

وفي كـل مـا مـرَّ مـن أبـيات نـرى أن المقـصود بهـا هو المكان والموضع، ووردت أيـضًا بهذا المعنى في «شرح أشعار الهذليين» ضمن بيت لساعدة بن جؤية يقول فيه:

وكـأنما وافـاك يـوم لقيـتَها مـن وحش وجرةَ عاقدٌ متربَّب[3]

بينما جاءت بمعنى «فرس» ضمن بيت ليزيد بن سنان وهو أخو هرم بن سنان ممدوح زهير بن أبي سلمى، يقول فيه:

رميـتُهم بوجْـرةَ إذ تواصَـوْا لـيرمُوا نحـرَها كثبًا ونَحْـري[4]

وسـواء كانـت كلمـة «وجـرة» بمعنـى مكـان أو بمعنى فرس، فقد رأينا مـنعها مـن الصرف عند الجميع، وعلة منعها العلمية والتأنيث.. ولم يصرفها أحد منهم.

ووردت كلمـة «مكـة» ممـنوعة من الصرف وقد ذكرها صاحب الجمهرة ثلاث مرات مرة ضمن بيت لكعب بن زهير يقول فيه:

في عُـصبةٍ من قريشٍ قال قائلُهم بـبطن مكّـةَ لمـا أسْـلَموا زالوا[5]

---

(١) الجمهرة ١/ ٢٤٧.
(٢) ٢/ ٨٩٢.
(٣) شرح أشعار الهذليين ٣٠/ ١٠٩٩.
(٤) المفضليات / ٧٠.
(٥) الجمهرة ٢/ ٧٩٩.

وذكرها كذلك ضمن بيت للأخطل حيث يقول:

**إني حلَفْتُ بربِّ الراقصاتِ وما أضحى بمكّةَ من حُجْبٍ وأستارِ**[1]

وذكرها أيضًا في قول الشاعر:

**كأن لم يكن بينَ الحَجونِ إلى الصفا أنيسٌ ولم يَسْتُمرْ بمكّةَ سامِرُ**[2]

وقد وردت هذه الكلمة ست مرّات في كتاب «شرح أشعار الهذليين» مرتين لأمية بن أبي عائذ حيث يقول:

**مشى راكبٌ من أهل مصرَ وأهلِهِ بمكةَ من مصرَ العشيةَ راجعُ**[3]

ويقول الشاعر نفسه:

**وسار بمِذحةِ عبدِ العزيـ ـزِ ركبانُ مكةَ والمنجدونا**[4]

ومرتين كذلك لأبي صخر الهذلي:

**جلوا من تهامي أرضنا وتبدلوا بمكةَ باب اليُون والريطَ بالعُصب**[5]

ويقول أيضًا:

**فخفيفُ مَنًى أقوى خلاف قطينه فمكةُ وَحْشٌ من جميلة فالحجر**[6]

---

(١) الجمهرة ١/ ٩٠٩.

(٢) الجمهرة ١/ ٥٤، والبيت للحارث بن مضاض.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٢١.

(٤) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٢٠.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٩٧١.

(٦) المصدر السابق ٢/ ٩٥٠.

وفي هـذا البيت شـاهد آخـر عـلى المنع مـن الـصرف للعلمية والتأنيث بالإضافة إلى كلمة «مكة» وهو «جميلة» ولذلك جرها بالفتحة.

وجاءت أيضًا بيت لمعقل بن خويلد يقول فيه:

**فإنـك قـد شُرِيـتَ فعدتَ عبدًا بمكـةَ حـيث تَـرْتَمُّ العظامـا**[1]

ويقول قيس بن العيزارة:

**فـسقى الغوادي بطنَ مكةَ كلَّها ورَسـتْ بـه كـلَّ الـنهار تَجـودُ**[2]

وجـاءت ممـنوعة مـن الـصرف أيـضًا عند الحارث بن ظالم في المفضليات حيث تقول:

**وقومـي، إن سـألتَ: بـنو لُـؤيٍّ بمكـةَ عَلَّمـوا الـناسَ الضِرابا**[3]

ومـن الكلـمات المؤنـثة التي وردت عند الشعراء كلمة «دجلة» اسم النهر المعروف الذي يمر بالعراق، وقد ذكرها طرفة بن العبد حيث يقول:

**وأتلـع نهـاض إذا صـعدت بـه كـسكان بوصي بدجلةَ مُصعِدِ**[4]

وورد البيت في «جمهرة شعراء العرب»[5] لطرفة بن العبد.

كما ذكرت في الجمهرة ضمن البيت لجرير:

**ألا سَـألتَ غُـثاء دجلـةَ عـنكمُ والجامعـات تُجـرِّرُ الأوصـالا**[6]

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٩٥.
(٢) المصدر السابق ٢/ ٥٩٨.
(٣) المفضليات ٣١٤.
(٤) ديوان طرفة ص ١٧.
(٥) الجمهرة ١/ ٣٨٩.
(٦) الجمهرة ٢/ ٨٩٤.

وذكـرت أيـضًا فـي «شرح أشـعار الهذليـين» حـيث يقـول أبو صخر الهذلي:

كـأنهم مـنه إذا نـزلوا بـه عـلى نَهَر من فيضِ دجلةَ راكد[1]

وبالإضـافة للكلـمات السابقة التي ذكرناها هناك كلمات كثيرة وردت في أشعار العرب ممنوعة من الصرف، وهي في الواقع أعلام مختومة بتاء التأنيث وهـي إمـا أسـماء لأمـاكن أو جـبال أو ديـان أو بلـدان مـنعت من الصرف لـورودها بالـتاء، وبـذلك اجـتمع فـيها العلـتان العلمـية والتأنيث من مثل «صراة»[2] كما في قول الشاعر خفاف بن ندبة:

لا ديـنُكُمْ دينـي ولا أنـا كافـرٌ حتـى يـزولَ إلى صراةَ شـمامُ[3]

وككلمـة «رهـوة» وهـي (جـبل أو طـريق بالطائـف) وقـد وردت عـند الشاعر نفسه:

سَرَتْ كـلَّ وادٍ دون رهـوةَ دافع وجلـذانَ أو كَـرْم بِلِـيَّةَ مُخْـدِقِ[4]

وجاء عند الشاعر نفسه كلمتان أخريان هما «لية» وهي: موضع بالطائف وغيقة وهي: اسم مكان وذلك في البيتين التاليين:

سرت كـل وادٍ دون رهـوة دافع وجلـذانَ أو كَـرْم بِلِـيَّةَ مُخْـدِقِ[5]

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٦٧.

(٢) صراة: جبل في نجد.

(٣) الأصمعيات ٣١.

(٤) الأصمعيات ٢٢ لخفاف بن ندبه.

(٥) الأصمعيات ٢٢.

وقوله:

طـرقتْ أُسَـيْماءُ الـرِّحالَ ودونَنا  مـن فـيد غـيْقةَ سـاعِد فكثيبُ[1]

ومـن الكلمات التي وردت كلمة «كابة»[2] في بيت شعر لدريد بن الصمة يقول فيه:

أو الأثـأبُ العـمُّ المجـرَّمُ سُـوقُه  بكابـــةَ لم يُخْـــبَطْ ولم يتعَـــضَّدِ[3]

ومثل كلمة «سميحة» عند امرئ القيس حيث يقول:

وَأَسْـحَمُ رَيّـانُ العَـسيبِ كَأَنَّـه  عثاكيلُ قنْوٍ مِنْ سُمَيْحَةَ مُرْطِبِ[4]

وسميحة: اسم بئر.

وكذلك ذكر امرؤ القيس كلمة «شربة» وهي أيضًا اسم لوضع:

كـأنّي وَرَحْلي فوقَ أحقبَ قارِح  بَـشَرْبَةَ أوطاوٍ بعِرْنانَ مُوجِبسِ[5]

وفي البيت بالإضافة إلى كلمة «شربة» التي منعت الصرف للعلمية والتأنيث هناك أيضًا كلمتان منعتا من الصرف لعلل مختلفة وهي «أحقب» للوصفية والوزن وكلمة «عرنان» للعلمية وزيادة الألف والنون.

وسنود كل ذلك في موضعه إن شاء الله ولكن نذكره هنا إشارة.

وجاء عند امرئ القيس كذلك كلمة «عانة» وهي تدل على قرية بقوله:

أُنُـفٌ كَلَـوْنِ دَمِ الغـزالِ معـتَّقٌ  مـن خَمْـرِ عانـةَ أو كُـرُم شِـبَام[6]

---

(١) المصدر السابق٢٧ .

(٢) كاية: موضع.

(٣) الجمهرة ٢/ ٥٨٢.

(٤) ديوان امرئ القيس / ٤٨.

(٥) ديوانه / ١٠١.

(٦) ديوان امرئ القيس ١١٥ وانظر الجمهرة ٢/ ٩٠٦ ضمن بيت للأخطل .

وذكر زهير بن أبي سلمى مجموعة من الكلمات الممنوعة من الصرف للعلة نفسها (العلمية والتأنيث) من مثل: عماية وهي: «جبل من بلاد بني عامر». وردت في قوله:

فسار منها على شيْم يؤمُّ جنَبيْ عمايةَ فالرّكاءَ فالعُمقا[1]

ومن مثل أيضًا كلمة «دَوْمة» التي تدل على موضع أو بلد، إذ يقول:

إلى قَلَهى تكون الدار منا إلى أكنافِ دَوْمةَ فالحَجُونُ[2]

ووردت عنده كذلك كلمة «رامة» وهي أرض في قوله:

لمن طل برامةَ لا يريمُ عفا وخلالَه عهدٌ قديمُ[3]

وجاء في بيت لمهلهل بن ربيعة كلمة «عنيزة» التي تدل على موضع وذلك بقوله:

كأنا غُدْوةً وبني أبينا بجوفِ عنيزَةَ رَحَيا مدير[4]

ومن هذه الكلمات كلمة «حلبية» والتي تدل على واد بتهامة أعلاه لهذيل وأسفله لكنانة. ذكرها الشنفرى الأزدي بقوله:

ريحانةٍ من بطن حيلةَ نَوَّرَتْ لها أرج ما حولها غير مُسْنِتِ[5]

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٤٥.
(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى ١٨٥.
(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى ٢٠٤.
(٤) الأصمعيات ١٥٥.
(٥) المفضليات ١١٠ وانظر الهذليين ٦٣٣.

ومنها أيضًا كلمة «مِلْحَة» التي تدل على مكان وذلك في قول الحارث بن حلزة:

إن نبشتم ما بين مِلْحةَ فالصا ... قب فيه الأمواتُ والأحياءُ[1]

وجاء عند عمرو بن كلثوم «رهوة» وهي الجبل حين يقول في معلقته:

نصبنا مثلَ رهوةَ ذاتَ حدٍّ ... محافظةً وكنا السابقينا[2]

وورد في ديوان النابغة كلمة «يَعْمَلة» بمعنى موضع في قوله:

تُأوّبني يَعمَلةَ اللواتي ... مَنَعْنَ النومَ إذ هَدأَتْ عيونُ[3]

ومن تلك الكلمات كذلك كلمة «جَرْوَة» هي اسم فرس شداد العبسي أبي عنترة وذلك حين يقول:

فَمن يكُ سائلاً عنّي فإني ... وَجَروةُ لا تَرودُ ولا تُعارُ[4]

ووردت كلمة «عماية» ممنوعة أيضًا عند المرقش الأكبر في قوله:

في باذخات من عِمايةَ أو ... يرفعُه دونَ السماءِ خيم[5]

وعند «سلامة بن جندل» في قوله:

له فخمةُ دفراءُ تنفي عَدُوَّهُ ... كمنكب ضاح من عمايةَ مشرقِ[6]

---

(١) القصائد السبع الطوال ٤٦٦.
(٢) الجمهرة ١ / ٣٥٠.
(٣) ديوان النابغة ١٦٢.
(٤) ديوان عنترة ٧٨.
(٥) المفضليات ٢٣٨.
(٦) الأصمعيات ١٣٧.

وعماية: اسم لجبل.

وجاءت كلمة «شجنة» ممنوعة من الصرف للعلة ذاتها وهي اسم لمكان وذلك في قول الشاعر عبيد بن الأبرص:

**منا بشجنةَ والذئاب فوارسٌ وعتائد مثل السواد المظلم**[1]

وفي هذا البيت صرف «فوارس» مع أنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجمع وذلك للضرورة الشعرية.

وجاءت كلمتان ممنوعتان من الصرف عند ربيعة بن مقروم وهما «معلقة» وهي بالدهناء، وكلمة «بزاخة» وهي موضع أيضًا وذلك في بيتين مختلفين يقول في أولهما:

**كأنّ الرَّحْلَ منه فوقَ جَأْبٍ أطاعَ له بمُعقلةَ التلاعُ**[2]

ويقول في البيت الثاني:

**فِدًى ببزاخةَ أهلي لهم إذا ملأوا بالجموع الحزيما**[3]

وهناك كلمات كثيرة وردت بهذا الخصوص وقد يطول بنا المقال في حصرها ولكننا نذكر منها «بيشة» وهي اسم لقرية بين مكة واليمن كثيرة الأسود وقد ذكرها المزرد ضرار الذبياني[4].

وأيضًا كلمة «سويقة» هي بالحجاز، وذكرت كذلك ضمن بيت لنفس الشاعر وفي المصدر السابق[5].

---

(١) جمهرة أشعار العرب ٢ / ٥٠٦.
(٢) المفضليات ١٨٨.
(٣) المفضليات ١٨٤.
(٤) المفضليات ٧٩.
(٥) المفضليات ٧٥.

وكذلك كلمة «غمرة، حربة، سبحة، ريطة، رحبة، دبية، ذؤيبة، ومنها كلمة «صاحة» وهي بلد، وقد وردت في بيت شعر لبشر بن أبي خازم[1]، سمية، سابة، أديمة، بتالة، شابة، رامة، وهي في غالبها أسماء أماكن أو بلدان أو وديان ولشعراء معتمدين عند اللغويين والنحاة أي ممن يحتج بكلامهم وقد جاءت كلها ممنوعة من الصرف.

ومن جملة ما تقدم نخرج بخلاصة وهي أن مثل هذه الأسماء لم تصرف عند أي من الشعراء مهما اختلف قبائلهم وأماكن إقامتهم شرقًا أو غربًا أو شمالاً أو جنوبًا.

كما أننا نخرج بقاعدة وهي أن أسماء الأماكن أو البلدان أو القرى الحديثة يمكننا منعها من الصرف قياسًا على ما سبق وبالنظر إلى العلة السابقة ألا وهي العلمية والتأنيث.

ومن الأسماء المؤنثة الدالة على الأماكن كلمة «خالة» كما في قول النابغة الذبياني:

**بخالةَ أو ماء الذنابةِ أو سوى ... فطنة كلب أو مياه المواطر**[2]

ومنها أيضًا كلمة «أثلة» وهي بلدة. قال الشاعر «معقل بن خويلد»:

**نزيعا محُلبًا من أهل لَفْتٍ ... لحيٍّ بين أثلةَ والنجام**[3]

ومنها كذلك «ماموسة» وهي النار، وقد ذكرها «عمرو بن أحمر»:

**تطايحُ الطلّ عن أردافها صعدًا ... كما تطايحُ عن ماموسة الشررُ**[4]

---

(١) انظر المفضليات ٣٣٤.
(٢) ديوان النابغة ٧٥.
(٣) شرح أشعار الهذليين ١ / ٣٧٨.
(٤) الجمهرة ٢ / ٨٤٦.

## الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث:

ومن الأعلام الممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث كطلحة وحمزة وعطية، وقد ورد عند الشعراء مجموعة كبيرة من هذا الصنف وذلك ككلمة «مرة» التي ذكرها دريد بن الصمة في قوله:

**ومُـرَّةَ قـد أخـرجنهم فتركـنهم ... يروغون بالصلعاء روغَ الثعالبِ**[1]

وذكرها أيضًا مهلهل بن ربيعة في قوله:

**وهمـام بـن مـرّةَ قـد تـركنا ... عليه القشعمانَ من النسورِ**[2]

وقال زهير بن أبي سلمى في معلقته المشهورة:

**سعى ساعيا غيظ بن مرةَ بعدما ... تبزل ما بينَ العشيرةِ بالدم**[3]

ويقول النابغة الذبياني:

**فلو شدت سهمٌ وأبناءُ مالكِ ... فتُعذرني من مرةَ المتناصره**[4]

ويقول في موضع آخر:

**فوارسُ من منولةَ غيرُ مُبْلِ ... ومُرَّةَ فوق جمعِهمُ العُقابُ**[5]

---

(١) الأصمعيات ١١٢.

(٢) الأصمعيات ١٥٥.

(٣) ديوان زهير ١٤ انظر الجمهرة ١ / ١٨٨.

(٤) ديوان النابغة الذبياني ٦٨.

(٥) ديوان النابغة الذبياني ٢٠.

وفي البيت شاهدان آخران للمنع من الصرف هما «فوارس»، لصيغة منتهى الجموع و«منولة» للعلمية والتأنيث. وجاء في شرح ديوانه أن «منولة» هما مازن وشمح ابنا فرارة بين ذبيان. و«مرة» هو ابن عوف بن سعد بن ذبيان[1].

ويقول عنترة في ديوانه:

**لما سمعْتُ دعاءَ مرةَ إذ دعا ودعاءَ عَبْسٍ في الوغى وَمُحَلِّلِ**[2]

وقد وردت البيت نفسه في الجمهرة دون اختلاف[3]، إلا أنه ذكر في موضع آخر من ديوانه ولكن مع اختلاف كما نرى، حين يقول:

**لما سمعْتُ نداءَ مرةَ قد علا وابني ربيعةَ في الغبارِ الأقتم**[4]

وفيه شاهد آخر وهو «ربيعة».

كما جاءت عند عنترة أيضًا في البيت التالي:

**لما رأى فرسانَ مرةَ والقنا لم يستطع لِقناهمُ أن يصبرا**[5]

وذكرت أيضًا عند «عامر بن الطفيل» حيث يقول:

**وقَتِيلِ مرةَ أَثْأَرَنَّ فإنّه فَزْعٌ وإن أخاهمُ لم يُقْصَدِ**[6]

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ٢٠.
(٢) ديوان عنترة ١١٩.
(٣) الجمهرة ٢ / ٤٦١.
(٤) ديوان عنترة ١٥٣.
(٥) ديوان عنترة ١٩٩.
(٦) الأصمعيات ٢١٦.

ووردت عند «عمرو بن الأسود» في قوله:

لما سمعتُ نداءَ مرةً قد علا وابني ربيعةَ في الغبار الأقتم[1]

وهذا البيت هو نفسه الذي ذكرته قبل قليل منسوبًا لعنترة العبسي كما ورد في ديوانه[2]، بينما نُسب في الأصمعيات لـ «عمرو بن الأسود»[3] كما رأينا.

وجاءت أيضًا عند «عوف بن الأحوص» حيث يقول:

وقتيلُ مرةَ أثأرَنَّ فإنه فرع، وإن أخاهُمُ لم يُقْصَدِ[4]

وقد ذُكر البيت نفسه في الأصمعيات منسوبًا لعامر بن الطفيل كما مرّ سابقًا[5].

ووردت كلمة «مرة» كذلك في شعر «عبد الله بن عنمة الضبي» عندما نقول:

خُذُنَّةُ لما ثابت الخيلُ تدَّعي بمرة لم تُمْنَعْ وطار رُقادُها[6]

وذكر البيت نفسه وللشاعر نفسه في المفضليات مع تغير بسيط وهو أنه جعل «وَفَرَّ رقادُها» بدلاً من «وطار رقادُها»[7].

---

(١) الأصمعيات ٨٠.
(٢) ديوان عنترة ١٥٣.
(٣) انظر ترجمته في الأصمعيات ص ٧٩.
(٤) المفضليات ٣٦٤.
(٥) انظر الأصمعيات ٢٤٦.
(٦) الأصمعيات ٢٢٧.
(٧) المفضليات ٣٨١.

وقال الحُصَيْنُ بنُ الحمام المري في المفضليات:

ونحن بنو سَهْم بنِ مرّةَ لم نجد لنا نسبًا عنهمْ ولا مُتَنسبا[1]

كما قال «زبان بن سيار المري»:

سِيري إليك فسوف يَمْنَعُ سَرْبَها مِنْ آلِ مُرَّةَ بالحجازِ حُلُولُ[2]

ووردت كلمة «مرة» مرتين عند «عبد المسيح بن عَسَلة» في المفضليات[3].

وجاءت هذه الكلمة أربعَ مرات في كتاب «شرح أشعار الهذليين» ثلاثًا منها لأبي خراش حيث يقول:

فَلَهْفِي على عمرو بنِ مرةَ لَهْفَةً وَلَهْفي على مَيْتٍ بِقُوسَى المعاقلِ[4]

ويقول:

لَسْتُ لِمُرَّةَ إن لَمْ أُوفِ مَرْقَبَةً يَبْدُو لي الحَرْثُ منها وَالمقاضيبُ[5]

ويقول أيضًا:

مِثْلُ ابنِ واثلةَ الطّرَادِ أو رَجُلٌ مِنْ آلِ مُرَّةَ كالسِّرْحانِ سُرْحُوبُ[6]

وجاءت مرة عند «أبي جندب» بقوله:

---

(١) المفضليات ٣١٧.
(٢) المفضليات ٣٥٢.
(٣) المفضليات ٣٠٤ و٢٧٩.
(٤) شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٩٧.
(٥) المصدر السابق ٣/ ١٢٣٢.
(٦) شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٣٣.

فَلَهْفِي على عَمْرِو بنِ مُرّةَ لَهفةً وَلَهفي على مَيْتٍ بقوسَى المعاقل[1]

وهذا البيت هو نفسه المنسوب «لأبي خراش» والذي ذكرته سابقًا.

وذكرها الكميت كذلك في قوله:

بني ابنةِ مُرٍّ أين مُرَّة عَنكُمُ وعَنّا التي شَعْبًا تَصِيرُ شعوبُها[2]

ومن الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث كلمة «أمية» التي ورد ذكرها في الشعر العربي، خاصة وأن بني أمية فرع معروف من فروع العرب، إلا أن شهرتها ازدادت مع قيام الدولة الأموية، ونشاط الشعر السياسي.

ومع ذلك هي قليلة الورود في الشعر الجاهلي، بل إنني أر لها ذكرًا عند الشعراء المشهورين أمثال امرئ القيس وزهير وعنترة وعمرو بن كلثوم. ولكنها ذكرت في المفضليات ضمن بيت لزبان بن سيار المري في قوله:

وبنُو أُمَيَّةَ كُلِّهِم أُمراؤُها وبنُو رِياح إنْ تُدُبِّرَ قِيلُ[3]

وذكر البيت نفسه وللشاعر نفسه في الأصمعيات[4].

وجاء في المفضليات أيضًا في بيت لعوف بن الأحوص يقول فيه:

وَشَهْرِ بَنِي أُمَيَّةَ وَالهَدَايَا إذا حُبِسَتْ مُضَرِّجها الدِّماءُ[5]

---

(١) المصدر السابق ١ / ٣٤٦.
(٢) الجمهرة ٢ / ٩٨٨.
(٣) المفضليات ٣٥٢.
(٤) الأصمعيات ٢١٠.
(٥) المفضليات ١٧٤.

وجاءت أربع مرات في كتاب «شرح أشعار الشعراء الهذليين» ولشعراء مختلفين كما في قول الشاعر «سهم بن أسامة بن الحارث»:

كما أَرَّقتَ بالطَّفِّ مِن رَمْلِ عالج أُمَيَّةُ بَعْدَ النَّوْم مِنْ أَهْلِ مَجْدَلِ[1]

وكما في قول «إياس بن سهم بن أسامة»:

ألا أَبْلِغَا عَنِّي أُمَيَّةَ آيةً فإياكَ لا تَسْتَهْدِ شَكْوَى وَأَجْمِلِ[2]

وورد أيضًا عند «غاسل بن غزية» إذ يقول:

أَمِنْ أُمَيَّةَ لا طَيْفٌ أَلَمَّ بِنَا بجانِبِ الْفَرع والأَعْراءُ قَدْ رَقَدُوا[3]

وقال «أبو صخر الهذلي»:

دَعَائِمُ مِنْ أُمَّيةَ راسياتٌ ثَبَتْنَ وَفرْعُهُنَّ أَشَمُّ عَالي[4]

وفي البيت شاهدان آخران على المنع من الصرف، وهما «دعائم» صيغة منتهى الجموع، و«أشم» الوصفية والوزن.

وذكرها صاحب «الجمهرة» مرتين مرة لعبد الله بن رواحة في قوله:

وَرَهْطَ أَبِي أُمَيَّةَ قَدْ أَبَحْنا وَأَوْسَ الله أَتْبَعْنا ثَمُودا[5]

ومرة أخرى لعبيد الراعي إذ يقول:

وَرِثت أُمَيَّةُ أَمْرَها فَدَعَتْ لَه مَنْ لم يَكُنْ غَمْرًا ولا مَجْهولاً[6]

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٢ / ٥٢٢.
(٢) شرح أشعار الهذليين ٢ / ٥٢٦.
(٣) المصدر السابق ٢ / ٨٠٦.
(٤) المصدر السابق ٢ / ٩٦٣.
(٥) جمهرة أشعار العرب ٢ / ٦٢٥.
(٦) المصدر السابق ٢ / ٩٢٩.

ومنها أيضًا كلمة «عُرْوة» التي ذكرت مرتين في كتاب «شرح أشعار الشعراء الهذليين» لأبي خراش إذ يقول:

حَمِدْتُ إِلهي بَعْدَ عُرْوَةَ إذ نجا خِرَاشٌ وبَعْضُ الشرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[1]

و(عروة) هو أخو أبي خراش.

ويقول أيضًا:

تَقُولُ أَراهُ بَعْدَ عُرْوَةَ لاهِيًا وَذلِكَ رُزْءٌ لَوْ عَلِمتِ جَلِيلُ[2]

كما جاء ذكرها في الأصمعيات ضمن بيت لعباس بن مرداس يقول فيه:

مَعي ابْنَا صُرَيْم دارعانِ كلاهما وَعُرْوَةُ لولاهُمْ لَقِيتُ الدَّهارسا[3]

ومن الكلمات الواردة أيضًا كلمة «نَضْلة» التي ذكرها عنترة في قوله:

وغادرت نضلةَ في معركٍ يجرُّ الأسنةَ كالمُخْتَطب[4]

وذُكرت مرتين في المفضليات ومرتين في الأصمعيات لشاعر واحد هو «الجميح الأسدي» فقد جاء في المفضليات قوله:

يَنْعَوْنَ نَضْلَةَ بِالرِّماح عَلَى جُرْدٍ تَكَدَّسُ مِشْيَةَ العُصْم[5]

وقوله أيضًا:

يا جارَ نَضْلَةَ قَدْ أَنَى لَكَ أَنْ تَسْعَى بجارِكَ في بَنِي هِدْم[6]

---

(١) شرح الهذليين ٣/ ١٢٣٠.
(٢) شرح الهذليين ٣/ ١١٨٩.
(٣) الأصمعيات ٢٠٦.
(٤) ديوان عنترة ١٧.
(٥) المفضليات ٣٦٧.
(٦) المفضليات ٣٦٦.

وذكر البيت نفسه في الأصمعيات وللشاعر نفسه[1].

مُتَنَظِّمِينَ جِوارَ نَضْلَةَ يا شاهَ الْوُجُوهُ لذلك النَّظْمْ[2]

وجاء في «شرح أشعار الهذليين»:

أَعاذِلَ إِنَّ الرُّزْءَ مِيْلُ ابْنِ مالِكٍ زُهَيْرٍ وَأَمْثالُ ابْنِ نَضْلَةَ واقِدِ[3]

وجاء فيه أن ابن نضلة: هو من هُذيل.

ومنها كلمة «قُضاعة» التي نلاحظ ورودها هند شعراء جاهليين كزهير بن أبي سلمى في قوله:

أُمُّكَ بَيْضاءُ مِنْ قُضاعَةَ في الـ ـبَيْتِ الذي يَسْتكِنُّ في طنبِهِ[4]

وفي البيت أيضًا كلمة «بيضاء» لوجود ألف التأنيث الممدودة مُنعت من الصرف.

وقال عنترة:

فإن يَكُ عزٌّ في قضاعةَ ثابتٌ فإن لنا بر حرمانَ وأسقف[5]

وقال عمرو بن كلثوم في معلقته:

يَكونُ ثِفالُها شَرْقِيَّ نَجْدٍ ولُهْوَتُها قُضاعَةَ أجمعينا[6]

---

(١) الأصمعيات ٢١٨.
(٢) الأصمعيات ٢١٨.
(٣) شرح أشعار الهذليين ١/ ١٨٩.
(٤) ديوان زهير ٥٢.
(٥) ديوان عنترة ١٠٧.
(٦) الجمهرة ١/ ٣٦٥.

وقال الحارث بن حلزة:

أم عَلَيْـنا جَـرّى قُـضاعَةَ أَمْ لَـيْـ ـسَ علينا بِمَّا جَـنَوْا أنـداءُ[1]

كما ذكرها صاحب المفضليات ضمن بيت للحصين بن الحمام المري:

يـا أَخَوْيـنَا مِـنْ أبيـنا وأُمّـنا ذَروا موليـنا مِـنْ قُـضاعَةَ يذهبا[2]

وبعـد أن لاحظـنا ورود كلمة «قضاعة» عند أربعة من الشعراء الجاهليين نرى أن كلمة «تِهامة» قد اقتصر ذكرها على عنترة في قوله:

سَـقَيْتُها دَمًـا لَـو كـانَ يُـسْقَى بِـهِ جَـبَلا تِهامَـةَ أَفاقـا[3]

وعلى النابغة الذبياني حيث يقول:

هُـمْ طَـرَدُوا عَـنْها بليّا، فأصبحت بـلي بـوادٍ مِـنْ تِهامَـةَ غائـر[4]

ووردت ثـلاث مـرات في «كـتاب شرح أشعار الهذليين» مرة لأبي ذؤيب في قوله:

لِكُـلِّ مَـسِيلِ مِـنْ تِهامَـةَ بَعْـدَما تَقَطَّـعَ أَقْـرانُ الـسَّحابِ عَجِـيجُ[5]

ومرة للمعطّل الهُذَلي:

وَقَـدْ دَخَـلَ الـشَّهْرُ الحرامُ وَخُلِّيَتْ تِهامَـةُ تَهْـوِي بادِيًـا لَهَـواتُها[6]

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٤٨٢.
(٢) المفضليات ٣١٧.
(٣) ديوان عنترة ١١٥.
(٤) ديوان النابغة الذبياني ٦٧.
(٥) شرح أشعار الهذليين ١/ ١٣٢.
(٦) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٣٥.

ومن أخرى لأبي صخر الهذلي:

سَـنَالَوْحِهِ لمـا اسـتَقَلَّتْ عُروضُـهُ وَأَحْـيا بِـبَرْقٍ في تِهامَـةَ واصِـبِ[1]

وجاءت مرة في الجمهرة في بيت شعر للكميت يقول فيه:

فَلَـمّا نفيـتُمْ عَـنْ تِهامَـةَ كلِّهـا بُـيوتًا هـي الأَدْنَـى إليكم نَسيبُها[2]

ومـن الكلـمات التي ورد ذكرها كلمة «فَزارة» التي جاءت في شعر «دريد ابن الصمة»:

فللـيَوْم سُـمِّيتُمْ فَـزارَةُ فاصْـبروا لِوَقْـعِ القَـنَا تَنْزونَ، نَزْوَ الجنادِبِ[3]

كما ذكرها عنترة في موضعين من ديوانه حيث يقول:

سَـلِي فَـزارَةَ عَـنْ فِعْـلي وَقَـدْ نفـرت

في جَحْفَـلٍ حافِـلٍ كالعـارضِ الـبطل[4]

ويقول في موضع آخر:

فـدما بَـدْرٍ عَلَـيْكَ قَديمـةٌ وبنـي فَـزارَةَ قَـصْدُها أَنْ تَفْعَـلا[5]

ولم أجد عند غيرهما من شعراء الجاهلية المعروفين. ولكن ذكرها صاحب المفضليات ثلاث مرات ولثلاثة شعراء وهم «عوف بن الأحوص» حيث يقول:

يَـا أَسْـمَ أُخْـتَ بَنِـي فَـزارَةَ إِنَّنـي غـازٍ، وإِنَّ المَـرْءَ غَـيْرُ مُخَلَّـدِ[6]

---

(١) شرح أشعار الشعراء الهذليين ٢/ ٩١٩.
(٢) الجمهرة ٢/ ٩٩٥.
(٣) الأصمعيات ١١٢.
(٤) ديوان عنترة ١٣٢.
(٥) ديوان عنترة ١٤١.
(٦) المفضليات ٣٦٤.

ولـ«عوف بن عطية» حيث يقول:

فَكَادَتْ فَزارَةُ تَصْلَى بِنَا ... فَأَوْلَى فَزارَةُ أَوْلَى فَزارَا[1]

وقالها الحصين بن الحمام:

بَني عَمِّنا الأَدْنَيْنِ مِنْهُم وَرَهْطَنا ... فَزارَةَ إِذا رامَتْ بِنَا الحربُ مُعْظَمَا[2]

ومنها أيضًا كلمة «كِنانة» التي كان ذكرها قليلاً، فقد أوردها صاحب «الجمهرة» مرة ضمن بيت لأمية بن أبي الصلت يقول فيه:

وَبُدِّلَتِ المساكِنُ مِنْ إِيَادٍ ... كِنانَةُ بَعْدَما كانوا الْقَطِينا[3]

كما أوردها صاحب المفضليات مرة في قول الشاعر «بشر بن أبي خازم»:

فَأَبْلِغْ إِنْ عَرَضْتَ بِنَا رَسُولاً ... كِنَانَةَ قَوْمَنا في حَيْثُ صارُوا[4]

وذكرت مرة في «الأصمعيات» في بيت للشاعر «أبي دؤاد» يقول فيه:

غَيْرَ ذَنْبٍ بَنِي كِنَانَةَ أَنِّي ... إِنْ أُفارِقْ فَإِنَّني مِجْذَامُ[5]

وجاءت كلمة «ربيعة» ممنوعة من الصرف عند شعراء الجاهلية حيث يقول النابغة الذبياني:

رَهْطُ ابْنِ كوزٍ محقبي أَدْراعُهُم ... فيهم وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حذار[6]

---

(١) المفضليات ٤١٦.
(٢) المفضليات ٦٤.
(٣) جمهرة أشعار العرب ٢/ ٥١٤.
(٤) المفضليات ٣٤٣.
(٥) الأصمعيات ١٨٧.
(٦) ديوان النابغة الذبياني ٥٩.

ويقول عنترة:

وقتلتُ فارسَهم ربيعةَ عنوةً والهيدبانَ وجابرَ بنَ مهلهلِ[1]

ويقول طرفة بن العبد:

وَكُنَّا عَلى ذي حَوْزَةٍ مِنْ بلادِنا
رَبيعةُ فيمَنْ يَضْرِبُ الناسَ عَنْ عُرْض[2]

وجاءت مرتين في الأصمعيات لكل من «عمر بن حني التغلبي» ولـ«طريف العنبري» كما ذكرت مرة واحدة في المفضليات «لأبي ذؤيب» حيث يقول:

صَخِبُ الشوارِبِ لا يَزالُ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لآلِ أبي ربيعةَ[3] مُسْبَعُ

وقد ذكر هذا في «الجمهرة» منسوبًا للشاعر نفسه[4].

ومما جاء ذكره كلمة «جذيمة» التي ذكرها النابغة الذبياني مرة في شعره حين يقول:

وَبَنُو جُذَيْمَةَ حَيٌّ صدقٍ سادةٌ غَلَبُوا على خَبْتٍ إلى تِعْشار[5]

ووردت ثلاث مرات في كتاب «شرح أشعار الشعراء الهذليين» لشعراء مختلفين منهم الأعلم (واسمه: حبيب بن عبد الله وهو أخو صخر الغي

---

(١) ديوان عنترة ١٣٥.
(٢) ديوان طرفة ١٤١.
(٣) المفضليات ٤٢٣.
(٤) انظر الجمهرة ٢/ ٦٧١.
(٥) ديوان النابغة ٦٠.

الهذلي ثم الخثعمي وأخو جذيمة: اسم رجل كان يطلبه وهو منهزم) يقول الأعلم:

يُغْرَى جَذِيمَةُ وَالرِّداءُ كَأَنَّهُ بِأَقَبَّ قارِبْ[1]

ومنهم «مالك بن الحارث» إذ يقول:

كَرِهْتُ بَنِي جَذيمَةَ إِذْ ثَرَوْنَا قَفَا السَّلَفِينَ وَانْتَسَبُوا فَبَاحُوا[2]

ومنهم أيضًا «حذيفة بن أنس» في قوله:

وَقَدْ هَرَبَتْ مِنَّا مخافَةَ شَرِّنا جَذِيمَةُ مِنْ ذاتِ الشِّباك فَمَرَّتِ[3]

كما ذكرت مرة في «جمهرة أشعار العرب» ضمن بيت شعر لأبي زبيد الطائي يقول فيه:

وَكُنَّا كَنَدْمانَيْ جَذيمةَ حقْبةً مِنَ الدهرِ حتى قيلَ لَنْ يَتَصَدَّعا[4]

فبينما نسب هذا البيت في الجمهرة لأبي زبيد الطائي، نرى أنه قد نُسب في المفضليات لمتمم بن نويرة[5].

ومن الأعلام المذكرة المختومة بتاء التأنيث كلمة «معاوية» إلا أنها قليلة الوردة فهي لم ترد إلا مرتين في «شرح أشعار الهذليين» مرة لأبي العيال إذ يقول:

---

(١) شرح أشعار الهذليين ١/ ٣١٣.
(٢) شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٣٩.
(٣) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٥.
(٤) الجمهرة ٢/ ٧٤٩.
(٥) انظر المفضليات.

أَبْلِغْ مُعاوِيَةَ بْنَ صَخْرٍ آيَةً يَهْوِي إِلَيْهِ بِها البَرِيدُ الْأَعْجَلُ[1]

ومرة أخرى لـ «لائح بن مرة» حيث يقول:

عَلَيْكَ بَنِي مُعاوِيَةَ بْنِ صَخْرٍ فَأَنْتَ بِعَرْعَرٍ وَهُمُ بَضِيم[2]

وذكرت مرة أخرى في الأصمعيات ضمن بيت شعر لـ«حجل بن نضلة» يقول فيه:

أَبْلِغْ مُعاوِيَةَ المُمَزَّقَ آيَةً عَنِّي، فلستُ كَبَعْضِ ما يَتَقَوَّلُ[3]

ومن الأعلام أيضًا «خُزَيْمة» التي ورد ذكرها عند «أمية بن أبي الصلت»:

وإِنّي لأَسْقَي الناسِ إن كنتُ غارِمًا لعاقبةٍ قَتْلى خُزَيْمَةَ والخُضْرِ[4]

وقد وردت مرتين في الجمهرة منسوبة لجرير:

راحَتْ خُزَيْمَةُ بالجِيَادِ كَأَنّها عِقْبانُ عاديةٍ يَصِدْنَ صِلالا[5]

وقال أيضًا:

قُدْنا خُزَيْمَةَ قد علمتُم عُنْوَةً وَشَتا الهُذَيْلُ يمارِسُ الأَغْلالا[6]

كما ورد ذكرها ثلاث مرات في «المفضليات» مرة للكلحبة العرني (واسمه هبيرة بن عبد مناف) إذ يقول:

---

(١) شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٣.
(٢) شرح أشعار الشعراء الهذليين ٢/ ٦٦٧.
(٣) الأصمعيات ١٣٩.
(٤) الجمهرة ٢/ ٥٢١.
(٥) الجمهرة ٢/ ٨٩٦.
(٦) الجمهرة ٢/ ٨٩٧.

فَـأَدْرَكَ إِبْقَـاءَ العَـرادةِ ظَلْعُهَـا وقـد جَعَلَتْنـي مِنْ خُزَيْمَةَ إِصْبَعَا[1]

وذكرت أيضًا ضمن بيت لبشر بن أبي حازم يقول فيه:

أَتَـانِي مِـن خُـزَيْمَةَ راسِـياتٍ لَـنا حِـلُّ المَـناقِبِ وَالحَـرامُ[2]

وجاءت أيضًا للشاعر نفسه وفي المصدر نفسه إذ يقول:

أَبَـى لِبَنِـي خُـزَيْمَةَ أَنَّ فِـيهم قَـديمُ المجـدِ والحَسَبُ النُّضارُ[3]

وذكرت مرة أخرى في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» في بيت منسوب لعمر بن هميل:

خُـزَيْمَةُ عَمُّـنا وأبي هُـذَيْلٌ وكُلُّهُـمْ إلى عِـزٍّ وَلِـيتُ[4]

ووردت كذلك كلمة «رَواحة» الدالة على عَلَم وكما جاء في شرح ديوان زهير أنه من عبس[5]. وهي قليلة الورود وخاصة عند شعراء الجاهلية المشهورين فلم أجدها إلا مرة واحدة في ديوان زهير بن أبي سلمى حيث يقول:

سوى أَنّ حيا مِنْ رَواحَةَ أَقْبَلوا وكانوا قديمًا يَتَّقُونَ المخازيا[6]

وجاءت مرتين في «المفضليات» ومرتين في «الأصمعيات»، أما في «المفضليات» فقد ذُكرت ضمن بيت للحرث بن ظالم يقول فيه:

---

(١) المفضليات ٣٢.
(٢) نفس المصدر ٣٣٧.
(٣) نفس المصدر ٣٤٢.
(٤) الهذليين ٢/ ٨٢٢.
(٥) انظر ديوان زهير ٢٩٠.
(٦) انظر ديوان زهير ٢٩٠.

وَحَشَّ رَواحَةُ القَرَشِيُّ رَحْلي بِناقَتِهِ وَلَمْ يَنْظُرْ ثَوَابَا[1]

وذكرها كذلك «الجميح الأسدي» بقوله:

وَبَنُو رَواحَةَ يَنْظُرونَ إذا نَظَرَ النَدِيُّ بأنْفِ خُشْم[2]

وأما في «الأصمعيات» فقد ذكر البيت نفسه هو «وبنو رواحة إلخ» والشاعر نفسه[3] «الجميح الأسدي» كما أنها وردت في بيت آخر لـ«زبان بن سيار» حيث يقول:

فَإِنْ تَسْأَلُوا عنا فوارسَ دارمٍ يُنبئْك عنْها مِنْ رَواحةَ عالمُ[4]

كما جاء ذكرها في المفضليات:

فإن تسألوا عنها فوارسَ داحسٍ ينبئْك عنها من رواحةَ عالمُ[5]

ومن الكلمات التي وردت قليلاً في الشعر العربي «بُهتة» وهي علم على شخص وقد ذكرها النابغة في شعره مرة حين يقول:

لولا بنو عوفِ بنِ بُهثةَ أصبَحَتْ بالنعفِ أُمُّ بني أبيك عقيمَا[6]

ووردت مرتين في «الأصمعيات» ولشاعر واحد هو «المتلمّس» وذلك بقوله:

أمنتفلاً من نصر بُهثةَ خِلْتَني ألا إنّني منهم وإنْ كنتُ أيْنما[7]

---

(١) المفضليات ٣١٥.
(٢) المفضليات ٣٦٧.
(٣) الأصمعيات ٢١٨.
(٤) الأصمعيات ٢١١.
(٥) المفضليات ٣٥٤.
(٦) ديوان النابغة الذبياني ١٠٨.
(٧) الأصمعيات ٢٤٥.

وبقوله أيضًا:

أرى عُـصَمًا في نـصر بُهْـثَةَ دائِـبًا وتعذُلُني في نـصر زيـدٍ فبئسَ ما[1]

وما ورد قليلاً كلمتا «عميرة وعمرة» كما في الأبيات التالية:

سـائلْ عَمـيرةَ حيثُ حَلّـت جمعها عـند الحـروب بـأيِّ حـيٍّ تُلْحَق[2]

وقال ربيعة بن مقروم الضبي:

ومعـنٍ ومـن حيَّـيْ جَدِيلَةَ غادرتْ عَمـيرةَ والـصُّلَّخْمَ يَكْـبُو مُلَحَّـبا[3]

وقد جاء ذكر هذا البيت للشاعر نفسه في الأصمعيات[4].

وقال «قيس بن الخطيم» كما ورد في «الجمهرة»:

أَتَعْـرِفُ رَسْـمًا كاطِّـرادِ المـذاهبِ لعَمْـرَةَ وَحْشًا غيرَ موقفِ راكبِ[5]

وجـاء في «المفـضليات» في بـيت لثعلـبة بن صعير بن خزاعي وهو شاعر جاهلي قديم يقول فيه:

هـل عـند عمـرةَ مـن بـثات مسافر ذي حاجـــة مُـــتَرَوِّحِ أو باكـــر[6]

ومـا ذكـر قليلاً كلمة «خُزاعة» التي وردت مرتين في كتاب «شرح أشعار الهذليين» كما هو في البيت التالي المنسوب لأم عمرو امرأة خذام الخزاعي:

---

(١) الأصمعيات ٢٤٦.
(٢) ديوان عنترة ١١١.
(٣) المفضليات ٣٧٨.
(٤) الأصمعيات ٢٢٥.
(٥) الجمهرة ٢/ ٦٣٣.
(٦) المفضليات ١٢٨.

فـإن سَـبَقَتْ عُلْـيا هـذيلِ بِـذَحْلها خُزاعةَ أو فاتَتْ فكيفَ اعتذارُها[1]

وكما في قوله «عمرو بن هميل»:

قَتَلْـنَا بِقَـتْلانا خُـزاعَةَ كُلَّهـا وَبَكْـرًا ففـي الفـريقين نَعْـتَلي[2]

ومـن الكلمات التي وردت قليلاً كلمة «غَزيّة» التي جاءت عند «دريد بن الصمة» بقوله:

وَهَـلْ أَنـا إلاَّ مِـنْ غَـزِيّةَ إنْ غَـوَتْ غـويتُ وإن تَرْشُـدْ غَـزِيةُ أَرْشُـدِ[3]

وقـد ذكـر البـيت نفسه في «الأصمعيات» وللشاعر نفسه مع تغيير بسيط وهـو أنه جعل «ما» بدلاً من «هل» في قوله: «وما أنا إلا من غزية». و«غزية» هو أحد أجداد الشاعر.

وهـناك كلـمات وردت بـصورة مفـردة بـل إنهـا اقتـصر ذكرها على بيت واحد، وذلك مثل «سُواءة» التي ذكرها النابغة الذبياني حين يقول:

وبـنو سُـواءة زائـروك بـوفْدِهم جيـشًا يقـودُهم أبـو المظفـارِ[4]

ومثل «خناعة، وذؤيبة» كما في قوله «معقل بن خويلد».

فِـديً لِبَنِـي خُـناعَةَ يَـوْمَ لاقَـوْا ذُؤَيْـبَةَ مَـا أراحُ ومَـا أسـامَا[5]

وأيـضًا كلمـة «زُلَـيفة» التـي تـدل عـلى حـي من هذيل. وقد ذكرها أبو جندب:

---

(١) شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٩٦.
(٢) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٨١٦.
(٣) الجمهرة ٢/ ٥٨٤.
(٤) ديوان النابغة ٦٠.
(٥) شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٩٤.

مَـــنْ مُـــبْلِغٌ مَلائِكـــي حُبْـــشِيًّا أخـــا بَنِـــي زُلَـــيْفَةَ الـــصُّبْحِيًّا[1]

ومـنها كلمـة «شِـعارة» التـي هـي لقب لصخر الغي وقد جاءت في بيت شعر لأبي المثلم:

أَنَـــسْلَ بَنِـــي شِـــعارَةَ مَـــنْ لَـــصَخْرٍ فـــإنّي عَـــنْ تَقَفُّـــرِكم مَكـــيثُ[2]

ومـن هذه الكلمات القليلة الورود كلمة «صِرْمة» كما في قول «أبي شهاب المازني»:

فَـــذالِكَ إذ نـــال ابـــنَ صِرْمَـــةَ بِنُعْمَـى فَلَـوْ أنّ ابنَ صِرْمَة شاكِرُ[3]

وكـذلك كلمة «بَعْجة» التي هي قبيلة من هذيل، وقد جاءت في قول «أبي ذؤيب»:

أَصِـيْبَتْ بِقَـتْلي آلِ عمـرٍو وَنَـوْفَلٍ وَبَعْجـةَ فاختَلَّتْ وارثَ رُجوعُها[4]

ومنها كلمة «أُسامة» التي ذكرها «أبو جندب» بقوله:

أَيْـــنَ الفتَـــى أُســـامةُ بـــنُ لُعْـــطٍ هَـــلاَّ تَقـــومُ أَنـــت أوْ ذو الإبْـــط[5]

ومثلها كلمة «وائلة» وقد ذكرها «أبو جندب» أيضًا بقوله:

تُلاقُـــوا مِـــثْلَ مـــا لَقِـــيَتْ ثَقِـــيفٌ وَوائِلَـــةُ بـــنُ دُهْمـــانَ بـــنِ نَـــصْرِ[6]

---

(١) شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٥٠.
(٢) شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٦٣.
(٣) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٩٧.
(٤) شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٥.
(٥) المصدر السابق ١/ ٣٦٦.
(٦) المصدر السابق ١/ ٣٦٩، ٢/ ٦٨٣، شاهد على وائلة لعبد مناف من ربع.

وهنا ملاحظة لا بد من ذكرها ألا وهي أن الأسماء التي ذكرت أخيرًا وهي «خناعة، ذؤيبة، زليفة، شعارة، صرمة، بعجة، أسامة، وائلة» قد كان مصدرها واحدًا وهو كتاب «شرح أشعار الهذليين» أي أنها من – هذيل – وبطونها المختلفة. ونلاحظ أيضًا أن أكثر ورودها من شاعر معيّن هو «جندب» الذي ذكر من هذه الأسماء ثلاثة.

ووردت كلمات قليلة ومتفرقة عند الشعراء الجاهليين المعروفين من مثل «زهير بن أبي سلمى» حيث ذكر كلمة «حُذيفة» في قوله:

حُذيفةُ تيمية وبدرٌ كلاهما إلى باذخ يعلو على مَنْ يُطاوِلُه[1]

ومثلها «كَبْشة» التي ذكرها امرؤ القيس حين قال:

خالي ابنُ كَبْشَةَ قد عَلِمتُ مكانَهُ وأبو يزيدٍ وَرَهْطُهُ أَعْمامي[2]

ومنها «علقمة» التي جاء ذكرها عند «عمرو بن كلثوم» في قوله:

وَرِثْنا مَجْدَ عَلْقَمةَ بْنِ سَيْفٍ أَباحَ لَنَا حُصُونَ المَجْدِ دِينَا[3]

و«علقمة» كما في «الجمهرة» هو ابن سيف بن شرحبيل بن معير إلى ابن تغلب.

ووردت كذلك «حَنِيفة» «عند الحارث بن حِلّزة» إذ يقول:

أم عَلَيْنا جَرّى حَنيفَةَ أَوْ ما جَمَّعَتْ من مُحارِبٍ غَبْراءُ[4]

---

(١) ديوان زهير ١٤٣.
(٢) ديوان امرئ القيس ١٢٨.
(٣) جمهرة أشعار العرب ١/ ٣٥٥.
(٤) شرح القصائد السبع الطوال ٤٨٠. انظر المفضليات ٤١٥.

وفيه شاهد آخر على المنع من الصرف وهو قوله «غبراء» لوجود ألف التأنيث الممدودة. ومنها أيضًا كلمة «سلامة» كما في قوله «عمرو بن معد يكرب»:

وَأَجْرَدَ مُطَّرِدًا كالرِّشاءِ وَسَيْفَ سلامةَ ذي فائِشِ[1]

وقد ورد عند «طرفة بن العبد» ثلاث كلمات، وهي: «وَرْدة» كما في وقوله:

ما ينظرون بمن وردةَ فيكم صَفُر البنون وَرَهْطُ وَرْدةَ غُيَّبُ[2]

وكذلك «عُبيدة» كما في قوله:

ولقد هَمَمْتُ بذاك إذ حُبِست وأُمِرَّ دون عبيدةَ الرذم[3]

ومنها أيضًا «قتادة» كما في قوله:

أبلغ قتادةَ غيرَ سائلةٍ مِنْه الثّوابَ وَعَاجِلَ الشكم[4]

ومما مرّ نرى أن الكلمات السابقة وهي «حذيفة – كبشة – علقمة – حنيفة – سلامة – وردة» قد جاءت عند شعراء جاهليين معروفين.

وهناك أعلام أخرى وردت لكنها قليلة الورود، في جمهرة أشعار العرب

---

(١) الأصمعيات ١٧٧.

(٢) ديوان طرفة ١٠٢.

(٣) ديوان طرفة ١٠١.

(٤) ديوان طرفة ٩٢.

بالإضافة لما سبق ذكره الكلمات التالية زلينة[1] – نجيدة[2] – ساعدة[3] – وخمس في المفضليات وهي «دارة» التي ذكرها «مزرد بن ضرار الذبياني» بقوله:

فيا لَهَفَي أَنْ لا تكونَ تعلّقتْ بأسبابِ حبلِ لابن دارةَ ماجدِ[4]

و«حية» التي وردت عند «ثعلبة بن صُعير» إذ يقول:

تُضْحِي إذا دقّ المطِيُّ كَأَنّها فَدَنُ ابنِ حَيّةَ شادَهُ بالآجُرِ[5]

ومنها كلمة «عُمارة» وهي اسم لابن زياد العبسي ذكرها ربيعة بن مقروم» بقوله:

تَرَكْنا عُمارةَ بينَ الرِّماح عُمارةَ عَبْسٍ نَزيفًا كَلِيما[6]

وكذلكِ «مامة» وهو كما جاء في شرح المفضليات: أحد أجواد العرب في الجاهلية ابن أم دؤاد»[7] وقد ذكرها «الأسود بن يعفر النهشلي» بقوله:

أَرْضًا تَخَيَّرَها لِدارِ أبيهُم كَعْبُ بنُ مامَةَ وابنُ أُمِّ دُؤادِ[8]

---

(١) انظر الجمهرة ٢/ ٨٥٤.
(٢) انظر الجمهرة ٢/ ٩٢٠.
(٣) الجمهرة ٢/ ٦٤٢.
(٤) المفضليات ٧٩.
(٥) المفضليات ١٢٩.
(٦) المفضليات ١٨٤.
(٧) المفضليات ٢١٧.
(٨) المصدر السابق ٢١٧.

ومنها «زنيبة» حيث أوردها «متمم بن نويرة وهو صحابي» بقوله:

صَرَمَتْ زُنَيْبَةُ حَبْلَ مَنْ لا يَقْطَعُ حَبْلَ الخليلِ وَلَلأمانَةَ تَفْجَعُ[1]

وهناك سبع كلمات متفرقة وردت في «الأصمعيات» منعت من الصرف للعلة ذاتها وهي العلمية والتأنيث لأنها أعلام مذكرة مختومة بتاء التأنيث، وهي: «خطمة» التي جاءت في قوله «قيس بن الخطيم»:

أَبْلِغْ بني جَحْجَبى وَقَوْمَهُمُ خَطْمَةَ أَنَّا وَراءَهُم أُنُفُ[2]

و«عُلْبة» كما في قول «أوس بن غلفاء»:

وَهَلاً إِذْ رَأَيْتَ أبا مُعاذٍ وَعُلْبَةَ كنتَ فيها ذا انْتِقام[3]

و«حَرْزة» كما في قول «سبيع بن الخطيم»:

فاقْنَيْ حَياءَكِ إِن رَبَّكِ هَمَّهُ في بينِ حَرْزَةَ والثويرِ طَفِيفُ[4]

ومنها كذلك «قتيبة» في قول «سهم بن حنظلة»:

إذا قُتَيْبَةُ مَدَّتْني حوالِبُها بالدُّهم تَسْمَعُ في حافاتها لَجَبَا[5]

وجاءت كلمة «مجدعة» ممنوعة من الصرف كما في قول «سعدى بنت الشمردل»:

جادَ ابْنُ مَجْدَعَةَ الكَمِيُّ بنفسِهِ ولقَدْ يَرَى أَنّ المَكَرَّ لَأَشْنَعُ[6]

---

(١) المصدر السابق ٤٨.
(٢) الأصمعيات ١٩٨.
(٣) الأصمعيات ٢٣٤.
(٤) الأصمعيات ٢٢٢.
(٥) الأصمعيات ٥٦.
(٦) الأصمعيات ١٠٢.

وفي البيت شاهد آخر على المنع من الصرف وهو «أشنع» للوصفية ووزن الفعل.

ومما جاء في الأصمعيات أيضًا «قُرّة» كما في قول «العباس بن مرداس»:

وَقُـرَّةُ يَحْمِـيهِمْ إذا مـا تَـبَدَّدُوا ... ويَطْعـنُهم شَـزْرًا فَأَبْرَحْتَ فارِسا[1]

وكذلك كلمة «شجنة» حيث ذكرها «سنان بن أبي حارثة» بقوله:

مِـنَّا بِـشَجْنَةَ والـذِّبابُ فـوارسٌ ... وَعُـتائِدٍ مـثلُ الـسوادِ المظلـم[2]

وفي هذا البيت صرف الشاعر «فوارس، وعتائد» للضرورة الشعرية.

ومن الأعلام المذكرة المختومة بالتاء «بيشة» التي وردت مرة في «جمهرة أشعار العرب» ضمن بيت شعر «للبيد» قال فيه:

حُفِـزَتْ وَزايَلَهـا الـسَّرابُ كأنهـا ... أجـزاعُ بيـشَةَ أَثْلُهـا وَرِضـامُها[3]

ووردت مرة كذلك في «المفضليات» للحرثِ بن ظالم:

وَحَـلَّ الـنَّعْفَ مـن قَـنَوَيْنِ أَهْـلي ... وَحَلَّـتْ رَوْضَ بيـشَةَ فَالـرُّبابا[4]

وجاء في المفضليات أيضًا خمس كلمات أخرى من نفس الصنف وهي «حنيفة» وهناك في الحقيقة أسماء كثيرة التي هي أعلام مذكرة مختومة بالتاء، وقد ورد ذكرها في كتب الشعر وعند شعراء معروفين،

---

(١) الأصمعيات ٢٠٦.
(٢) المصدر السابق ٢٠٨.
(٣) الجمهرة ١/ ٢٩٥.
(٤) المفضليات ٣١٤.

وقد يطول بنا المقال إذا ذكرنا لكل واحدة بيتًا، ولذلك سأسردها وأبين الصفحة التي يوجد فيها بيت الشعر وذلك من مثل «حنانة» التي ذكرها طرفة بن العبد في ديوانه[1].

وجاء في الأصمعيات ذكر كلمتين هما «قدامة[2] ومنولة[3]» وجاء في المفضليات خمس كلمات هي «جعدة[4]، وخفاجة[5]، ضبعة[6]، جفنة[7]، صنبة[8]، غمرة[9]».

وجاء في كتاب «شرح أشعار الشعراء الهذليين سبع عشرة كلمة وهي «نفاثة[10]، زهرة[11]، غزية[12]، بجلة[13]، ذرة[14]، مدركة[15]، سحفة[16]، سنة[17]، قضالة[18]، ساعدة[19]، عاصية[20]، خياعة[21]، أيلة[22]، أثلة[23]، حلية[24]، أثيلة[25]، تبالة[26].

كما ورد في «جمهرة أشعار العرب» كلمة «ساسة» ضمن بيت شعر للكميت يقول فيه:

---

(١) ديوان طرفة بن العبد ١٤٣.
(٢) الأصمعيات ٢١٤.
(٣) الأصمعيات ٢١٠.
(٤) المفضليات ٢٧٦.
(٥) المفضليات ٣٣١.
(٦) المفضليات ٢٣٩.
(٧) المفضليات ١٦٧.
(٨) شرح الهذليين ١/ ٣٦٥ و ٣/ ١٢٤٠.
(٩) شرح الهذليين ٢/ ٤٢٥.
(١٠) شرح الهذليين ٢/ ٥٦٦.
(١١) شرح الهذليين ٢/ ٥٦٨.
(١٢) شرح الهذليين ٢/ ٦٢٣.
(١٣) شرح الهذليين ٢/ ٦٢٦.
(١٤) شرح الهذليين ٢/ ٧٣٠.
(١٥) شرح الهذليين ٢/ ٧٥٤.
(١٦) شرح الهذليين ٢/ ٧٩٣.
(١٧) شرح الهذليين ٢/ ٢٩٢.
(١٨) شرح الهذليين ٢/ ٨٦٦، ٢/ ٨٦٩.
(١٩) شرح الهذليين ٢/ ٨٦٩.
(٢٠) شرح الهذليين ٢/ ٨٧٠.
(٢١) شرح الهذليين ٢/ ٨٩٩.
(٢٢) شرح الهذليين ٢/ ١٢٢٢.
(٢٣) شرح الهذليين ٢/ ١٢٨٢.
(٢٤) شرح الهذليين ٣/ ١٢٩٨.
(٢٥) الجمهرة ٢/ ٩٩١.
(٢٦) الأصمعيات ١٩٨.

لتَتْركنا قُرْبَى لؤي بن غالب  كَسَامةَ إِذْ أَوْدَتْ وَأَوْدَى عَتِيبُها[1]

ومما يجدر ذكره هنا هو أن كلمة «أثلة» و«أثيلة» قد أتتا علمين لمؤنثين كما ورد في بيت «لقيس بن الحطيم» قال فيه:

بَلْ لَيْتَ أهلي وَأَهْلَ أَثْلَةَ في  دارِ قريبٍ من حيثُ يُخْتَلَفُ[2]

فأثلة: هو اسم صاحبته.

كذلك جاءت «أثيلة» علمًا على امرأة كما في قول «أبي صخر الهذلي»:

قالَتْ أُثَيْلَةُ قَدْ تَنقصَّكَ الْبِلَى  وَنُكِسَتْ في أطمارِ أَشْعَثَ ناحِلِ[3]

وفيه شاهد آخر هو «أشعث» حيث منع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

## ثالثا – الأعلام المؤنثة المختومة بتاء التأنيث:

وردت أعلام كثيرة من هذا الصنف في الشعر العربي وذلك مثل كلمة «أمامة» التي ذكرها النابغة الذبياني حين يقول:

وَدِّعَ أُمامَةَ والتوديعُ تعذيرُ  وما وداعُك من قفَّتْ به المِيرُ[4]

وذكرها كذلك عمرو بن معد يكرب بقوله:

---

(١) الجمهرة ٢/ ٩٩١.
(٢) الأصمعيات / ١٩٨.
(٣) شرح الهذليين ٢/ ٩٢٨.
(٤) ديوان النابغة الذبياني ٧١.

وقـد عَجَـبتْ أمامـةُ أنْ رَأَتْنـي تفـرّع لِمّتـي شـيبٌ فَظـيعُ[1]

كما ذكرها طرفة بن العبد حين قال:

دعـي دعـوةً إذ تـنكت النبلُ صَدْرَهُ أمامـةَ واسـتعدى هـناك مـباشِرَا[2]

وقـد وردت ثـلاث مرات في «المفضليات فقد جاءت عند الشاعر (منقذ بـن الطـماح أحـد فرسـان الجاهلية يوم جبلة وبه قتل، وكان من فرسان بني أسد المعدودين) بقوله:

أَمْـسَتْ أُمامَـةُ صُـمْتًا مـا تُكلِّمـنا مجـنونةٌ أم أَحَـسَّتْ أَهْـلَ خَرّوبِ[3]

وجـاءت أيـضًا عـند الـشاعر (بـشارة بـن عمرو، وهو خال زهير بن أبي سلمى وُلِدَ مُقْعَدًا ولا ولد له) حيث يقول:

هَجَـرْتَ أمامـةَ هجـرًا طـويلاً وَحَمَّلـكَ الـنَّأْيُ عِبْـئًا ثَقـيلا[4]

كما ذكرها «معاوية بن مالك» في شعره إذ يقول:

طَـرَقَتْ أمامـةُ والمَـزارُ بعـيدُ وَهْـنًا وَأَصْـحابُ الـرِّمالِ هُجُودُ[5]

وقد ذكر هذا البيت للشاعر نفسه في الأصمعيات[6].

بينما ورد ذكـرها مرتين في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» مرة لعروة بن مرة بقوله:

---

(١) الأصمعيات ١٧٤.
(٢) ديوان طرفة ١٣٦.
(٣) المفضليات ٣٤.
(٤) المفضليات ٥٥.
(٥) المفضليات ٣٥٥.
(٦) الأصمعيات ٢١٢.

وقـــال أبـــو أُمامَـــةَ يـــا لَبَكْـــرِ فَقُلْـــتُ ومَـــرْخَةٍ دَعْـــوىً كبـــيرُ[1]

ويجـوز أن يكـون المسمى بأمامة مذكرًا في هذا البيت إذ اعتاد العرب على الكنية بالأبناء.

كـما جـاء ذكرها في الكتاب نفسه كذلك لشاعر يسمى (الجموح أخو بني ظفر وأبو يسر) إذ يقول:

قالـــت أُمامَـــةُ لمـــا جِـــئْتُ آئِـــبَها هَـلَّا رَمَيْتَ بباقي الأَسْهُم السُّودِ[2]

ومـن هـذه الأعـلام المؤنثة لفظًا ومعنى «مارية» التي ذكرها «الحارث بن حلّزة» بقوله:

وإلى ابـــنِ ماريـــةَ الجـــوادِ وَهَـــلْ شَرْوَى أبي حَـــسَّانَ في الأنْـــسِ[3]

مارية: أم قيس ممدوحة، مارية بنت سيار.

وفي البـيت شـاهد آخـر عـلى المـنع مـن الـصرف وهو «حسان» للعلمية وزيادة الألف والنون كما أوردها «حسان بن ثابت» بقوله:

أَبْـــناءُ جَفْـــنةَ حَـــوْلَ قَـــبْرِ أبـــيهم عمـرو بـن ماريةَ الكريم المُفْضِلِ[4]

وفـيه شـاهد هـو «جفـنة» مـنع مـن الـصرف للعلة نفسها وهي العلمية والتأنـيث، وهـناك كلمة «خولة» التي ذكرها طرفة بن العبد في شعره مرات قليلة إذ يقول:

---

(١) شرح الهذليين ٢/ ٦٦٤.
(٢) شرح الهذليين ٢/ ٨٧١.
(٣) المفضليات ١٣٣.
(٤) جمهرة أشعار العرب ١/ ٨٠.

لِخَـــوْلةَ أطـــلالٌ بـــبُرْقَةِ ثَهْمَـــدِ

تلـوحُ كباقـي الوَشْـمة في ظاهـرِ الـيدِ[1]

وقد ذكر هذا البيت لطرفة أيضًا في الجمهرة[2].

ويقول أيضًا:

إذا قلـت هـل يـسلو اللـبانةَ عاشقٌ تُمَـرّ شئون الحبِ من خولةَ الأول[3]

ولم يذكـرها غـيره مـن شـعراء الجاهلـية المعـروفين فـيما وقفت عليه من شعرهم.

كـما ورد ذكـر هـذه الكلمة في «المفضليات ثلاث مرات ولثلاثة شعراء إذ يقول «المرار بن منقذ»:

عَجَـــبٌ خَـــوْلَةُ إِذْ تُنْكِـــرُني أَمْ رَأَتْ خـولةُ شـيخًا قـد كَـبِرْ[4]

وأوردها كذلك «عبدة بن الطبيب» بقوله:

هَلْ حَبْلُ خَوْلَةَ بعدَ الهجرِ مَوْصولُ أَمْ أنـتَ عنها بعيدُ الدّارِ مشغولُ[5]

ويقول آخر وهو «عوف بن الأحوص»:

لخـــولةَ إِذْ هُـــمُ مَغْنـــى، وأهـــلي وأَهْلُـــكِ ســـاكِنونَ معًـــا رِثـــاءُ[6]

ونظـير «خـولة» في ورودهـا «خـويلة» وهـو تـصغير لخـولة فقد ذكرت

---

(١) ديوان طرفة: شرح الأعلم الشنتمري ص٥.

(٢) الجمهرة ١/ ٣٧٥.

(٣) ديوان طرفة ٨٧ وانظر من ديوانه ٨٥.

(٤) المفضليات ٨٢.

(٥) المفضليات ١٣٥.

(٦) المفضليات ١٧٣.

مـرتين في المفـضليات إذ أوردها «عبدة بن الطبيب» وهو نفس الشاعر الذي استشهدنا بشعره في ذكر «خولة» فهو يقول:

حَلَّـــتْ خُـــوَيْلَةُ في دارٍ مُجـــاوِرَةٌ  أَهْـلَ المـدائنِ فيها الدِّيكُ والفيلُ[1]

ووردت أيضًا في بيت للمرقش الأكبر إذ يقول:

سَـــفَهًا تذكُّـــرُهُ خُـــوَيْلَةَ بعـــدما  حالَـتْ قُـرى نجـرانَ دنَ لقائِهـا[2]

وفـيه شـاهد آخـر عـلى المـنع من الصرف وهو «نجران» للعلمية وزيادة الألف والنون.

مـنها كلمـة «أمـيمة» التـي وردت عـند جمـع من شعراء الجاهلية لامرئ القيس إذ يقول:

أدامـت عـلى مـا بَيْنَـنا مـن مَـوَدَّةٍ  أُمَـيْمَةُ أم صـارتْ لقـولِ المخبِّبِ[3]

وكزهير بن أبي سلمى في قوله:

شـطتْ أمـيمةُ بعـدما صـقبتْ  ونـأتْ ومـا فَنِي الجنابُ فيذهبُ[4]

وكالـشنفرى الأزدي (شـاعر جـاهلي مـن بني الحرث بن ربيعة وهو ابن أخت تأبط شرًّا) فهو يقول:

فواكَـــبِدَا عـــلى أُمَـــيْمَةَ بعـــدَما  طَمِعْتُ، فَهَبْها نِعْمَةَ العيشِ زَلَّتِ[5]

---

(١) المفضليات ١٣٥.
(٢) المفضليات ٢٣٤.
(٣) ديوان امرئ القيس ٤٢.
(٤) ديوان زهير ٣٦٩.
(٥) المفضليات ١٠٨.

وممن ذكر هذا الاسم في شعره «أبو ذؤيب» واسمه خويلد بن خالد ابن محرث وهلك أبو ذؤيب في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه إذ يقول:

قالتْ أُمَيْمَةُ ما لِجِسْمِكَ شاحِبًا ... منذُ ابْتُذِلْتَ ومثلُ مالِكَ يَنْفَعُ[1]

وقد جاء ذكر هذا البيت وللشاعر نفسه بالإضافة لهذا المصدر في مصدرين آخرين هما «شرح أشعار الهذليين»[2]، و«المفضليات»[3]، دون أي تغيير، ومن المصادر التي وردت فيها هذه الكلمة «شرح أشعار الشعراء الهذليين» فبالإضافة لبيت أبي ذؤيب، فقد ذكرت أربع مرات أخرى ولشعراء مختلفين من مثل «أبي المثلم الخناعي» إذ يقول:

عَذِيرَ أُمَيْمَةَ بالمَرْفِضِ ... كذي هِمَّةِ النفسِ لا تَنْقَضِي[4]

ومثل «معذل بن خويلد» إذ يقول:

لَعَمْرُ أَبي أُمَيْمَةَ لا أُوالي ... خزاعةَ مِثْلَ ما والى حَبيبُ[5]

ووردت أيضًا عند «الفهري» بقوله:

أَبْلِغْ أُمَيْمَةَ والخطوبُ كَثِيرةٌ ... أُمَّ الوليدَ فإِنَّنِي لَمْ أُقْتَلِ[6]

---

(١) الجمهرة ٢/ ٦٦٦.
(٢) الهذليين ١/ ٥.
(٣) المفضليات ٤٢١.
(٤) شرح الهذليين ١/ ٣٠٥.
(٥) شرح الهذليين ١/ ٣٩٩.
(٦) شرح الهذليين ٢/ ٨٠٩.

وقال «أبو خراش»:

لَعَمْرِي لَقَدْ راعَتْ أُمَيْمَةَ طَلْعَتي وَإِنَّ ثوائي عِنْدَما لَقليلُ[1]

ومن الأعلام المؤنثة «مية» التي ذكرها «النابغة الذبياني» مرتين إذ يقول:

يا دارَ مَيَّةَ بالعلياءِ فالسندِ أقوتُ وَطال عليها سالفُ الأبدِ[2]

وقال أيضًا:

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رائحٌ أو مُغْتَدِ عجلانَ ذا زادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ[3]

وورد البيت نفسه في «الجمهرة»[4].

كما ذكرها ذو الرمة بقوله:

وَقَفَتْ على رَبْعِ لِمَيَّةَ ناقتي فما زِلْتُ أَبْكي عِنْدَهُ وَأُخاطِبُه[5]

وقال أيضًا في موضع آخر:

دارٌ لمَيَّةَ إذ مَيٌّ تُساعِفُنا ولا يَرَى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[6]

كما ورد في «الجمهرة» لشاعر آخر وهو «المتلمس» (واسمه جرير بن عبد العزى ويتصل نسبه بمعد بن عدنان) إذ يقول:

---

(١) شرح الهذليين ٣/ ١١٨٩.
(٢) ديوان النابغة الذبياني ٣٠.
(٣) ديوان النابغة الذبياني ٣٨.
(٤) الجمهرة ١/ ٧٨.
(٥) الجمهرة ١/ ١٢٥.
(٦) المصدر السابق ٢/ ٩٣٥.

كـم دونَ ميَّةَ مـن مُـسْتَعْمَلِ قَذَفٍ ومِـنْ فَـلاةٍ بهـا تُـستودَعُ العِيسُ[1]

ومـما ذكـر قلـيلاً كلمـة «خلـيدة» حـيث وردت مرة في «الجمهرة» لعبيد الراعـي (واسـمه عبـيد حـصين بـن جندل بن قطن بن ربيعة، ويتصل نسبه بنزار بن معد بن عدنان). إذ يقول:

قالَـتْ خُلَـيْدةُ: مـا عَراك؟ ولم نكنْ أبـدًا إذا عَـرَتِ الـشئونُ سَـئولا[2]

كـما وردت مـرة في «شرح أشـعار الشعراء الهذليين» على لسان «خُصِيبُ الصخري» حين يقول:

قالَـتْ خُلَـيْدَةُ لمـا جِـئْتُ زائـرَها

هـذا خُـصَيْبٌ صـحيحُ الجلـدِ لم يُـصَبِ[3]

ومـن الأعـلام المؤنثة المختومة بتاء التأنيث «سمية» التي ذكرت مرتين في «المفـضليات» حـيث جـاءت ضـمن بـيت شعر «للحادرة» واسمه قطبة بن محصن بن جرول وهو شاعر جاهلي مقل من غطفان. يقول هذا الشاعر:

بكـرتْ سـميَّةُ بُكْـرةً فَتَمَـتَّعِ وَغَـدَتْ غُـدُوَّ مفـارقٍ لم يَـرْبَعِ[4]

وجاء أيضًا قول «معاوية بن مالك»:

قالـت سُـمَيَّةُ: قَـدْ غَوِيتَ بِأَنْ رَأَتْ حقًّـا تَـناوَبُ مـا لَـنا وَوُفـودُ[5]

وقد ذكر صاحب «الأصمعيات» البيت نفسه للشاعر نفسه[6].

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٥٥٣.
(٢) الجمهرة ٢/ ٩١٣.
(٣) الهذليين ١/ ٣٣٩.
(٤) المفضليات ٤٣.
(٥) المفضليات ٣٥٦.
(٦) الأصمعيات ٢١٢.

كـما وردت أيـضًا كلمـة «فُطـيمة» في «المفـضليات» إذ يقـول «المـرقش الأصغر»:

وإنّي لأسْـتَحْيِي فُطَـيْمَةَ جائِعًـا خَمِيصًا وأستَحْيي فُطيمَةَ طاعِمَا[1]

وجاءت كذلك في «الأصمعيات» إذ يقول «عوف بن عطية»:

سَـخِرَتْ فُطَـيْمَةُ أَنْ رأَتْنـي عارِيًـا جَـزَري إذا لم يُخْفِـهِ مَـا أَرْتَـدِي[2]

كـما ذكـرت مـرتين في «شرح أشـعار الـشعراء الهذليـين» إذ يقـول «أبـو ذؤيب»:

أَلِلْحَـيْنِ قامـتْ هاهُـنا أَمْ تَعَرَّضَتْ فُطَـيْمَةُ أَمْ كَـيْما يَـبَرَّ اعـتِذارُها[3]

ويقول «أبو العيال»:

بَخِلَـتْ فُطـيمَةُ بالـذي تُولِينـي إلا الكـلامَ وَقَلَّـما يُجْدِينـي[4]

وهناك مجموعة من الأعلام المؤنثة المختومة بتاء التأنيث التي وردت قليلاً عـند الـشعراء، بل لا يكاد يتعدى ذكرها مرة واحدة وذلك من مثل (ظُلامة – عاتكة – حليمة) التي وردت عند النابغة الذبياني في الأبيات التالية:

أَمِـنْ ظُلامَـةَ الـدِّمَنِ الـبَوالي بِمُـرْفَضّ الحبـى إلى وُعـالِ[5]

بَعْـدَ ابْـنِ عاتكـةَ الثاوي على أبوَيْ أَضْـحَى بِـبَلْدَةٍ لَا عَـمٌّ وَلا خـالِ[6]

---

(١) المفضليات ٢٤٦.
(٢) الأصمعيات ١٧٠.
(٣) الهذليين ١/ ٧٥.
(٤) المصدر السابق ١/ ٤٠٧.
(٥) ديوان النابغة ٩٦.
(٦) ديوان النابغة ١٠.

يـوما حَلـيمةَ كانـا مِـنْ قـديمِهم وعـينُ بـاغ، فكان الأمرُ ما ائْتَمرا[1]

وجاء عند «عنترة» (سُهية، زُبية) حيث يقول:

أَمِـنْ سُـهَيَّةَ دَمْـعُ العـينِ تذريـفُ لـو أنَّ ذا مِنْك قَبْلَ اليوم معروفُ[2]

ويقول أيضًا:

تُعَنِّفُنـــي زُبـــيَّةُ في المـــلام عـلى الإقـدام في يـوم الـزِّحام[3]

وهـناك أعلام أخرى وردت بصورة مفردة وعند شاعر معين كـ«فاطمة» التي ذكرها زهير بن أبي سلمى في قوله:

عفـــا مِـــنْ آلِ فاطمـــةَ الجـــواءُ فـــيُمْنٌ فالقـــوادمُ فالحـــساءُ[4]

ومـنها «قلابـة امرأة من بني يشكر» وقد وردت عند «الخرنق أخت طرفة ابن العبد» إذ تقول:

أبنـــي قُلابَـــةَ لم تكـــنْ عـــاداتُكم أخـذَ الدنـيّةِ بعـدَ خطـةِ معـضدِ[5]

ومنها أيضًا «جُبيرة» التي ذكرها «الأعشى» في معلقته إذ يقول:

لات هـنا ذكـرى جُبـيرةَ أم مـنْ جـاء مـنها بطائـفِ الأهـوالِ[6]

وجـاءت مجمـوعة كبـيرة مـن هـذه الأعـلام في «شرح أشـعار الـشعراء الهذليـين» مـن مـثل «سـميحة – ألـومة – ضـمرة – حـية – صـعدة –

---

(١) ديوان النابغة ٧٤.
(٢) ديوان عنترة ١٠٩.
(٣) ديوان عنترة ١٦٢.
(٤) ديوان زهير ٥٦.
(٥) الجمهرة ١/ ١٠٠.
(٦) المصدر السابق ١/ ٢٤٣.

خناعة – قريبة – بثينة – عتيبة – نجوة – حلية – جويلة – علية – رقية – نائلة – غادة» وذلك في أبيات للشعراء الآتية أسماؤهم وهم جميعًا من الهذليين: أبو جندب الهذلي، صخر الغي، ساعدة بن العجلان، معقل بن خويلد، أمية بن أبي عائذ، حذيفة بن أنس، عمرو ذو الكلب، أهبان بن لعط بن عروة، إياس بن جندب، عمرو بن أبي حمزة، تأبط شرًّا، أبو صخر الهذلي، مليح بن الحكم، ساعدة بن جؤية. وذلك في الصفحات والأجزاء التالية مرتبة حسب ترتيب الأسماء السابقة: ١/ ١٧، ١/ ٢٥٩، ١/ ٣٤٠، ١/ ٣٩١، ٢/ ٥٢٤، ٢/ ٥٥١، ٢/ ٥٧٣، ٢/ ٧٢٧، ٢/ ٨٣٦، ٢/ ٨٠٠، ٢/ ٨٤٥، ٢/ ٩٣١، ٢/ ٩٦٥، ٣/ ١١٠٧، ٣/ ١١٩٤.

ومنها أيضًا كلمة «زُهرة» التي جاءت عند «حسان بن ثابت» شاعر رسول الله ﷺ فهو يقول:

**وما ولدتْ أبناءُ زُهْرةَ مِنْهُم صَميمًا ولم يلحقْ عجائزَك المجدُ**[1]

كما جاء في «الجمهرة» أيضًا «حسينة» في بيت شعر لجرير يقول فيه:

**وَرَأَتْ حُسَيْنَةُ في الغَداةِ فوارسي تحمي النساءَ وتقسمُ الأنفالا**[2]

ومنها كذلك «عنيزة» التي جاءت في «الأصمعيات» لضابئ ابن الحارث:

**مهامة نيةٍ مِنْ عنيزةَ أصبحتْ تَخالُ بها القعقاعَ غارِبَ أَجْزَلا**[3]

---

(١) الجمهرة ١/ ٣٠.
(٢) الجمهرة ٢/ ٨٩٨.
(٣) الأصمعيات ١٨٠.

## ثانيًا: الأعلام المؤنثة غير المختومة بتاء التأنيث:

### أ- أسماء القبائل والأماكن:

وقد ورد عن العرب أسماء كثيرة من هذا الصنف، وقد منعت من الصرف للعلمية والتأنيث وذلك مثل «عكاظ، وهي علم على نخلة في واد بينه وبين الطائف ليلة وبه كانت تقام سوق العرب». وقد وردت مرتين في «ديوان النابغة الذبياني» إذ يقول:

مُتكنّفي جنبَيْ عكاظَ كليهما ... يَدعو بها وِلْدانُهم عرعار[1]

وقال أيضًا:

وَهُمْ وَرَدوا الجفارَ على تميم ... وهم أصحابُ يوم عكاظَ انى[2]

كما جاء ذكرها كذلك في «الأصمعيات» على لسان «طريف العنبري»:

أَوَ كُلَّما وردتْ، عكاظَ قبيلةٌ ... بعثوا إليّ رسولَهم يَتَوَسَّمُ[3]

ووردت مجموعة من هذه الأعلام عند شعراء الجاهلية المعروفين وذلك مثل كلمة «حمص» التي جاءت عند «امرئ القيس» إذ يقول:

لقد أنكرتْني بعلبكٌ وأهلُها ... ولابن جريج في قرى حمصَ أنكرا[4]

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ٦٠.

(٢) ديوان النابغة الذبياني ١٢٣.

(٣) الأصمعيات ١٢٧.

(٤) ديوان امرئ القيس ٦٨.

ومنها كلمة «تثليث» التي جاءت عند «طرفة بن العبد» في ديوانه إذ يقول:

بتثليبَ أو نجرانَ أو حيثُ تَلْتَقي ... من النجدِ في قيعانِ جَأَشٍ مسائلُهْ[1]

وذكرها «أعشى باهلة» مرتين فهو يقول:

وجاشتِ النفسُ لما جاء جمعُهُمُ ... وراكبٌ جاء مِنْ تثليثَ معتمرُ[2]

وقال أيضًا:

إنّ الذي جئتَ من تثليثَ تَنْدُبُهُ ... منه السماحُ ومنه النهْيُ والغِيَرُ[3]

وقد ورد البيتان بعينهما في «جمهرة أشعار العرب»[4] ولأعشى باهلة أيضًا وتثليث: علم على موضع.

وفي بيت «طرفة بن العبد» شاهد آخر على المنع من الصرف وهو «نجران» للعلمية والزيادة.

كما ورد عند «طرفة» أيضًا «جرثم» وهو اسم موضع «حومل» اسم رملة حيث يقول:

ألَا إنَّما أَبْكي ليَوْم لقيتُهُ ... بجُرْثُمَ قاسٍ، كُلُّ ما بَعدَهُ جَلَلُ[5]

ويقول:

مؤللتانِ تعرفُ العتْقَ فيهما ... كسامعتي شاة بحوْمَلَ مفردِ[6]

---

(١) ديوان طرفة ١١٥.
(٢) الأصمعيات ٨٨.
(٣) الأصمعيات ٨٩.
(٤) الجمهرة ٢/ ٧١١.
(٥) ديوان طرفة ٨٩.
(٦) ديوان طرفة ٣٠.

ومنها كذلك «خثعم»:

فَسَلي بني عَكٍّ وخَثْعَمَ تُخْبَري  وسلي الملوكَ وطئيَ الأجيالِ[1]

ومنها «مضر» إذ يقول «النابغة الذبياني»:

وَهُمْ مَنَعوها من قُضاعةَ كلِّها  ومن مضرَ الحمراءِ عندَ التغاورِ[2]

وفيه شاهد آخر هو «قضاعة» وقد مرّ ذكرها في الأعلام المختومة بالتاء.

ومن الأعلام المؤنثة التي وردت عند الشعراء الجاهليين «فيد» وهو موضع، ومبرز الحاج من العراق إذ يقول «لبيد»:

مُرِّيَّةٌ حَلَّتْ بِفَيْدَ وَجاوَرَتْ  أَهْلَ الحجازِ فَأَيْنَ منك مَرامُها[3]

وكذلك «براقش» حصن باليمن وقد جاءت في قول «عمرو بن معد يكرب»:

ينادي مِنْ بَراقشَ أو مَعينٍ  فَأَسْمَعَ واثْلأَبَّ بِنَا مَليعُ[4]

وقد وردت كلمة «فيد» كذلك في «المفضليات» ضمن بيت «لسلمة بن الخرشب الأنماري» يقول فيه:

وَأَمْسَوْا حِلالاً ما يُفرَّقُ بَيْنَهم  على كلِّ ماءٍ بَيْنَ فَيْدَ وساجِرِ[5]

---

(١) ديوان عنترة ١٣٠.
(٢) ديوان النابغة ٦٧.
(٣) الجمهرة ١/ ٢٩٦.
(٤) الأصمعيات ١٧٢.
(٥) المفضليات ٣٧.

ومنها أيضًا «حِمْيَر» التي وردت مرتين في «جمهرة أشعار العرب» على لسان «علقمة ذو جدن الحميري» إذ يقول:

وَمِثْلُهُم في حِمْيَرَ لم يكنْ كمثلِهم والٍ ولا مُتَّبَع[1]

وعلى لسان «تميم بن أبي بن مقبل» حيث يقول:

مِنْ سَرْوِ حِمْيَرَ أبوالُ البغالِ به أَنَّي تَسَدَّيْتَ وَهْنًا ذلك البِينَا[2]

وجاء في الأصمعيات «خَثْعَم» إذ يقول «مالك بن حريم الهمداني»:

وَنَحْنُ جَلَبْنا الخيلَ مِنْ سَرْوِ حميرٍ إلى أَنْ وَطِئْنا أَرْضَ خَثْعَمَ أجمعا[3]

وورد أيضًا «كلثم» كما في قول «أبي مهدية» إذ يقول:

قَدْ كادَ يَقْتُلُني أَصَمُّ مُرَقَّشٌ مِنْ جُبِّ كَلْثَمَ والخطوبُ كثيرُ[4]

وجب كلثم: الظاهر أنه بئر بعينه، والجب بئر وفيه شاهد آخر وهو «أصم» للوصفية ووزن الفعل.

ومنها أيضًا «جُراد» كما في قول «ربيعة بين مقروم» إذ يقول:

وَيَوْمَ جُرادَ استلحَمَتْ أَسْلاتُنا يزيدَ ولم يمرُرْ لنا قَرْنُ أعضبا[5]

وفيه شاهدان آخران وهما «يزيد» و«أعضب» فالأول مُنع للعلمية ووزن الفعل، والثاني للوصفية ووزن الفعل.

---

(١) الجمهرة ٢/ ٧٢٢.
(٢) المصدر السابق ٢/ ٨٥٤.
(٣) الأصمعيات ٦٤.
(٤) الأصمعيات ١٢٣.
(٥) الأصمعيات ٢٢٥.

ومن هذه الأعلام كذلك «بُعاث» التي ذكرها «قيس بن الخطيم» بقوله:

وَأُبْـــنا إِلَىَ أَبْنائِـــنا وَنِـــسائِنا وما مَـنْ تَـركنا في بُعـاثَ بآيـبِ[1]

وقـد ورد في «المفـضليات» مجموعة من هذه الأعلام المؤنثة معنى لا لفظًا من مثل «ثَجْر» كما في قوله عبد الله بن سلمة الغامدي:

وَلَمْ أَرَ مِـــثْلَ بِـــنْتِ أبي وفـــاءٍ غـداةَ بِـراقِ ثَجْـرَ ولا أَحُـوبُ[2]

ومـثلها «تَـيْمَن» وهو موضع باليمن كما جاء في شعر «الحارث بن وعلة» إذ يقول:

نَجَـوْتُ نَجـاءً لم يَـرَ الـناسُ مـثلَهُ كـأَنّي عُـبابٌ عـندَ تَـيْمَنَ كـاسِرُ[3]

ويمكن أن يعتبر المانع من الصرف هو العلمية ووزن الفعل.

وأوردها كذلك «ربيعة بن مقروم» إذ يقول:

وأضـــحتْ بتَـــيْمُنَ أجـــسادُهم يُـــشَبِّهُها مَـــنْ رآهـــا الهَـــشِيما[4]

ومنها «خيبر» التي ذكرها «الأخنس بن شهاب التغلبي» بقوله:

ظَلِلْـتُ بهـا أُعْـرَى وأُشْـعَرُ سُـخْنَةً كَـما اعـتادَ محمومًا بخيبرَ صالبُ[5]

ووردت هـذه الكلمة أيضًا في «شرح أشعار الهذليين» في بيت شعر «المليح ابن الحكم» يقول فيه:

---

(١) الجمهرة ٢/ ٦٤٢.
(٢) المفضليات ١٠٣.
(٣) المفضليات ١٦٥.
(٤) المفضليات ١٨٤.
(٥) المفضليات ٢٠٤.

بـذي حُـبُكِ مـثلِ القُنِـي تـزينُه جُدامـيةٌ مـن نخـيلِ خيـبرَ دُلَّـعُ[1]

ومـنها أيـضًا «دمـشق» التي وردت في «المفضليات» في شعر «الشبيب بن البرصاء» يقول فيه:

إذا احـتَلَّتِ الـرنقاءَ هـندٌ مقـيمةً وَقَـدْ حـان مِنّي مِنْ دمشقَ بُروجُ[2]

وكـذلك وردت كلمـة «منـبج» وهي بلدة في قول الشاعر «زبان بن سيار المري»:

حَلَـقٌ أَحَلُّـوها الفَـضاءَ كَـأَنَّهُم مـن بـين مَنْـبِجَ والكثـيبِ قُـيولُ[3]

ومـنها «جَـدود» اسـم لموضـع، وقـد جـاءت في قـول الـشاعر «الممـزق العبدي» إذ يقول:

فَجالـتْ عـلى أجوازِها الخيلُ بالقنا تُواضِـعُ مـن قَـرْنَيْ جَدودَ وَتَمْرُقُ[4]

وكذلك ورد في (شرح أشعار الشعراء الهذليين) مجموعة من هذه الأعلام المؤنثة معنى لا لفظًا كلمة «جُذام» التي أوردها «أبو ذؤيب» بقوله:

كـأنّ ثِقـالَ المُـزْنِ بـينَ تُـضارع وَشـابَةَ بَـرْكٌ مِـنْ جُـذامَ لبـيجُ[5]

ومـنـها «هـضاض» وهـي اسـم لـواد، وقـد ذكرها «مالك بن الحارث» بقوله:

---

(١) شرح الهذليين ٣/ ١٠٤.
(٢) المفضليات ١٧٠.
(٣) المفضليات ٣٥٢.
(٤) المفضليات ٤٣٣.
(٥) شرح الهذليين ١/ ١٣٣.

إذا خَلَّفْـــتُ باطِنَتَـــيْ سَرارٍ وَبَطْنَ هُضاضَ حَيْثُ غدا صُباحُ[1]

ومن هذه الأعلام أيضًا «قراس» (جبل أو صخر) التي ذكرها «أبو صخر الهذلي» بقوله:

مُجاجـةَ نحـلِ مـن قَـراسَ سـيئة بـشاهقة جلـسِ يـزِلّ بهـا الفقـر[2]

ومـنها «ظفـر» وهـي اسـم لقبـيلة، وردت عـند «عـبد مناف بن ربع» إذ يقول:

ألا أَبْلِـغْ بنـي ظَفَـر رَسـولاً وَرَيْـبُ الدَّهْـرِ يَحْـدُثُ كُـلَّ حينِ[3]

وكذلك «مَرّ» التي ذكرها «عامر بن سدوس» حين يقول:

بـما قَـدْ أراهـم بَـيْنَ مَـرَّ وَسـايَةٍ بِكُـلِّ مَـسِيلٍ مِـنْهُمُ أَنَـسٌ عُـبْرُ[4]

**ب- الأعلام المؤنثة معنى لا لفظًا:**

وهـذا النـوع فـي الواقع قليل مقارنة بما مرّ من الأعلام المؤنثة المختومة بـتاء التأنـيث أو غـير المختـومة بالتـاء مـن أسماء الأماكن والبلدان والمناطق كـما سـبق، ومـن هـذه الأعـلام: «سـعاد، ميـسون، لمـيس، بلقيس، زينب، خندف».

أمـا «سـعاد» فقـد ذكرها النابغة الذبياني ثلاث مرات في ديوانه وذلك في الأبيات التالية:

---

(١) شرح الهذليين ١/ ٢٤١.
(٢) شرح الهذليين ٢/ ٩٥١.
(٣) المصدر السابق ٢/ ٦٧٨٠.
(٤) المصدر السابق ٢/ ٨٢٨.

أرسـمًا جديـدًا مـن سـعادَ تجـنب؟
عفَـتْ روضـةُ الأَجْـدادِ مـنها فيـثقُبُ[1]

وفي قوله:

بانـت سـعادُ وأمسى حبلُها انجذما واحتلَّتِ الشرخَ فالأجزاعَ من إِضَما[2]

وفي قوله أيضًا:

نـأتْ بـسعادَ عـنك نـوى شـطون فـبانت، والفُـؤادُ بهـا رَهـينُ[3]

وجاءت أيضًا عند «امرئ القيس» إذ يقول:

لَعَمْرِي لقد بانَتْ بحاجةِ ذي هوى سـعادُ وراعـتْ بالفِـراق مـروعا[4]

كما ذكرها «كعبُ بنُ زهير بن أبي سلمى» بقوله:

بانـت سـعادُ فقلبـي اليـومَ متـبولُ متـيَّم إثـرها لم يُفْـدَ مكـبولُ[5]

وقال «ربيعة بن مقروم»:

بانـت سعادُ فأمسى القلبُ معمودَا وأَخْلَفَـتْك ابـنةُ الحـرِ المواعـيدا[6]

ومـن هذه الأعلام المؤنثة حقيقة لا لفظًا «ميسون» وهو علم قديم كسعاد حيث إنه ورد في شعر «الحارث بن حلّزة» إذ يقول:

إِذْ أَحَـلَّ العـلاةَ قُـبّةَ ميـسو ن فأدنـى ديارِهـا العوصـاءُ[7]

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ٢٢.
(٢) ديوان النابغة ١٠١.
(٣) ديوان النابغة الذبياني ١٢٦ وانظر الجمهرة ١/ ٤٩.
(٤) ديوان امرئ القيس ٢٠٩.
(٥) الجمهرة ٢/ ٧٣٨.
(٦) المفضليات ٢١٣.
(٧) القصائد السبع الطوال / ٤٨٨.

ومنها أيضًا كلمة «ليس» وهي اسم امرأة كذلك، وقد جاءت عند «الطرمّاح بن حكيم» إذ يقول:

سوف تُدْنيك من لَيسَ سَبَنْتا ... ةٌ أمارَتْ بالبَوْلِ ماءَ الكِراضِ[1]

وقد وردت «بلقيس» في شعر «علقمة ذو جدن الحميري» إذ يقول:

أَوْ مِثْلُ صِرْواح وَما دُونَها ... مما بَنَتْ بِلقيسُ أو ذو تُبَع[2]

ويمكن اعتبار المانع من الصرف في «بلقيس» هو العلمية والعجمة.

أما «زينب» فقد جاءت عند «أمية بن أبي عائذ» بقوله:

خَيالٌ لِزينبَ قَدْ هاجَ لي ... نُكاسًا مِنَ الحُبِّ بَعْدَ انْدِمالِ[3]

وردت «خندف» وهي اسم امرأة إلياس بن مضر، عند شاعر يقال له «المرار بن منقذ وهو من بني تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس» حيث يقول:

أنا من خِنْدِفَ في صُيَّابِها ... حيث طابُ القِبْصُ منه وَكَثُرْ[4]

* * *

(١) الجمهرة ٢/ ١٠٠١.
(٢) الجمهرة ٢/ ٧٢٥.
(٣) شرح الهذليين ٢/ ٤٩٥.
(٤) المفضليات ٨٨.

## صرف العلم المؤنث

الأصل في الأعلام المؤنثة هو المنع من الصرف سواء كانت التأنيت باللفظ والمعنى كفاطمة، أو باللفظ فقط كحمزة أو بالمعنى فقط كسعاد. وفي هذه الحالات الثلاث يكون المنع واجبًا وذلك إذا كان العلم أكثر من ثلاثة أحرف أو ثلاثيًّا متحرك الوسط كسَحَر، أما إذا سكن وسطه فيجوز فيه المنع والصرف كهند. وهذا إذا لم يكن هناك ضرورة شعرية، فإنه في هذه الحالة يجوز الصرف كما سنلاحظ فيما وقفت عليه من شواهد شعرية.

فمثلاً كلمة «هند» وهي علم لمؤنث ثلاثي ساكن الوسط سنرى من خلال ما سنعرضه من أبيات شعرية أنها لم تمنع من الصرف إلا مرة واحدة وذلك في بيت شعر ورد في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» «لأبي صخر الهذلي» بقوله:

**عرفْتُ مِنْ هِنْدَ أطلالاً بذي التُّودِ قَفْرًا وَجاراتِها البيضِ الرَّخاويدِ**[1]

فقد مَنع «هند» من الصرف وهو رأي ضعيف بدليل ندرة وروده في الواقع اللغوي الممثل بالشعر العربي. . ولذلك نجدها مصروفة عند الشعراء المعروفين في الجاهلية وما بعده، فقد صُرفت ثلاث مرات عند «النابغة الذبياني» وذلك في الأبيات التالية:

**يا قوم إنّ ابنَ هندٍ غيرُ تاركِكم فلا تكونوا لأدنى وقعةٍ جزرا**[2]

---

(١) شرح الهذليين ٢/ ٩٢٤.

(٢) ديوان النابغة الذبياني ٧٤.

وقوله:

مَـنْ مـبلغٌ عمـروَ بـنَ هِـنْدٍ آيـةً ومـن الفـضيحةِ كثـرةُ الأنـذارِ[1]

وفي قوله أيضًا:

ولكـن مـا أَتـاكَ عـن ابـنِ هِـنْدٍ مِـنْ الحَـزْم المهـينِ والـتمام[2]

وذكـرها «امـرؤ القيس» مصروفةً ثلاث مرات كذلك، وذلك في الأبيات التالية:

ديـارٌ لهـندٍ والـرَّبابِ وَفَرْتَنِـي لياليَـنا بالـنَّعْفِ مـن بَـدَلانِ[3]

ومنه قوله:

دارٌ لهـندٍ والـرَّبابِ وَفَرْتَنـي ولـيسَ قَـبْلَ حَـوادِثِ الأَيَـام[4]

وقوله:

ألا يـا لهـفَ هِـنْدٍ إِثْـرَ قَـوْم هُـمُ كانـوا الـشِّفاءَ فلـم يُصابُوا[5]

وقد ذُكر هذا البيت في «الأصمعيات» أيضًا[6].

وذكـرها كـذلك «طـرفة بـن العـبد» ثـلاث مرات مصروفة فيما يأتي من أبيات:

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ٧٦.
(٢) ديوان النابغة الذبياني ١١٣.
(٣) ديوان امرئ القيس ٨٥.
(٤) ديوان امرئ القيس ١١٤.
(٥) ديوان امرئ القيس ١٣٨.
(٦) الأصمعيات ١٣١.

لهـندٍ بحـزّانِ الـشريفِ طُلـولُ تلـوحُ وأدنـى عهـدِهِن مُحـيلُ[1]

وقوله:

لعَمْـرُك إنّ قابـوسُ بـنَ هِـنْدٍ لـيخلطُ مُلْكَـهُ نـوكٌ كثـيرُ[2]

وقوله:

أعمـرَو بنَ هِندٍ ما ترى رأيَ صرمةٍ لها سببٌ تَرْعَى به الماءَ والشَّجَر[3]

كـما أنهـا وردت مرة في «المفضليات» مصروفة في بيت «للمثقب العبدي» إذ يقول:

ألا إنَّ هِـنْدًا أَمْـسِ رَثَّ جَديـدُها وضَـنَّتْ وَمَـا كـانَ المتاعُ يَؤُودُها[4]

ووردت في «شرح أشـعار الـشعراء الهذليـين» مرتين وقد صرفت في كل مرة وذلك حيث يقول «خالد بن زهير»:

لعمـرُ بنـي هـندٍ لقـد دقَّ مَضْغُكُم وَنُـؤْتُمْ إلى أَمْـرٍ إليَّ عَجـيبِ[5]

ويقول «المنتخل»:

لكـنْ كبـيرُ بـنُ هِـنْدٍ يَـوْمَ ذلِكُـمُ فُـتْحُ الـشمائِلِ في أَيْمانِهـم رَوَحُ[6]

ومـن هـذه الأعـلام كلمة «عبس» وهي علم على قبيلة «عنترة» المشهورة

---

(١) ديوان طرفة بن العبد ٧٦.
(٢) ديوان طرفة بن العبد ٩٧.
(٣) ديوان طرفة بن العبد ١٣٦.
(٤) المفضليات ١٤٩.
(٥) شرح الهذليين ٢/ ٨٣٨.
(٦) شرح الهذليين ٣/ ١٢٧٩.

وقد ذكرت في ديوان «عنترة» ثلاث عشرة مرة، منعت في بيتين، وصرفت في الباقي وذلك كما هو واضح من الأبيات التالية:

وإني اليومَ أحمي عِرْضَ قومي ... وأنصرُ آلَ عَبْسَ على العداة[1]

ويقول أيضًا:

بَني عَبْسَ سودوا في القبائِلِ وافخروا ... بعبدٍ له فَوْقَ السماكينِ منبرُ[2]

«فعبس» منع من الصرف في هذين البيتين.

لله درُّ بني عَبْسٍ لقد نَسَلوا ... مِنَ الأكارِمِ ما قَدْ نَسَل العَرَبُ[3]

ويقول:

فدونكُمْ يا آلَ عَبْسٍ قَصيدةً ... يَلوحُ لها ضَوْءٌ من الصبح أبلجُ[4]

وفيه شاهد على المنع من الصرف وهو «أبلج» حيث الوصفية والوزن.

ويقول أيضًا:

تداعي بَنُو عَبْسٍ بكلِّ مهنَّدٍ ... حُسام يُزيل الهامَ والصَّفُّ جايجُ[5]

وجاء قوله:

ولولا صارمي وسِنانُ رُمْحي ... لما رفعتْ بنو عبسٍ عمادا[6]

---

(١) ديوان عنترة ٢٨.
(٢) ديوان عنترة ١٠.
(٣) ديوان عنترة ٣٨.
(٤) ديوان عنترة ٤٤.
(٥) ديوان عنترة ٥٨.
(٦) ديوان عنترة ٨٨.

وقوله:

ولــولا ســناني والحــسامُ وهمّتــي  لمـا ذُكِـرتْ عـبسٌ ولا نالهَـا فَخْرُ[1]

وقوله أيضًا:

ولقـد علقْـتُ بـذيلِ مَنْ فَخَرَتْ بِهِ  عَـبْسٌ وسـيْفُ أبـيه أفنـى حِمْـيرا[2]

ومنه قوله:

لله دَرُّ بنــي عَــبْسٍ لقــد بَلَغُــوا  كُـلَّ الفخـارِ ونالـوا غايـةَ الشَّرَفِ

ويقول:

لمـا ســمعتُ دُعـاءَ مُـرّةَ إِذْ دعـا  ودعـاءُ عـبسٍ في الوغَـى ومحلـل[3]

وفي هذا البيت صرف «عبس» ومنع «مُرّة» من الصرف.

ويقول أيضًا:

نادَيْـتُ عَبْـسًا فاسـتجابوا بالقـنا  وبكـلِّ أبـيضَ صـارم لم يَـنْجَلِ[4]

وفيه منع «أبيض» من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

ومنه قوله:

وأنـا المجـرَّبُ في المواقـفِ كُلِّهـا  مـن آلِ عَـبْسٍ منـصبي وفعـالي[5]

---

(١) ديوان عنترة ٩٢.
(٢) ديوان عنترة ١٠٨.
(٣) ديوان عنترة ١٢٩.
(٤) ديوان عنترة ١١٩.
(٥) ديوان عنترة ١٢٩.

وقوله أيضًا:

فـتحمّلا يـا صـاحبي رسـالتي إنْ كُنْتُما عـن أرضِ عَبْسٍ تعدِلا[1]

ومـن الشعراء الذين وردت عندهم كلمة «عبس» مصروفة «زهير بن أبي سلمى» إذ يقول:

تداركـتُما عَبْـسًا وذبـيانَ بَعْـدَما تفَانَـوْا ودقّـوا بَيْـنَهم عِطْرَ منشمِ[2]

وفيه منع «ذبيان» من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

كما أنها وردت في شعر «النابغة الذبياني» إذ يقول:

ألا زَعَمَـتْ بـنو عـبسٍ بـأنّي ألا كذبـوا، كبـيرُ الـسّنِّ فـانِ[3]

ومـن هذه الأعلام «قيس» وهي علم قبيلة مشهورة. وقد جاء ذكرها عند «امرئ القيس» إذ يقول:

فـما كـان قـيسٌ هلكُـه هُلْكَ واحدٍ ولكـنه بنـيانُ قـوم تَهَـدَّما[4]

كما أنها جاء عند «زهير بن أبي سلمى» في قوله:

فلـو كُنْـتُم بنـي الأَحْـوارِ قَيْـسًا لأَنعَمْـتُم كـما فَعَـلَ الخِـيارُ[5]

كما ذكرها «طرفة بن العبد» في ديوانه بقوله:

ففـداء لبنـي قَـيْسٍ عـلى مـا أصـابَ الـناسَ مِنْ سُرٍّ وضُرٍّ[6]

---

(١) ديوان عنترة ١٤١.
(٢) ديوان زهير ١٥.
(٣) ديوان النابغة الذبياني ١٥٥.
(٤) شرح القصائد السبع الطوال ٩.
(٥) ديوان زهير ٣٠٤.
(٦) ديوان طرفة بن العبد ٦٦.

ففي حين رأينا أن «قيس» صرف في الأبيات السابقة نرى أن «مصر» منعت من الصرف كما يتضح في البيتين التاليين:

وقد عَلِمَتْ كعبٌ غَوايَةَ أَمْرِها إذا مِصْرُ صارَتْ بالرجالِ وشامُها[1]

وكما في قول الشاعر «أمية بن أبي عائذ»:

متى راكبٌ مِنْ أَهْلِ مصْرَ وَأَهْلُهُ بمكةَ مِنْ مصرَ العبشيّةَ راجعُ[2]

فقد منع «مصر» مرتين كما منع «مكة» أيضًا للعلة ذاتها.

ومن الأعلام «هذيل» إذ وردت في «شرح أشعار الشعراء الهذليين» ممنوعة مرة في قوله «البريق بن عياض»:

إِنّي امْرؤٌ في هُذَيْلَ ناصرُهُ مُرْتَجِلٌ في الحروبِ ما ارتجلوا[3]

بينما وردت ثلاث عشرة مرة مصروفة كما هو واضح في الأبيات التالية:

لقد عَلِمَتْ هُذَيْلٌ أَنّ جاري لدى أطراف غَيْنا من ثبير[4]

وكقول معقل بن خويلد:

تقولُ سليمٌ سالمونا وَحارِبُوا هُذَيْلاً ولم تقطعْ بذلك مطعما[5]

ويقول «معقل بن خويلد» أيضًا:

أساءَتْ هذيلٌ في السياقِ وأفحَشَتْ وأفرط في السوق والقبيح إسارها[6]

---

(١) الهذليين ٢/ ٩٥٦.
(٢) الهذليين ٢/ ٥١٢.
(٣) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٧٦٠.
(٤) شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٥٥.
(٥) شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٧٥.
(٦) شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٩٦.

ويقول «أمية بن أبي عائذ»:

هُـذَيْلٌ حَمَـوْا قلـبَ الحجـازِ وإنـما حجارُ هذيلٍ يَفْرَعُ الناسَ مِنْ علُ[1]

ويقول «أبو ذرة الهذلي»:

إنّ هُـــذَيْلاً عَمُّـــنا لـــن نَـــذَرَهْ[2]

ويقول «أبو المروق»:

وَلَـــوْ جاورتمـــوهْ في هُـــذيلِ لَـــرَدَّكُمُ وَأُمُّكُـــمُ العُـــنَابَا[3]

ويقول «عمرو بن هميل»:

خُـــزَيْمَةُ عَمُّـــنا وأبي هـــذيلٌ وكُلُّهُـــمُ إلى عِـــزٍّ ولِـــيتُ[4]

وفيه منع «خزيمة» من الصرف للعلمية والتأنيث.

ويقول «أمية بن الأشكر»:

فَهَـلَّا أبـاكم في هُـذَيْلٍ وَعَمِّكُـمْ ثَـأَرتُمْ وَهُـمْ أَعْدى قلوبًا وَأَوْتَرُ[5]

وتقول «ريطة بنت عاصية»:

شَـبَّتْ هُـذَيْلٌ وبَهْـرٌ بيـنها إِرَةً فـما تَـبُوخُ ولا يـنفكُّ صـالِيَها[6]

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٣٥.
(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٦٢.
(٣) المصدر السابق ٢/ ٧٨٠.
(٤) المصدر السابق ٢/ ٨٢٢.
(٥) المصدر السابق ٢/ ٨٦٣.
(٦) المصدر السابق ٢/ ٨٦٥.

وتقول أيضًا:

كانت هُذيلٌ تَمَنَّى قَتْلَهُ سَلَمًا فقد أُجيبَتْ فلا تَعْجَبْ أمانيها[1]

ويقول «عبد الله بن جندب»:

أَتَتْرُكُ نَفْسٌ في «هُذَيلٍ» مريضةٌ مُحاذِرةٌ قَتْلاً بِغَيْرِ قتيلِ[2]

ويقول «أبو خراش»:

أُصيبَتْ هذيلٌ يا ابنَ لُبني وجُدِّعَتْ أُنوفُهُمُ باللّوذَعيِّ الحُلاحِلِ[3]

ومنها «عرعر» فقد ذكرت ثلاث مرات ممنوعة من الصرف ومرتين مصروفة كما يتضح من الأبيات التالية:

عَمْرٌو وَعَبْدُ منافٍ والذي عَهَدَتْ بطن عَرْعَرَ آبي الضيم عَبَّاسُ[4]

وقد ذكر هذا البيت لشاعرين هما «أبو ذؤيب، ومالك بن خالج الخناعي»[5] وفي كلا الحالين قد منع «عرعر» من الصرف.

كما وردت ممنوعة من الصرف أيضًا عند شاعر آخر هو «الأبح بن مرة» إذ يقول:

لَعَمْرُكَ ساريَ بنَ أبي زَنيمٍ لأنتَ بعرعرَ الثأرُ المُنِيمُ[6]

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٨٦٥.
(٢) المصدر السابق ٢/ ٩٠٩.
(٣) الهذليين ٣/ ١١٩٦.
(٤) الهذليين ١/ ٢٢٦.
(٥) الهذليين ١/ ٤٣٩.
(٦) الهذليين ٢/ ٦٦٧.

وقد جاءت مصروفة مرتين في نفس المصدر «الشعراء الهذليين» وذلك عند «أمية بن أبي عائذ» إذ يقول:

وَما رِيحٌ شتٌّ بالبلادِ وَعَرْعَرٍ كريحِ الخُزامى أَوْ جَناةِ القَرَنْفلِ[1]

ووردت كذلك عند «الأبح بن مرة» بقوله:

عليكَ بني معاوية بنِ صَخْرٍ فأنت بعرعرٍ وهُمُ بِيضيمِ[2]

ونلاحظ أن الشاعر «الأبح بن مرة» قد منعها من الصرف مرة وصرفها مرة أخرى كما سبق ذكره.

كما أننا نسجل ملاحظة أخرى جديرة بالذكر وهي أن كلمتي «هذيل وعرعر» قد ذكرتا في مصدر واحد وهو كتاب «شرح أشعار الشعراء الهذليين».

ومن هذه الأعلام أيضًا «عبلة» التي اختص عنترة بذكرها في شعره فقد ذكرها اثنتي عشرة مرة ممنوعة من الصرف وذلك في الأبيات التالية:

لَعَلّ عبلةَ وهي راضيةٌ على سوادي وتمحو صورةَ الغضبِ[3]

وقوله:

ديارٌ لذاتِ الخدرِ عبلةَ أصبحت بها الأربعُ الهوج العواصف ترهجُ[4]

وبقوله:

فالقَتْلُ لي من بعد عبلةَ راحةٌ والعيشُ بعد فراقِها منكودُ[5]

---

(١) الهذليين ٢/ ٥٢٦.
(٢) الهذليين ٢/ ٦٦٧.
(٣) ديوان عنترة ٢٤.
(٤) ديوان عنترة ٣٢.
(٥) ديوان عنترة ٦٤.

ويقول كذلك:

فـلا كحلـتْ أجفـانُ عيني بالكرى ولا جاءني من طيفِ عبلةَ مُخْبِرُ[1]

ويقول:

زار الخـيالَ خـيالُ عـبلةَ في الكـرى لمتـيَّم نـشوان محلـول العـرى[2]

وفـيه شـاهد وهـو «نشوان» إذ منعه من الصرف الوصفية وزيادة الألف والنون ويقول أيضًا:

لا ولا عـبلة مـن بعـض إلا مـا مـثلها مـع مـثلِكِ الدهـرُ جمـع[3]

ويقول:

دارٌ لعـبلةَ شـط عـنك مـزارُها وَنَـأَتْ ففـارق مقلتيك هجوعُها[4]

ومنه قوله:

يـا ريـحُ لـولا أنّ فـيك بقـيّةً مـن طيبِ عـبلةَ مـت قبل لقاك[5]

وقوله:

ومـا كـنت لـولا حـبُّ عبلةَ حائلًا بـدَلّكَ أن تـسقي غـضىً وأراكـا[6]

---

(١) ديوان عنترة ٨١.

(٢) ديوان عنترة ٩١.

(٣) ديوان عنترة ٩٨.

(٤) ديوان عنترة ١٠١.

(٥) ديوان عنترة ١١٧.

(٦) ديوان عنترة ١١٧.

وقوله كذلك:

وَتَظَـلُّ عَـبْلَةُ في الخـدورِ تجـرُّها وأظـلُّ في حلـقِ الحديـدِ المـبهم[1]

ويقول أيضًا:

ولـئن سـألْتَ بـذاك عَـبْلَةَ خـبّرت أن لا أريـدُ مـن النـساءِ سـواها[2]

وقوله كذلك في «جمهرة شعراء العرب»:

يـا دارَ عَـبْلَةَ بالجـواءِ تكلّمـي وعِمي صابحًا دارَ عَلْبَةَ واسلمي[3]

هـذه هـي الأبيات التي وردت «عبلة» فيها ممنوعة من الصرف، وبجانب ذلـك هـناك ثمانـية أبـيات جاءت فيها كلمة «عبلة» مصروفة وتلك الأبيات هي:

وآخـذُ مـالَ عـبلةٍ بالمـواضي ويعـرفُ صـاحِبُ الإيواء قدري[4]

وقوله أيضًا:

لقـد وعدَتْنـي عـبلةٌ يـومَ بيـنِها وداع يقـين أننـي غـيرُ راجـع[5]

وقوله:

أتذكـر عـبلةً وتبـيت حـيا ودونَ خـبائِها أسـدٌ مهـول[6]

---

(١) ديوان عنترة ١١٩.
(٢) ديوان عنترة ١٨٦.
(٣) الجمهرة ٢/ ٤٣٢.
(٤) ديوان عنترة ٩١.
(٥) ديوان عنترة ٩٦.
(٦) ديوان عنترة ١٣٦.

وقوله:

هــذه نــارُ عــبلةٍ يــا نديمــي  قـد جلـتْ ظلمـةُ الظـلام البهيم[1]

ويقول كذلك:

أذلُّ لعَــبْلَةٍ مــن فــرطِ وَجْــدي  وأجعلُهـا مـن الدنـيا اهتمامـي[2]

ويقول:

أيطلُــبُ عــبلةً منــي رجــالٌ  أقــلُّ الــناسِ علــمًا باليقــينِ[3]

ويقول:

أيأخــذُ عــبلةً وَغْــدٌ ذمــيمٌ  ويحظــى بالغِنَــى والمــالِ دوني[4]

والبيت الثامن هو قوله:

أُســائِلُهُ عــن عــبلةٍ فأجابنــي  غــرابٌ بــه مــا بي مــن الهــيمان[5]

ففـي هـذه الأبيات الثمانية جاءت «عبلة» مصروفة، ومن الجائز أن يكون سبب صرفها هو الوزن الشعري أي الضرورة الشعرية.

كـما جاء عند عنترة أيضًا ذكر «عبيلة» تصغير «عبلة» ولكن ذكرها أقل إذ جـاءت ممـنوعة مـن الـصرف في سبعة أبيات، ومصروفة في بيتين آخرين أي أنها ذكرت عنده تسع مرات، أما أبيات المنع فهي:

---

(١) ديوان عنترة ١٦١.
(٢) ديوان عنترة ١٨٢.
(٣) ديوان عنترة ١٨١.
(٤) ديوان عنترة ١٨٢.
(٥) ديوان عنترة ١٧٤.

كـأن فـؤادي يـومَ قمـتُ مـودعًا عبـيلةَ منّـي هـاربٌ يَـتَمعَّجُ[1]

وقوله:

ضـحكتْ عبـيلةُ إذ رأتنـي عاريًـا خلقَ القميصِ وساعدي مخدوشُ[2]

وقوله:

فـيا نَـسَماتِ الـبانِ بـالله خَـبِّري عبـيلةَ عـن رَحْـلي بـأي المواضع[3]

وقوله أيضًا:

لقـدْ قالَـتْ عبـيلةُ إِذْ رَأَتنـي ومَفْـرقُ لِمَّتـي مـثلُ الـشُّعاع[4]

ويقول:

عجـبتْ عُبَـيْلةُ مـن فتـى متـبدلِ عاري الأشاجع شاحبِ كالمُنْصَلِ[5]

ويقول:

وخـبّر عَـنْ عبـيلةَ أيـنَ حلّـتْ ومـا فعلـتْ بهـا أيـدي الليـالي[6]

وقوله:

تُـرى علمـتْ عبـيلةُ مـا أُلاقـي مِـنَ الأهـوالِ في أرضِ العـراقِ[7]

---

(١) ديوان عنترة ٣١.
(٢) ديوان عنترة ٩٥.
(٣) ديوان عنترة ٩٧.
(٤) ديوان عنترة ١٠٠.
(٥) ديوان عنترة ١٢٠.
(٦) ديوان عنترة ١٢٧.
(٧) ديوان عنترة ١١٢.

وورد قوله أيضًا:

فـيا طالمـا مازحـتُ فـيها عبـيلةً ومازحنـي فـيها الغـزالُ المغـنّجُ[1]

وقوله:

ودونَ عبـــيلةٍ ضربُ المـــواضي وطعـــنٌ مـــنه تكـــتحلُ المآقـــي[2]

ففي هذين البيتين صرف «عبيلة».

قـد ورد في «شرح أشـعار الهذليـين» كلمـة «شـموس» إذ ذكـرت مرتين منعت في إحداهما وصرفت في الأخرى، أما شاهد المنع فهو قوله:

دِيـارٌ مِـنْ شـموسَ وجارتـيها وَأُمِّ الجهـم في الحِقَـبِ الخـوالي[3]

وهذا البيت «لأبي صخر الهذلي».

وأما شاهد الصرف فهو «لمليح بن الحكم» إذ يقول:

وجـاءتْ بحـدثان اللقـاح كأنّـه شموسٌ إذا ما نسمعُ النفر تصدف[4]

ومـما صرف مـما يـستحق المـنع كلمـة «عنيـزة»، إذ ذكـرها «امرؤ القيس» مصروفة بقوله:

وَيَـوْمَ دخلـتُ الخـدرَ خـدرَ عنيـزةٍ فقالـت لك الويلاتُ إنك مرجلي[5]

كما صرفها «متمم بن نويرة» بقوله:

إذا عـصبُ الـركبان بـين عنيـزةٍ وبـولان عاجـوا المبقيات المهاربا[6]

---

(١) ديوان عنترة ٣٣.
(٢) ديوان عنترة ١١٢.
(٣) الهذليين ٢/ ٩٦٢.
(٤) الهذليين ٣/ ١٤٤.
(٥) الجمهرة ١/ ١١٣٣.
(٦) الجمهرة ٢/ ٧٦٦.

وهناك أعلام منعت فيما سبق ذكره بينما نراها ضمن بيت قد صرف وذلك مثل كلمة «كندة» فقد ذكرناها ضمن الأبيات السابقة ممنوعة من الصرف بينما نراها مصروفة في البيت التالي:

هُمُ ضربوا يومَ ذي كندةٍ مقدمةَ الجيشِ ضربًا رعبلا[1]

ومثل كلمة «زبيبة» التي منعت فيما سبق بينما صرفت في البيت التالي.

وعند عنترة إذ تقول:

ينادونني في السلم يا ابنَ زبيبةٍ وعندَ صدام الخيلِ يابنَ الأطايب[2]

ومنها «زينب» التي وردت مصروفة في شعر «ربيعة بن مقروم الضبي» بقوله:

تَذَكَّرْتُ والذكرى تهيجُكَ زينبًا وأصبحَ باقي وَصْلِها قد تقضَّبا[3]

و«نخلة» التي هي اسم موضع وكان الأصل فيها المنع من الصرف إلا أنها صُرفت في بيت شعر «لأبي كبير الهذلي» إذ يقول:

فارقْتُهُ يومًا بجانبِ نخلةٍ سَبَقَ الحِمامُ به زهيرُ تَلَهُّفِي[4]

وقد وردت كلمة «حليمة» مصروفة كذلك في شعر «النابغة الذبياني» إذ يقول:

تورثن من أزمانِ يوم حليمةٍ إلى اليوم قد جُرّبنَ كلَّ التجاربِ[5]

---

(١) الهذليين ٢/ ٨٦٩.
(٢) ديوان عنترة ٢٥.
(٣) المفضليات ٣٧٥.
(٤) شرح الهذليين ٣/ ١٠٨٤.
(٥) ديوان النابغة ١١.

يوم حليمة: من أيام العرب المشهورة في الجاهلية.

كما جاءت كلمة «حنظلة» في شعر «امرئ القيس» إذ يقول:

لم يفعلوا فعل آل حنظلةٍ إنّهم خير بِئْس ما ائتمروا[1]

ومنها «صريحة» التي صرفها «عمرو ذو الكلب» إذ يقول:

فَلَسْتُ لحاصِنٍ إنْ لَمْ تَرَوْني بِبَطْنِ صَريحةٍ ذاتِ النِّجالِ[2]

* * *

(١) ديوان امرئ القيس ١٣٢.
(٢) شرح أشعار الشعراء الهذليين ٢/ ٥٧٢.

## الأعلام المؤنثة

عـدد الأبـيات الـواردة والتـي تحتوي هذه الأعلام ٥٢١ بيتًا موزعة على النحو التالي:

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | ١٤٥ | بيتًا | من شرح أشعار الهذليين |
| ٢ | ٩٦ | بيتًا | من المفضليات |
| ٣ | ٧١ | بيتًا | من جمهرة أشعار العرب |
| ٤ | ٦٥ | بيتًا | من الأصمعيات |
| ٥ | ٦٠ | بيتًا | من ديوان عنترة |
| ٦ | ١٣ | بيتًا | من ديوان زهير |
| ٧ | ١٧ | بيتًا | من ديوان طرفة |
| ٨ | ١٨ | بيتًا | من ديوان امرئ القيس |
| ٩ | ٧ | أبيات | من شرح القصائد السبع الطوال (وهي للحارث بن حلِّزة). |
| ١٠ | ٢٩ | بيتًا | من ديوان النابغة الذبياني. |

* * *

## الأعلام المؤنثة

| الرقم | الكلمة المصروفة | عدد مرات الصرف | اسم الشاعر |
|---|---|---|---|
| ١ | هند | ٢١ | ٣- النابغة الذبياني<br>٣- امرؤ القيس<br>٣- طرفة بن العبد<br>١- المثقب العبدي<br>١- خالد بن زهير<br>١- المتنخل الهذلي |
| ٢ | عبس | ١٣ | ١١ عنترة<br>١- زهير بن أبي سلمى<br>١- النابغة الذبياني |
| ٣ | قيس | ٢ | ١- زهير بن أبي سلمى<br>١- طرفة بن العبد |
| ٤ | هذيل | ٢٣ | ٣- معقل بن خويلد<br>١٢- أمية بن أبي عائذ<br>١- أبو ذرة الهذلي<br>١- أبو المورق<br>١- عمرو بن هميل<br>١- أمية بن الأشكر<br>٢- ربطة بنت عاصية<br>١- عبد الله بن جندب<br>١- أبو خراش |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥ | عرعر | ٢ | ١ - أمية بن أبي عائذ<br>١ - الأبح بن مرة |
| ٦ | عبلة | ٨ | ٨- عنترة |
| ٧ | عبلة | ٢ | عنترة |
| ٨ | شموس | ١ | مليح بن الحكم |
| ٩ | عنيزة | ٢ | ١ - امرؤ القيس<br>١ - متمم بن نوير |
| ١٠ | زبيبة | ١ | عنترة |
| ١١ | زينب | ١ | ربيعة بن مقروم الضبي |
| ١٢ | نخلة | ١ | أبو كبير الهذلي |
| ١٣ | حليمة | ١ | النابغة الذبياني |
| ١٤ | حنظلة | ١ | امرؤ القيس |
| ١٥ | صريحة | ١ | عمرو ذو الكلب |